ابْنُ تَيْمِيَة فِي المِيزَان

مُحمّد عبد الشَّافي القُوصِي



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : ابن تيمية في الميزان

اسم المؤلف: مُحمّد عبد الشّافي القُوصِي

رقم الإيداع : **٢٠١٥/٢٤٦٨**

الطبعة الأولى ٢٠١٤



القاهرة: ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت ٠١٠٠٠٤٠٤٦١٠ ـ ٢٧٨٧٧٤٣٢
Tokoboko_5@yahoo.com

شيخ الإسلام حبيبٌ لنـــا

ولكنَّ الحقّ أحبّ إلينا منه

ابن القيِّم

إهـــــداء

إلى الذين مدحهم الحقُّ سبحانه، بقوله:

﴿ وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾

[الحشر: ١٠].

مقدمة :

أمّا قبل؛ فقد رُزِقتْ أُمتنا برجالٍ ذوي عقول متينةٍ جبارة؛ تعذَّر بلوغ فحواها، ونفوس كبيرة تعبثُ في مرادها الأجسام! من أمثال: أبي حنيفة، وابن سينا، والفارابي، وابن عربي، والغزالي، وابن رشد، وابن حزم، وابن تيمية، وابن الفارض، والطهطاوي، والكواكبي، والأفغاني، ومحمد عبده، والشيخ محمد الغزالي، وغيرهم! فقد أُسيء فهم هؤلاء الرجال، وأُلقيتْ عليهم التُّهم جزافًا، واتُّهِموا بأبشع الاتهامات، وحُورِبوا في عصورهم، ولازالوا يحارَبون! والسبب أنَّ عامة الناس دونهم في الذكاء والتفكير والمدارك؛ فلمْ يبلغوا ما بلغته عقولهم، ولمْ يدركوا غاياتهم البعيدة ومقاصدهم الحميدة، ولمْ يحظَ أحدٌ بما حظيَ به هؤلاء من الفِطنة والسداد وبُعد النظر!

والدواء الناجع لهذا المرض العضال، والحل الأمثل لهذه الإشكالية العويصة؛ أنْ نتعامل مع هؤلاء النوابغ باعتبارهم فلاسفة وعباقرة وزعماء ومصلحين وثوارًا ، ولا نتعامل معهم كفقهاء ووعَّاظ وحفَّاظ ومُحَدِّثين! حتى نستطيع الاستفادة من طرحهم الإبداعي، وعطائهم الحضاري، كما فعلتْ أوربا عندما تصالحتْ –في آخر الأمر– مع لامارتين، وفولتير، وهيجل، وجون لوك، ومنتسكيو، وبيير بورديو، وأوجست كونْت، وجون رولز، وبرناردشو، وغيرهم من الذين قامت على اجتهاداتهم وفلسفاتهم الحضارة الغربية!



أمّا بعد؛ فمنذ العصر الجاهلي، تفرَّد العرب بظاهرةٍ ما سبقهم بها أحد من العالمين! وهيَ ظاهرة **(التطرف)** في المدح والذم! حتى جعلوه فنًا مستقلًا بذاته، وأوجدوا له قواعده وأصوله وأعلامه ومدارسه .. فالواحد منهم يمدح من يحبه إلى حد التنزيه والتأليه! ويلعن من يبغضه إلى حد التكفير، والتحريض على قتله!

هذه الظاهرة السلبية؛ أخرجتْ الناس عن الموضوعية، وأفقدتهم الرؤية الحقيقية؛ فعدموا البصيرة والإبصار، وضلَّتْ القافلة طريقها، وانحرفت السفينة عن مسارها .. وحدث ما حدث!

مـاذا حـدث؟!

وقعتْ الواقعة! وانقلبت الآراء الاجتهادية على أيدي (المتعصِّبين) المقلّدين العوام، والأتباع الطغام؛ إلى ضرب من التحزب الفكري، والتناحر السياسي، واشتدَّ التعصب، فعادت مقولة الجاهلية: "كذّاب ربيعة أفضل من صادق مضر"!

أجل! حدث الاختلاف الأهوج، والهوى الغالب الذي تطور وتضخم، وتعمقتْ أخاديده في القلوب، وتملَّكَ على الناس حواسهم وعقولهم، فنسوا المعاني الجامعة والكليات العامة، والغايات والمقاصد العليا للإسلام، ونسوا أبجديات الخلق الإسلامي، فاضطربت الموازين واختلَّتْ الرؤية، واختلطت الأوراق، وسهل القول بغير علم، والفتوى بغير نور، والعمل بغير دليل؛ فانتشر التفسيق والتكفير. وسقط ذلك (المريض) في هاوية التعصب الأعمى، وأظلمتْ الدنيا من حوله، فلا يكاد يرى إلاَّ سوادًا وظلمة كالحة، انعكاسًا لنفسيته المظلمة التي انطفأ فيها نور العلم، وخبتْ منها جذوة التعقّل ﴿ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ ﴾ (النور: ٤٠).



لقد أوذِيَ الإسلام في سيره وسمعته، وفي قضايا أوطانه وأمته، بوحي من التعصب الأعمى، والمذهبيات المصطنعة، والطائفيات المفتعلة، التي تقطر سمًا على الإسلام وأهله!

وإذا استمر هذا العوج النفسي، والانحراف الخُلُقي؛ فلا تنتظر إلاَّ مزيدًا من التراجع الحضاري، ومزيدًا من الضمور الثقافي، والجدب العقلي، والشلل الفكري!

كيفَ يُجنَى العنب من الشوك؟ وكيف ينتظر الثمر من هذه الغِراس ﴿وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ (الأعراف: ٥٨).

مَنْ يطّلع على تاريخ الأمة؛ يكاد لا يصدّق أنَّ هذا الخلف الطالح من ذاك السلف الصالح!

ومَنْ يطّلع على تراث الأمة؛ لا يصدّق أنَّ هذا الخلف الجامد المتحجّر من ذاك السلف الحيّ المستنير! والغرب يعلم ذلك جيدًا، فاهتبل هذه الفرصة! واستخدمهم سلاحًا لمحاربتنا، ومعاول هدم لاستنزافنا ... ففريق ينتسبون إلى السلفية، وفريق ينتسبون إلى أهل الحديث، وفريق إلى المذهبية، وآخرون يدعون اللامذهبية، وبين هؤلاء وأولئك تتبادل الاتهامات المختلفة من التكفير والتفسيق والعمالة والتجسس، ونحو ذلك، مما لا يليق بمسلم أن ينسب أخاه إليه بحال، فضلًا عن أن يعلنه على المنابر، وعلى الفضائيات .. غافلين أوْ متغافلين أن ما يتعرض له الإسلام من محاولات استئصال أخطر على الأمة من تلك الاختلافات!

أليس عجبًا أنْ تظل أمتنا صرعى أحقاد قديمة، وأفكار بالية، وأحكام جائرة، يطلقها الهواة والحمقى، لا يضبطها عقل، ولا يزنها ضمير!



ترى؛ كَمْ من النوابغ والعظماء؛ الذين ظُلِموا وأُهينوا، في ظل فساد المجتمعات، وتلوث الأفكار، وتفشِّي الأحقاد، واستشراء الضغائن، مع أنَّ "نبيّ الإسلام" بريء ممن لمْ يوقِّروا كبراءهم، ولمْ يعرفوا حق علمائهم، وشرف شرفائهم!

أليسَ من حق العظماء على الأُمَّة، التي وهبوا لها حياتهم، وعاشوا طوال أعمارهم، مجدِّدين لدينها، حارسين لرسالتها، ذائدين عن حرماتها ومقدساتها،

شاهرين سيوفهم ورماحهم ضد أعدائها؛ أنَّ يوقِّروا سيرتهم، ويشكروهم على ما أحسنوا فيه، ويعذروهم فيما أخطؤوا فيه، بدلًا من التنكُّر لهم، وإهالة التراب على تراثهم، ولعنهم وسبابهم بغير حق!

ولمْ يكن (ابن تيمية) بِدعًا من العلماء والفلاسفة والمصلحين الكبار، الذين أصابهم الكثير من غلوّ الغالين، وجحد الجاحدين، وجهل الجاهلين!

فبعضهم جعله مَلَكًا رسولًا ونبيًا معصومًا، وأنه ما ينطق عن الهوى، وكلامه لا ريب فيه! فأخذوا آراءه وفتاواه دون نظر أوْ تمحيص؛ فسقطوا في الهاوية .. وما أدراك ما هيَ!

والبعض الآخر؛ رماه بالجهل والفسوق والزندقة! فوقعوا في إثمٍ عظيم، وحرموا أنفسهم من عطاء الرجل، وروعة اجتهاده!

من هنا؛ حدث الشِّقاق، واحتدم الجدال؛ ما بين هؤلاء المرضى، وأولئك المجانين!

فأين الحقيقة يا ترى؟

لا جَرَمَ أنَّ (ابن تيمية) شخصية محيِّرة في كثير من الأحايين؛ وقد يصل الأمر إلى حد التناقض! لدرجة أنَّ أيّ مذهبٍ أوْ فِرقة أوْ جماعة من السهل أنْ تجد عنده ضالتها وبغيتها!

فهو العالِم الحنبلي الصوفي، والعقلاني السلفي، والفيلسوف الأشعري، والزاهد الفارس، والمجدِّد المحافظ، والعابد المصارع، والثائر الفقيه، والمجاهد الذي غلبه الورع!!

أجل! إنه الأصولي، الذي أنكر ما هو معلوم من الدِّين بالضرورة، كقوله بفناء النار!

إنه الحنبلي، الخارج على الحنابلة ومذاهبهم!

إنه أعدى أعداء الفلسفة، و فيلسوف الفقهاء الأكبر!

هو الذي أطلق الكفر على مخالفيه، والقائل: لا يجوز تكفير أحد من أهل المِلَّة!

هو الداعي لعدم التمذهب، وهو المتعصِّب جدًا لمذهبه!

هو الذي نازل الأشاعرة وخاصمهم، وهو الذي اعتبرهم فرعًا من الحنابلة!

هو الذي حرَّر النصارى من أسر التتار، ثمَّ أفتى بهدم كنائسهم!

هو العالِم اللغوي الجهبذ، وهو الذي تنكّر لأساسيات اللغة، كالمجاز!

هو الذي حارب المنطق بضراوة، ثمَّ استخدم المنطق كسلاح يضرب به خصومه!

هو الذي حارب الصوفية، ثمَّ وصفهم بأنهم صدِّيقو الأمة، وأوصى بأنْ يدفن بمقابرهم!

هو الذي كفَّر الفلاسفة؛ ثمَّ اعتبرهم أفضل البشر أخلاقًا وعلمًا بعد الأنبياء!

هو مستشار الحكّام وناصِحهم، وهو الذي ناله منهم ما ناله من البلاء!

هو الفقيه المجدِّد، وهو العقبة الكؤود في وجه المجدِّدين!



الحقَّ أقول: إنَّ (ابن تيمية) عالِم راسخ، وفقيه عظيم، ومجاهد كبير، ورجل فذ .. لكن؛ لمْ يكن معصومًا، بلْ صدر عنه ما يصدر عن غيره من زلاّت وأخطاء وسوء تأويل .. المهم أنَّ إيجابياته من الروعة والإدهاش بما تقصر عنه قوى غيره من الناس!

وقد عاش حياةً عريضةً أشبه ما تكون بقصة محكمة مثيرة للخيال، وقادرة على التجوّل في كل العصور! ولولا حدَّته وتبرُّمه وتسرُّعه وضِيق صدره؛ لكان

من عباقرة التاريخ!

و(**هذا الكتاب**) كلمة حق، وشهادة للتاريخ، ورسالة للأمة، ووثيقة للأجيال .. لإنصاف "**شيخ الإسلام**" من فريقيْن متنافريْن ومتناحريْن:

(**الفريق الأول**) خصومه وشانئيه؛ المملوءة قلوبهم بالكراهية، والمشحونة صدورهم بالبغضاء! و(**الفريق الآخر**) الجامدين الهامدين المحنَّطين؛ الذين يزعمون أنهم ينتسبون إليه، ويسمُّون أنفسهم بـ(السلفيين) بلْ هم (الخَلَفيين) ولكن لا يشعرون!

أخيرًا؛ لا نملك إلاَّ القول: رحم الله أبا العباس أحمد بن تيمية؛ المجاهد الذي مات مطمئنًا لدينه، راضيًا بما انتهتْ به حياته، لا يكره منها إلاَّ أنها انتهتْ ولمْ يُفرِغ كل ما في جعبته!

محمّد عبد الشّافي القُوصِي

E: aldohapress5@hotmail.com

ما قبـل ابن تيميــة:

"وصــار مرشــدو هــذا الــشعب مــضلِّين
لأجل ذلك لا يفرح الربُّ بفتيانه، ولا يرحم
يتاماه وأرامله؛ لأنَّ كل واحدٍ منهم منافق
وفاعل شر"!

(سِفْر المكابيين الثاني)



بعد (عصر الرسالة) سار "الخلفاء الراشدون" مسيرة حسنة بين الرعية، لازالت مضرب الأمثال؛ حتى أتعبوا من جاء بعدهم ... لذا؛ كلما ضاق الناس زرعًا بأمرائهم، ويئسوا من حكّامهم، وتاقتْ نفوسهم للعدل؛ استدعوا سِيرة الراشدين المهديِّين– رضوان الله عليهم! لكن؛ خَلَفَ من بعدهم خلف أضاعوا الأمانة، واتبعوا الشهوات، وفرطوا، واستهانوا، وتخاذلوا، فدفعوا الثمن غاليا .. ومازال الثمن يُدفَع، وسيظل يُدفَع مرات ومرات مادام الحال لمْ يتغير! فـ(الدولة الأموية) دولة الفتوحات؛ لمْ تمكث أكثر من سبعين عامًا، حتى دبَّ فيها المرض، وأصابها ما أصابها، فتهاوت كما تتهاوى كثبان الرمال، وتلاشتْ كما تتلاشى بيوت العنكبوت! و(الدولة العباسية) التي اشتدَّ عودها، وضحكت من جهل الأمم، وتبخترتْ فوق الحضارات، لكن سرعان ما انقسمتْ إلى دويلات، وتولى أمرها أقزام وصعاليك، وصفهم المتنبي قائلًا:

في كل أرضٍ وطئتها أُممٌ   يقودها عبدٌ كأنهم غنم!

أجل! في عصر (الدولة العباسية الثانية) تَدَهورت الأحوال؛ فكان (الخليفة) لا يَسوس غير حاضرة الخلافة (بغداد)! وما حوْله مُقَسَّم ممالِك ودُويلات، تدين بالولاء للخليفة اسمًا لا أكثر!

فلمْ يكن هناك دولة، بلْ دويلات متنافرة ومتناحرة؛ فرأينا الإخشيديين استقلُّوا بمصر، والسلاجقة ببغداد، والحمدانيين بالشام، والصفويين بإيران، والعُبيديين بالمغرب، وهلم جرا. مما أغرى بهم الفرنجة عام ٤٩٠هـ، واقْتَطعوا من ممالكهم وأراضِيهم، وسَلَبوا بيت المقدس عام ٤٩٢هـ، وأذاقُوهم سيِّئات ما عَمِلوا، وقتلوا في المسجد الأقصى سبعين ألفًا، أوْ يزيد!

في تلك الأثناء؛ بزَغ نجم عماد الدين زنكي، وبسَط نفوذ الدولة الإسلاميَّة على أراضٍ شاسعة من الشام، وبدأ يُجهِّز لاسترداد بيت المقدس، وإنْ لَم يُكتب له الفِعل، فقد كُتِبَ له الأَجْر! ثم تولَّى الأمر ابنه "نور الدين محمود" فحرَّر الثغور، وقضى على إمارة الرُّها بشمال الشام، ومهَّد لصلاح الدين ليتولَّى ملك مصر عام ٥٦٨هـ، فاستردَّ بيت المقدس في موقعة حطين (٥٨٣هـ) وأجلى الصليبيين الفرنجة الذين خلّفوا وراءهم آلاف الجثث!

بعدها تولَّى بنو أيوب من ذُريَّة صلاح الدين حُكْمَ الشام ومصر، فخَلَفَ من بعد الصلاح خَلْفُ فساد، أضاعوا الأمانة، واتَّبعوا الشهوات؛ فأطْمَعوا الأعداء فيهم، فعاد الفرنجة إلى الشام، وتقطَّعتْ مصر والشام قطعًا، وصار المسلمون فِرقًا وشيعًا ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾(المؤمنون: ٥٣) ! لمْ يتعظوا من دروس التاريخ .. وأمِنوا مكر الله!

وبينما هم على هذا النحو؛ أتاهم العذاب ضحًى وهم يَلعبون! وهبَّتْ ريحٌ صرصر عاتية، وزُلزِلتْ الأرض بجحافل المغول؛ الذين أزالوا دويلات العبيد والخدم والأقزام واحدةً تلو الأخرى، وقتلوا الخليفة، وأسقطوا الخلافة في أيام معدودات من عام ٦٥٦هـ.

بعد سقوط بغداد؛ توجه المغول نحو الذين يَلونهم من الأرض، فحرَّكوا جحافلهم صوب الشام، ومصر! وفي تلك الأثناء؛ ظهَرت **(دولة المماليك)** وساسها رجالٌ أشدَّاء من بعد الصعاليك، فصدُّوا زَحْفَ التتار، واشتدَّ نفوذ المماليك، غير أنَّ حُكَّامهم طغوا في البلاد، فأكثروا فيها الفساد؛ وأزالوا مُلك الأيوبيين غصبًا، مع أنهم "رقيق الأتراك" اشتراهم الملِك الصالح نجم الدين أيوب، وسمَّاهم البحرية. فقَتَلوا آخِرَ ملوك الأيوبيين توران شاه عام ٦٤٨هـ، واجتمع أمرهم على الأمير عز الدين أيبك التُّركماني، فحكَم إلى أن قُتِل عام ٦٥٥هـ، ليَخلفه ابنه المنصور نور الدين لمدة عامين، بعدها تمكَّن من الحُكم سيف الدين قطز، وفي عهده بدَأ زحْف التتار نحو الشام ومصر، فانتصر عليهم في عين جالوت ٦٥٨هـ، فتمَّ بعدها توحيد مصر والشام تحت سلطان المماليك، وفي سنة ٦٥٨هـ قتَل الأمير بيبرس صديقه السلطان قطز، وتولَّى الحُكم وتلقَّب بالظاهر بيبرس، وفي عهده شهِدت الدولة نموًّا وقوة، وجعلها مهيبة الأركان، وكان بيبرس قويًّا صلب المِراس، ساعيًا نحو توحيد المسلمين، فقطَع دابر التتار والغزاة الفرنجة، ثم استقْدَم الأمير أبا القاسم أحمد ابن الخليفة الظاهر - عمَّ الخليفة المستعصم- ليَكسِبَ شرعية الحُكم، مُجدِّدًا آمال استعادة الخلافة من جديد، فسُمِّي الخليفة، وبايعه الأمراء والعلماء والعامة من بعدهم، غير أنه كان دون ذلك، ولا كلمة له!

ولَم يَعرِف حُكم المماليك الاستقرارَ إلاَّ حينًا من الدهر، فقد كَثُرت الدَّسائس، فالحاكم كان بين شَرَّيْن: القتل، أوْ العَزْل! حتى الظاهر بيبرس؛ الذي كان أشدُّ ملوك المماليك بأسًا وقوَّةً؛ ثارَ عليه بعض الأُمراء، غير أنَّه أخْضَعهم بالقوة. وبعد وفاته ٦٧٦هـ، خلَفه ابنه السعيد، لكنَّ أُمراء العسكر خلعوه عام ٦٧٨هـ، فخلَفه سلامش بن بيبرس وعُمره سبع سنين! وخُلِع بعد أربعة أشهر! فخلَفه قلاوون المنصور، وكان حَسَن السيرة والحُكم، إلاَّ أنه تعرَّض لمخاطر العَزل، ثم تَوالتْ اضطرابات الحكم .. ومازالت الاضطرابات قائمة إلى يومنا هذا ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ (الشعراء: ٢٢٧)!

عصر ابن تيمية

"اسهروا إذًا وتضرعوا في كل حين لكيْ تُحسبوا أهلًا للنجاة من جميع هذا المزمع أنْ يكون"!

(إنجيل لوقا ٢١:٣٦)



كان عصر ابن تيمية (٦٦١- ٧٢٨هـ) أسوأ مما سبقه من العصور؛ فقد كانت (بغداد) تحت سلطان المغول، وتكرَّر تهديد التتار لغزو الشام من سنة (٦٩٩-٧٠٢ هـ) واحتلُّوا حلب وحماة ودمشق، والقدس وغزة، وبلَغ الرعب من التتار مبلغه! فكان (ابن تيميَّة) يتلظَّى بالأَسى؛ لِمَا آل إليه حال المسلمين، وكان يدري أنَّ هذا البلاء إنما هو عقاب الفُرقة والاختلاف، والتشرذم والتناحر بين أبناء الأُمة الواحدة؛ فبدأ مشروعه الإصلاحي، وجاهد ما استطاع إلى ذلك سبيلا، فنصَح أُولي الأمر، وطالَب بالإصلاح في أمور السياسة الشرعيَّة، وحرَّض على قتال الغُزاة، وخرَج لِمُلاقاتهم مع السلطان الناصر ابن قلاوون.

ويُمكن إجمال الحال السياسيَّة لعصره في عدة نقاط:

- انقسام الخلافة إلى دويلات لا حول لها ولا قوة، ثم زوال الخلافة.
- ضَعْف الحُكَّام، وقِلَّة سيطرتهم على شؤون الدولة، وسُوء سياستهم لأمور الرعيَّة.
- كثرة الدَّسائس والمؤامرات الداخليَّة للاستيلاء على الحُكم.

- اضطراب أمور الدولة، فتَمَيَّز الحُكم بغَلَبة السيف على الوراثة.
- تناحُر وتنازُع الدويلات فيما بينها، وجَعْل هَمِّها في قتال جاراتها من أخواتها.
- تربُّص الفرنجة الصليبيين ببلاد الشام.
- زحْف التتار على الخلافة، وإسقاط رمز الوحدة السياسية "الخليفة".



أمَّا عن الحالة الفكرية؛ فقد كانت (دولة المماليك) على عهْد سابقتها (دولة الأيوبيين) حتى عَهْد السلطان بيبرس؛ إذْ صدَر مرسوم بتنصيب قاضي قُضاة من كلِّ مذهب، يقضي لأهل مذهبه بداية من عام ٦٦٣هـ، فزاحَمت المذاهب الفقهيَّة المذهب الشافعي السائد منذ دولة الأيوبيين؛ حيث خَصَّ آل أيُّوب المدارس الشافعية بفضْلٍ وعناية، وبالَغ بنو أيوب في نشْر مذهب أبي الحسن الأشعري في العقائد، على أنه السُّنة التي يجب اتِّباعها، والطريقة التي يجب انتهاجها، حتى لَم يكن شيء يُخالفه إلاَّ ما كان عليه الحنابلة، وكان الحنابلة يسلكون في دراسة عقائدهم مسلكَهم في دراسة الفقه، يستخرجون العقائد من النصوص، كما يَستخرجون الأحكام الفرعيَّة من النصوص. أمَّا الأشاعرة فيَسْلكون في تعريف العقائد مَسْلَكَ الاستدلال العقلي والبرهان المنطقي؛ وذلك أنَّ شيخهم أبا الحسن الأشعري نشَأ في أُوْلَى حياته نشْأَةً اعتزاليَّة، فأتْقَن طرائقهم في الاستدلال، ثم خالَفهم في النتائج التي وصلوا إليها، ونازَلَهم بالحُجَّة والبرهان، وبالطريقة التي يُتقنونها؛ ولذلك كانت طرائِقُه تَتَّفق مع طرائقهم -وإنْ اخْتَلَفت النتائج- ولهذا الخلاف في المنهج بين الحنابلة والأشاعرة في إثبات العقائد وفَهْمها؛ كانت المدارس الأشعريَّة متميِّزة في جانب، والحنابلة في الجانب الآخر، وبينهم بعض المناوشات الكلاميَّة، وكان للحنابلة بين المدارس الفقهيَّة والاعتقاديَّة مدارسُ خاصَّة بهم، مثل: المدرسة الجوزيَّة، والمدرسة السكريَّة،

والمدرسة العُمريَّة، وفي هذه المدارس تخرَّج (ابن تيميَّة) ودرَس في كَنَف أبيه، وكان لابدَّ أنه رأى الأشاعرة وهم يهاجمون الحنابلة!

وإذا كان العصر الأيوبي؛ شهد سباق الأُمراء في تشييد المدارس السُّنيَّة؛ للقضاء على العقائد الباطنية الإسماعيليَّة، فخاضَت المدارس مهمَّة القضاء على المدِّ الإسماعيلي الشيعي.

ففي عَهد المماليك؛ تواصل الجُهد -الذي بدأه الأيوبيون- في نشْر العلم بين الناس دون تفريقٍ بينهم، وجعَلوها تحت رعايتهم، وحبَسوا لها الأوقاف والأموال.

وأشهر المدارس آنذاك: المدرسة العادليَّة الكبرى؛ نِسبةً للملك العادل، والمدرسة الظاهريَّة بالشام؛ نِسبةً للملك الظاهر، والمدرسة الصلاحيَّة والكامليَّة، والسكريَّة والعُمريَّة، وهذه المدارس كان بعضها متعدِّدَ العلوم، وبعضها مُختصًّا بالحديث وآخر بالفقه، وبعضها خاصًّا بالحنابلة، وأخرى بالشافعية، وأخرى بالمالكيَّة، ومدارس كلامية يُقابلها مدارس حنبلية، وأُخَر لأهل اللغة والأدب، وبعضها بالعراق وفارس لأهل الفلسفة والمنطق، والفلك والرياضيات.

وبرَز في هذا العصر علماء كِبار في علوم شتى -نقلية وعقلية وطبيعية- مثل: الفقيه عز الدين بن عبد السلام "سلطان العلماء"، والمؤرِّخ أبو شامة، والمؤرِّخ المحدِّث ابن العديم، والفيلسوف الفلكي نصير الدين الطوسي، والإمام النووي، والمؤرِّخ القاضي ابن خلكان، والإمام الفقيه الأصولي شهاب الدين القَرافي، والطبيب ابن النفيس -مُكتشف الدورة الدموية، والإمام الفقيه المحدِّث ابن قُدامة الحنبلي، والقاضي الفقيه ابن دقيق العيد، وابن عطاء الله السكندري، والحافظ أبو الحَجَّاج المِزِّي، والإمام المفسِّر النَّحوي أبو حيان الأندلسي، والفقيه اللغوي النحوي ابن الوَردي، والنحوي إمام العربية ابن هشام، وغيرهم.

وقد ساد هذا العصر فريقان في الأُمَّة؛ (السنَّة) و(الشيعة) وكلٌّ يعادي الآخر. السُّنة كانوا في (الشام ومصر والمغرب العربي والعراق والحجاز). أمَّا الشيعة فغالب انتشارهم بـ(فارس وخراسان واليمن والبحرين وأطراف من ليبيا وتونس والجزائر) إلاَّ أنَّ صلاح الدين الأيوبي قضَى على دولتهم، واجْتَثَّ مذهبهم من مصر، ومِن قبله قُضِي على دولتهم بالمغرب العربي.

وأهل السُّنة هم جمهور المسلمين ممن يتولَّى عامَّة الصحابة أجمعين، ويتَّبعون السُّنن والآثار، وغالبهم على مذاهب الأشاعرة والحنابلة في باب العقائد، وفي الفقه على المذاهب الأربعة السائدة، غير أنَّ دولة الأيوبيين كانت أشعرية صوفية شافعية، فنَشَر الأيوبيون هذا المذهب في الشام ومصر، والحنابلة خلافهم في الفقه والعقيدة، وكانوا بالعراق والحجاز، ثم نَشروا مذهبهم في الشام بعد سقوط بغداد، وفي شمال إفريقيا والأندلس ساد المذهب الأشعري والفقه المالكي.

في ذلك العصر شاع التعصُّب المذهبي، والتقليد بين أتباع تلك المذاهب، وسمِّيَ: عصرُ الجمع والشرح، والتعليقات والحواشي، والتفريع والتخريج، وانتشار التقليد بين العلماء، ثم بُلِيت الأُمَّة بقوم حَرَّموا الاجتهاد، وآخرون قالوا: ما ترَكَ الأول للآخِر شيئًا، وطائفة وضعوا شروطًا للمجتهد، لوْ أُنْزِلت على الأئمة الكرام ما وَسعتهم! فقالوا: لا طاقة لنا بالاجتهاد بعد أئمة المذاهب!! فالتجديد الفكري والعلمي لا أثَر له في بيئة كهذه؛ إذْ العلوم قد قُعِّدت وأُصِّلت، والمذاهب الفكريَّة نَضِجت؛ لذا فالسِّمة البارزة لعلماء الفترة هي التقليد المَحض، والاكتفاء بما ورثوه من كُتب الأولين؛ ما آلَ بهم إلى تحريم حرية الرأي واستقلاله.

ودأَب العلماء على النقل والجمع والشرح، والتفريع على الأصول، والاختصار والاعتصار، والاستدلال والانتصار، كلٌّ يَخدم مَذهبه!

أمَّا العقول فقد أُصِيبت بالركود والجمود، فلا مناقشة للآراء المتقدِّمة ولا اختيار، ولا تنظير للنوازل؛ مما حدا بهم إلى أن ينفروا من كلِّ صحوة للإصلاح، أو صيحة حي على الاجتهاد والنظر، وطغَى التقليد على جميع العلوم من الفقه الأصغر للأكبر!

في خِضَم ذاك كلِّه خاض (ابن تيمية) حَملة إصلاحية واسعة؛ لبَعث روح البحث والاجتهاد ... لكن أسلوبه الدعوي، وخطابه الدعوي، ومنهجه الفكري؛ أثار جدلًا واسعًا، وأحدث ارتباكًا شديدًا، لاسيما بعدما رأى الناسُ في خُلقِه ولسانه حِدَّة! إذْ كان يتبرم من العلماء الذين يعترضون على اجتهاداته، أوْ يرفضون آراءه؛ فكانت تجري على لسانه ألفاظ عنيفة، كقوله: هذا من الجهل، أوْ هذا من عدم الفهم، وغير ذلك مما يكبر في نفوسهم وعلى أتباعهم!

كما حارب ابن تيمية الصوفية، وانطلق لسانه في إمامهم وفيلسوفهم "محيي الدين بن عربي"، وأخذ يهدم فكره وآراءه، وأخذ يُحرِّض أولياء الأمر عليهم للكف عن شعوذتهم!

واتهمّ (الأشاعرة) بأنهم من منكري الأسباب، ونسبهم إلى الجهمية، ورماهم بالجهل!

ومما حرّض عليه وزاد من عداوته؛ أنه كان يقيم بعض الحدود -متكئًا على علاقته بالسلطان- فثار خصومه، وشكوا منه أنه يقيم الحدود، ويُعزِّر، ويحلق، رؤوس الصبيان!

كل ذلك وغيره؛ ألَّبَ عليه كثير من مخالفيه ومناوئيه، وزاد من عداوتهم له!

ويمكن إجمال آراء الناس في (ابن تيمية) إلى ثلاثة أقسام:

- **فريق شايعه وناصره**، ورفعوه إلى أعلى مراتب الاجتهاد، ولقَّبوه بـ"شيخ الإسلام" وناصر السنَّة، وقامع البدعة، وأنه بحر لا ساحل له، وكنز ليس له نظير، وهؤلاء تلامذته ومقلِّدوه.

- **فريق قاومه ونازله**، ورأوا أنَّ له مع الحديث النبوي مجازفات جريئة، لَمْ يَجرؤ أحدٌ قبله على مثلها، وله طريقة في إيهام القارئ؛ لَمْ يَسبقه إليها أحد، فغالوا في مذمته، وعدُّوه من أهل الباطل، ورموه بالشذوذ في الأقوال، وخَرْق الإجماع، ومنهم من كفَّره!

- **وفريق ثالث**؛ وافقه في بعض آرائه، وخالفه في البعض الآخر؛ وكانوا بين هؤلاء وأولئك، ولذلك لمْ يرضَ عنهم الفريقان الآخران!



الحق أقول: مهما تتباين الآراء في شأن (الإمام) فإنَّ ذلك؛ أكبر دليل على عبقريته الفقهية، وأبلغ شاهد على نبوغه العلمي، وأوضح برهان على عطائه الفكري!

من ثمَّ؛ فلا عجب أن تتخذه كثير من الحركات الإصلاحية إمامًا لها، ومرشدًا لمسيرتها، ودليلًا لطريقها، ومحجَّةً لآرائها، وسبيلًا لكفاحها ..!

وهذا يؤكد على قوة حركته الإصلاحية، وعمق رؤيتها، وسعة أفقها، وقدرتها على السباحة والقفز والتجول عبر الأزمان!

وبهذا يكتسب(الإمام) أهميةً فريدةً بين الفقهاء، ويظل علامةً بارزةً في مسيرة الفكر الإسلامي!

مفتـاح الشخصيــة

(إذا اختلف الناس في شأن إنسان فاعلمْ أنه عظيم)!

عباس العقاد



"مَنْ عرف ذاته تألّه" هذه مقولة أفلاطون التي كانت منحوتة على باب مجمع التعليم الصابئي في حرَّان، عندما زاره المسعودي المؤرخ؛ حيث قرأها له مالك بن عقبون الصابئي.

و(حرَّان) كانت مقر كرسي التعليم للأفلاطونية المحدثة، التي عُرِفَ أتباعها بعد ذلك باسم "الصابئة" حيث انتقل كرسي التعليم من الإسكندرية إلى أنطاكية في عهد الخليفة/ عمر بن عبد العزيز، ثمَّ استقر في حران في عهد الخليفة المتوكل، إلاَّ أن دور المدينة أخذ يضعف مع هجرة الفلاسفة الصابئين مثل «ثابت بن قرة» وغيره إلى بغداد.

في هذه المدينة وِلِدَ (ابن تيمية) لكن لم تبقَ في ذاكرته عنها إلاَّ حادثة مؤلمة؛ عندما وضعته أسرته الكريمة ليلًا في عربة متهالكة مع لفائف جدّه ومخطوطاته هربًا من التتار، وقد ظلت تلك الحادثة الأليمة محفورة في ذاكرة الطفل مدى الحياة! -كما حكى رضي الله عنه.



هذه الحكاية القصيرة؛ لها دلالات (زمانية، ومكانية، ونفسية)! وهذه الدلالات الثلاث؛ هي التي أقام على أسسها علماء النفس وعلماء الاجتماع

وعلماء الأنثروبولوجيا؛ ما يُعرف بـ(مفتاح الشخصية)! وإنْ كانوا قد طوّروا – فيما بعد– هذا المفهوم، ليصلوا إلى كنه الشخصية، وفض مغاليقها، وسبر أغوارها، والتغلغل في دهاليزها .. فقيل: أرني ملابسك؛ أقل لكَ مَن أنت! وقيل: أخبرني عن طعامك وشرابك؛ أقل لك مَن أنت! وقيل: أدخلني بيتك؛ أقل لك مَن أنت! وقيل: دلّني على أصدقائك؛ أقل لك مَن أنت! وقيل: تكلّم؛ حتى أعرفك!

أجل! لقد تحيَّر العلماء في معرفة كُنه الإنسان، فوصفوه بأنه كائن بالغ التعقيد؛ لتكونه من عناصر متداخلة تلعب دور المحرك الرئيس لدوافعه وأفعاله وسلوكه وأفكاره ونوازعه، التي تظل كامنة، لا تزول إلاَّ بموته، وربما يتوارثها نسله الأشقياء والتعساء!

من هنا؛ سوف نتأمل شخصية (الإمام) ومسيرته، فنتركه يحدثنا، ثمَّ نستمع إلى معاصريه يحدثوننا عنه؛ حتى تتبيَّن معالِم شخصيته، وتتجلى حقيقة صورته .. حتى تكون أحكامنا عادلة!

(ابن تيمية) رجلٌ ولِدَ في أشدّ العصور انحطاطًا، وأكثرها تراجعًا، وفي بقعة مشتعلة بالحروب، وملتهبة بالفتن والدسائس، ومحتدمة بالصراعات المذهبية!

رجلٌ ما عرف النوم ساعة، ولا الراحة يومًا، بلْ عاش جوّالًا سائحًا في ملكوت الله، فليس في حياته زوجة، ولا ولد، ولا وظيفة، بلْ كل ما يعنيه أن يدعو الناس إلى الله، ويسوقهم إلى جنات النعيم، ويأخذ بحجزهم عن النيران!

رجلٌ اكتوى بلهيب الغربة منذ نعومة أظفاره، وعرف اليتم مبكرًا، ومشى على الشوك حافي القدمين، وتلظى بمكر الماكرين وحقد الحاقدين، وعانى من المضايقات، وتصبَّر على الأسى والأذى، وتعرض للمحاكمات، وزُجَّ به في غياهب السجون؛ حتى قضى بها نحبه!

رجلٌ اعتصرتْ نفسه ألمًا، وانفطر قلبه حزنًا، فكان يسرِّي عن نفسه قائلًا: "أنا رجل تعتريني الحدَّة"! ثمَّ يقلِّب وجهه في السماء، وتتساقط دموعه كحبَّات اللؤلؤ، فيقول: "ماذا يفعل أعدائي بي! أنا طردي من بلدي سياحة، وسجني خلوة، وقتلي شهادة، وجنَّتي في قلبي"!



من الحقائق اللغوية السائرة أن (الأسلوب هو الرجل) كما يقول الغربيون، فمن يتأمل كتابات (الإمام) ومقالاته، ورسائله؛ يلمس فيها التكرار، والاستطراد، والتضارب، والتناقض، والرد العنيف، والرد المضاد، واستخدام مختلف الأسلحة لمجابهة خصومه، وحشد الأدلة والشواهد بصورة مرعبة!

وهذا يكشف أنه -رحمه الله- كتبها في أوقات عصيبة، فجاءت بمثابة ردود فعل عنيفة، ومناظرات حادَّة، ومجادلات ومصادمات مع مخالفيه، أوْ مع ما لا يقبله من سلوكيات وأفكار وآراء ومسائل علمية وفقهية وفلسفية! مثل: "الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح"، "الصارم المسلول على شاتم الرسول"، "نقض المنطق"، "الرد على المنطقيين"، "بيان تلبيس الجهمية"، "بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية"، "درء تعارض العقل والنقل"، كتاب "الإيمان" الذي أنكر فيه وقوع (المجاز) في القرآن الكريم، "منهاج السنَّة النبوية" الذي خصصه للرد على كتاب ابن المطهَّر الرافضي، "الرسالة التدمرية" في الرد على الأشاعرة، إلى غير ذلك من كتبه ورسائله!

هذا؛ ومَنْ يقترب من شخصية (الإمام) ويتأمل حِكَمه وأمثاله ومواعظه؛ يجده محامي الإسلام ونصيره، يبدو ذلك من قوله: "كل أرضٍ لا تشرق عليها شمسُ الرسالة؛ فهي أرض ملعونة، وكل قلب لا يهتدي بهدي هذا الدِّين؛ فهو قلب مغضوب عليه".

وكان حريصًا على السنَّة في أقواله وأفعاله، فيقول في ذلك: "ليس في العالم أحد يدور معه الحق حيثما دار إلاَّ مُحمَّدﷺ، فكلامه حجَّة على غيره، وليس كلام غيره حجة عليه".

ويقول رحمه الله: "من اعتقد أنه سوف يهتدي بهدى غير هدى الله الذي أرسل به مُحمَّدًاﷺ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرفًا ولا عدلًا يوم القيامة".

وهو الزاهد التقيّ الورع، القائل: "الزهد ترك ما لا ينفع في الآخرة، والورع ترك ما قد يضر في الآخرة". وهو قامع البِدع، الذي يرى أنَّ "المعاصي تمنع القلب من الجولان في فضاء التوحيد". وهو عدوّ الفلاسفة، القائل: "الفلسفة؛ لحم خنزير في طاسة من ذهب"!

❖❖❖

ولكيْ تتضح الصورة أكثر، فلنستمع إلى معاصريه، فهم أصدق من غيرهم في تعريفه؛ فقد وصفوه بأنه كان في خُلُقه ولسانه حِدَّة! ويبدو أنه كان يتبرم من اعتراضهم، وإثارتهم اللغط حول آرائه، فكان يجري على لسانه ألفاظ عنيفة، كقوله: هذا من الجهل، أو هذا من عدم الفهم!

بلْ إن ابن تيمية كان يقيم بعض الحدود –متكئًا على علاقته بالسلطان– فثار جماعة من حسّاده وشكوا منه أنه يقيم الحدود، ويُعزِّر، ويحلق رؤوس الصبيان!

ولذا؛ قال فيه الذهبي: "كانت تعتريه حدة في البحث، وغضب وصدمة للخصوم تزرع له عداوة في النفوس، ولولا ذلك لكان محل إجماع .."!

وقال القاضي والفقيه الشافعي/ ابن دقيق العيد: "أخالفه في الأصول والفروع"! فقيل له: "لماذا لا تناظِره؟ فقال: "لأنه يحب الكلام، وأحبُّ السكوت"!

وقال الحافظ الفقيه ولي الدين العراقي: (كان ابن تيمية عِلمه أكبر من عقله)!

وقال الرحَّالة ابن بطوطة: "كان بدمشق من كبار فقهاء الحنابلة تقيّ الدين ابن تيمية؛ يتكلم في الفنون، إلاَّ أنَّ في عقله شيئًا، وكنتُ إذْ ذاك بدمشق، فحضرته يوم الجمعة وهو يعظ الناس على منبر الجامع، ويذكِّرهم، فكان من جملة كلامه أنْ قال: "إنَّ الله ينزل من السماء الدنيا كنزولي هذا، ونزل درجة من درجات المنبر"!

وقال الحافظ العراقي: "الشيخ ابن تيمية، أداه اجتهاده إلى خرق الإجماع في مسائل كثيرة، قاربت ستين مسألة .. فأخذت فيه الألسنة، وتطرق إليه اللوم، وامتُحِن بهذا السبب، وأسرع علماء عصره في الرد عليه وتخطئته وتبديعه، ومات مسجونًا بسبب ذلك"!



لعلَّ هذه اللوحات (الزمانية والمكانية والنفسية) تدلنا على مفتاح شخصية (الإمام)! حتى نستطيع التجول بداخله، لنكتشف دوافعه النفسية، ونقف على معالم شخصيته وآفاقها!

قد تختلف مع (الإمام) أوْ قد تخالفه في بعض المسائل والقضايا، لكن لا تملك إلاَّ أنْ تحبه وتجلّه؛ لإخلاصه، وتجرده، وغيرته على الإسلام!

فعلى الرغم من حدَّته وخشونته مع مخالفيه؛ إلاَّ أنه لازال مضرب الأمثال في الحلم، والعفو والصفح الجميل؛ من ذلك: أنه عفا عن خصومه الذين وشوا به لدى السلطان وأصدروا فتوى بسجنه وقتله .. فقد مرت الأيام، ودارت عليهم الدائرة، وجاء سلطان جديد، وأراد التخلّص منهم، فطلب من ابن تيمية أن يصدر له فتوى بجواز قتلهم، فقال الإمام: "إنْ قتلتَ هؤلاء؛ فلن تجد مثلهم؛

لأنهم علماء الأمة وخيرتها". فقال السلطان: إنهم آذوك وأرادوا قتلك مرارًا. فقال الإمام: "من آذاني فهو في حِلّ، ومن آذى الله ورسوله؛ فالله منتقم منه، وأنا لا أنتصر لنفسي". عندئذٍ؛ عفا السلطان عنهم.. فقال خصمه "ابن مخلوف": "عجبًا لابن تيمية! قَدَرنا عليه فأدخلناه السجن، وقَدَر علينا فحاجَج عنا"!!

من هنا نعلم؛ أنَّ (الإمام) ولِدَ في ظروف تاريخية معقدة، وعاش حياةً تحوطها المخاطر، وأنه كان حاد الطبع والمزاج. قطع عمره في المناظرات والمجادلات، وقضى حياته ما بين المنافي والسجون! لذا؛ كانت آراؤه وفتاواه، عاكسة لظروفه النفسية المليئة بالقلاقل والأزمات! ففيها الصواب، وفيها الخطأ. فليس كلامه بثوابت، ولا مسلَّمات، ولا يمكن حصر بحار الشريعة في عقله، ولا يمكن اختزال معالم الدِّين فيما جادتْ به قريحته!

من هذا المنطلق؛ سوف نقرأ شخصية ابن تيمية -قدَّس الله سِرَّه- ونقف على آرائه، ونفهم مراده! وما علينا إلاَّ أنْ نوفِّي العظماء حقهم من التوقير، وأنْ نصوِّرهم كما خلقهم الله .. فمذهبنا توقير العظمة مع التفرقة بين التوقير المحمود، والتجميل المصطنع الذي يعيب المصوِّر، ويضل الناظر إلى الصورة، فليس لنا أنْ نثبت جمالًا غير ثابت، بلْ علينا متى أثبتنا الجمال في مكانه أن نرفع الصورة إلى مقام التوقير.

أيْ أننا لنْ نتحفَّظ في الثناء على (الإمام) وجهاده، وتراثه؛ خشية الاتهام بالمبالغة، طالما وجدنا ما يستحق منه ثناء، ولنْ نعطِّل ملكَة النقد أوْ نضعفها، ونغض الطرف عما أخطأ فيه، أوْ جانبه فيه الصواب ... **فشيخ الإسلام حبيبٌ لنا، ولكنَّ الحقّ أحبّ إلينا منه!**

معـارك الإمـام

طوبى لصانعي السلام؛
فإنهم أبناء الله يُدْعَوْنَ!

(إنجيل متى ٩:٥)



عاش (ابن تيمية) حياةً عاصفة؛ بسبب طموحه الغلاَّب، ورغبته العاتية في الإصلاح، فلمْ يعرف الراحة والدعة، بلْ عرف الطرق الوعرة، والمواقف الصعبة، وحاصرته مختلف العداوات من حيث قصد!

لقد رفض المهانة والخنوع، وحارب الجهالة والتقليد، وجاهد الظلم والعدوان، فعاش بين التوتر والسجن والخطر والكيد والهجرة؛ إذْ جَرَّتْ عليه نفسه الأبيَّة الكثير، وكان فيما جَرَّته المنافي والمحاكمات، والزج به -حتى الموت- في ظلمات السجن! لكنه عرف كيف يقوم من الموت، ثمَّ يتجوَّل في كل العصور، لا كالنسيم العذب؛ بلْ كالعواصف التي تنسِف الجبال نسفًا؛ فتذرها قاعًا صفصفا.

وهكذا؛ ظلَّ (الإمام) يخلق حوله عواصف وبراكين، بسبب نفسه المحتدِمة، وغيظه مما آلتْ إليه أحوال البلاد والعباد؛ فأراد أن يحمل الناس على الجادَّة!

أجل! كان (الإمام) مثلًا رفيعًا في الجد والمثابرة والطموح الغلاَّب؛ غير أنَّ عصره كان ملبدًا بخيانات الحكام والسلاطين، والتهديد الصليبي والعدوان التتاري، وتقاعس الناس عن الجهاد، وشيوع المذاهب والفِرق؛ التي نهشتْ في كيان الأمة حتى صارت كثوبٍ ممزق!

فامتطى صهوة جواده، وتقلّد سيفه، واستلّ رمحه، وخاض سلسلة طويلة من المناظرات الحادة، والمجادلات العنيفة، والمعارك الشرسة، التي لم تتوقف إلاّ بخروج روحه!

فقد جادل المتكلّمين، وحاور المتصوفة، وحارب الباطنيين، وانتقد الفلاسفة، وأتباع المذاهب، وبعث بالرسائل إلى الأمراء! ولعلَّ كثرة رُدوده وترصُّده لمخالفات هؤلاء وأولئك؛ جلبتْ له كثيرًا من النكير والعداوة التي أحالت حياته إلى سلسلة من المطاردات، والمكائد، والسجن مرات ومرات! لكنه لمْ يألُ جهدًا في النصح لأمته؛ فجاهد باللسان، والقلم، والسيف .. ولكن!



لكنَّ الإمام –قدَّس الله سِرَّه– مع كثرة عِلمه، وشدَّة غيرته؛ تنكَّب السبيل الدعوي الصحيح، وغابت عنه الحكمة والموعظة الحسنة، فسقطت البوصلة من يده، وضلَّتْ السفينة طريقها!

فأيقظ الفتنة النائمة، وأحيا المنازعات التاريخية، وعمّق الصراعات المذهبية، وأكثر الخلاف فيما لا طائل منه، وألهبَ جذوة المذاهب، وجزأ المجزأ منها، ورمى مخالفيه بالكفر والإلحاد والزندقة، وأشعل الحرائق التي لمْ تنطفئ!

وبعد غياب طويل؛ أطلَّ (الإمام) مرة أخرى! فانقسم الناس في أمره إلى فريقيْن: فريق: رماه بالشذوذ في الأقوال، وخَرْق الإجماع، بلْ كفَّروه، ولعنوه! بلْ وحمّلوه عبئًا ليس بالقليل مما وصلت إليه حالة الفكر الإسلامي من الانسداد والعجز والتراجع المذهل!

وفريق آخر؛ زعم أنه وريث مذهبه، ونصير منهجه؛ أولئك الذين تسمَّوا بـ(السلفيين) وفي رواية أصحّ: (الخَلَفيين)! فأساؤوا إليه أبشع إساءة، بلْ صنعوا بينه وبين الناس حاجزًا نفسيًا مريرًا، وسدًا منيعًا كسد يأجوج ومأجوج، وسورًا رهيبًا كسور الصين العظيم! وذلك حين عرضوا فكر الإمام وفقهه بصورة مرعبة، ومنفِّرة!

إنَّ الخطأ الجسيم الذي وقع فيه المغفَّلون من الأعراب؛ أنهم رجعوا بعقولهم إلى العصر المملوكي (عصر ابن تيمية)! وأقسموا ألاَّ يبرحوه ولوْ تخطفتهم الغربان، ونهشتهم الأفاعي! وظنوا ظن الجاهلية؛ أنَّ كلامه دِين، ورأيه مقدَّس! فراحوا يتعبدون بكتاباته الصادمة، والمتناقضة، لاسيما التي تجاوزها التاريخ، وتخطَّاها الزمن؛ مثل: "نقض المنطق"، "الرد على المنطقيين"، "بيان تلبيس الجهمية"، وغيرها مما واكب أحداثًا بعينها.

لقد تناسى هؤلاء المساكين؛ أنَّ (الإمام) مثَّلَ عصره بكل تحدياته أحسن تمثيل، واجتهد لعصره ما وسعه الاجتهاد. لكنَّ عصره لا يطابق عصرنا، فبالتالي قد لا تتطابق آراؤه وأحكامه مع واقع ومعطيات عصرنا الذي استجدَّتْ فيه آراء وفلسفات أخرى.

ففي عصره -رضي الله عنه- كانت الأمة مشتبكة في حروب طاحنة مع التتار؛ فأكثر من فتاوى الجهاد، ولعلّ هذا السبب كان وراء هجومه علي الصوفية؛ لأنهم تركوا مواقع الجهاد وتفرغوا لأحوالهم ومواجدهم وأعمال القلوب، ولم يكن هذا ما تقتضيه المرحلة.

إنَّ كثيرًا من تلك الخراف الضالة؛ لمْ تفهم كلام (الإمام) كما ينبغي! بلْ فهموه على غير وجهه تارة، واجتزؤوه تارة أخرى؛ ففي مسألة الولاء والبراء - علي سبيل المثال- راحوا يعلنون براءتهم من بعض المسلمين، ومن غير المسلمين على الإطلاق، لكنهم لوْ تدبَّروا لعلموا أنَّ (الإمام) أعلن التبرؤ فقط ممن يتخذون مواقف عدائية ضد الإسلام والمسلمين!

الحقّ أقول: يجب الاستفادة من فقه (الإمام) وانتقاء ما يصلح لعصرنا، وليس ما صلح لعصره. وعلينا أن نحارب العقول الخاملة، والنفوس الهامدة؛ ذات الأفكار والعادات الراكدة!

ولنعلم أنه إذا كان الله تعالى، منحه العقل والعلم؛ فقد منحنا -سبحانه- العقل والعلم. فلا داعي لتعطيل السمع والبصر والفؤاد؛ حتى لا نكون ورثة سفهاء!

الفلسفة والفلاسفة

(أحبُّوا أعداءكم، باركوا لاعنيكم، أحسنوا إلى
مبغضيكم، وصلُّوا لأجل الذين يسيئون إليكم
ويطردونكم؛ لكيْ تكونوا أبناء أبيكم الذي في
السماوات)! إنجيل متى (٥: ٤٣-٤٦)



يقول أرسطو: (لابدَّ أنكَ متفلسف، سواء كنتَ مؤيدًا للفلسفة أوْ خصمًا لها).

وهذا صحيح، فأشدّ أعداء الفلسفة، وخصومها الألدَّاء؛ صاروا فلاسفة رغمًا عنهم!

فـ(أبو حامد الغزالي) صاحب "تهافت الفلاسفة" دخل في بطن الفلسفة، ولمْ يستطع الخروج! بلْ صار من أعظم فلاسفة الحضارة الإسلامية!

و(ابن عربي) عدوّ الفلاسفة، وأشدّ المناوئين لهم؛ طرد الفلسفة من الباب، فدخلتْ عليه من النافذة، وصار (فيلسوف الصوفية)!

وهذا ما حدث لـ(ابن تيمية) فنقده الدائم للفلسفة والفلاسفة؛ جعل منه فيلسوفًا لا يستهان به،، بلْ صار (فيلسوف السلفية)! ولوْ لمْ يكن كذلك؛ لما انتشرت آراؤه وآثاره الفكرية، وما ظلتْ بوهجها، وما بقيَ الجدال حولها محتدِمًا! يقول الشيخ/ محمد أبو زهرة: "تميز ابن تيمية بعمق التفكير، حتى لتذهب به تأملاته الفكرية إلى درجة العمق الفلسفي، ولولا موقفه في آيات الصفات، والأخبار التي تتصل بالذات العليَّة، وأخذه هذه الآيات على ظاهرها، من غير أيّ محاولة لإخراج الألفاظ حتى إلى المجاز القريب، ولولا حملته على

الفلاسفة والمناهج الفلسفية لعددناه من فلاسفة الإسلام .. ففي محاربته الفلسفية كان يجادلهم بمنهاج فلسفي عميق"!

لكن الكارثة التي حلَّتْ بثقافتنا؛ حينما نفينا عنه (جناية) تعاطي الفلسفة واقترافها، سواء كنّا مادحيه أوْ ناقديه! سواء كنَّا مؤيديه أوْ معارضيه!

من أسف! لَمْ نواصل نقد ابن تيمية ونستثمره، بلْ أهملناه كما أهملنا الآراء النقدية للغزالي وابن حزم وابن خلدون وغيرهم، واكتفى العقل العربي بما رانَ عليه من الصدأ، وصار حالنا كالتي نقضتْ غزلها من بعد قوة! وأصبحنا مجرد طوائف تلعن طوائف، وقبائل تقتل قبائل!

وذلك؛ بسبب القراءة "السلفية" التي حولتْ فكره إلى مجرد (فتاوى) قد يقبلها البعض، ويرفضها البعض. في حين ألغتْ القراءة الفلسفية التي تتجاوز رؤيته في لحظة كلامية، تتلخص في إفحام الخصوم، ورد الشبهات!

فآراء ابن تيمية –بلا شك– تمثل منجمًا ثريًا من الفتوح النظرية الثورية التي تجعله فيلسوفًا كبيرًا في علاج مآزق الفكر العربي الإسلامي التي اجتمعت كلها في مأزق رئيسي هو "الفصام بين العقل والنقل"! فالأمر الأهم في نتاج ابن تيمية –والذي يشترك معه ابن خلدون– هو توحيد علمية علوم النقل وعلمية علوم العقل. وقد نجح ابن تيمية في تكوين الرؤية الفلسفية الكلية والضرورية لذلك. وبالرغم من العيوب التي تعتري آراءه، فإنَّ النظرية تحتفظ بتلك الطاقة الكبيرة والمذهلة التي لمْ تستثمر جديًا إلى اليوم!



تقول صحيفة الأحوال الثقافية لابن تيمية؛ بأنه نشأ نشأة علمية حنبلية؛ اعتنى بسماع الحديث، والتفسير، والفقه، ولم نجد له أيّ دراسة أوْ اعتناء بكتب الفلسفة والمنطق، إلاَّ أن دخوله في صراعات كثيرة مع المتكلمين، والباطنية، وغلاة الصوفية؛ قاده إلى البحث عن جذور مقالاتهم عند الفلاسفة، والتفتيش

عن عضد "عقلي" يستعين به على إثبات الآراء "السلفية" فوجد ضالته في كتب "فلاسفة الإسلام"!

وقد بدأ اهتمامه بالفلسفة، في أخريات حياته، أيْ بعد سنة ٧١٠هـ، والدليل على ذلك؛ أنَّ أهم كتبه التي حوت مناقشاته للفلاسفة، ألَّفها بعد سنة ٧١٠هـ، مثل: "درء تعارض العقل والنقل"، و"منهاج السنَّة"، و"الصفدية"، و"الرد على المنطقيين"، و"السبعينية".

وفي النصيحة الذهبية، للإمام/ الذهبي، ما يفيدنا في هذا الأمر، إذْ يقول الذهبي مخاطبًا ابن تيمية: "فإلى متى تنبش دقائق الكفريات الفلسفية وتجهِد فيها عقلك، أمَا دريتَ أنكَ في عمر السبعين وقد قرب الرحيل .. يا رجل لقد بلعتَ سموم الفلاسفة ومصنَّفاتهم مرات، وكثرة إدمان السموم والله تدمِّر البدن". فهذا يدل على تأخر دخول (الإمام) مضمار الفلسفة، فالعقد السابع من عمره، كان بعد سنة ٧٢٠ هـ إلى وفاته سنة ٧٢٨ هـ!

لكنه عوّض تأخر قراءته للفلسفة، وعدم أخذه لها عن طريق دراستها على علمائها؛ بالاطلاع على تراث "الفلاسفة الإسلاميين" كما اطلع على تراث غير المسلمين، مثل: ابن كمونة، وموسى بن ميمون، وما كتبه المتكلمون في الفلسفة ونقدها، وإنْ كان هذا الاطلاع عوّض تأخره في دراستها؛ إلاَّ أنه سبَّب لآرائه وكتاباته ارتباكًا وتناقضًا ليس خافيا.

لقد دخل (الإمام) في خصومة وصراع مرير مع ثلاث طوائف: المتكلمين، والمتصوفين، والشيعة؛ وكان بحاجة إلى سلاح "عقلي" يرد به عليهم، فلجأ إلى قراءة الفلسفة ليستخدم آلياتها في دحض حجج خصومه المتفلسفين، ولا نكاد نجد قبله في الكتب السلفية أيّ دليل عقلي يستخدمه السلفيون لتأييد مذهب السلف أوْ الرد على مخالفيهم؛ فقد كان لهم موقف معروف من الفلسفة والكلام، بلْ حتى من المنطق ذاته، فأراد (الإمام) أن يبيِّن لهذه الفِرق أنَّ أصولها التي استندت إليها في حججها هي "الفلسفة"، وأن هذه الفلسفة مخالفة لِما ذهب إليه

«أساطين الفلاسفة»؛ فبذلك تكون هذه الفِرق مخالفة للعقل وللنقل معًا.

وفي الوقت ذاته؛ أراد توضيح أن مذهب السلف -وهو مذهب نقلي- موافق للعقل الصحيح، وذلك ترسيخًا لقاعدته المشهورة: «العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح».

من هنا نعلم؛ أنَّ (الإمام) لمْ يدخل عالم الفلسفة دارسًا محايدًا أوْ متعلِّمًا، بلْ دخل مخاصمًا مجادلًا، فدرسها دراسة "نفعية"! للرد على خصومه من المتكلمين، والصوفية، والشيعة!

لذا؛ جاءت مجادلاته مزيجًا متناقضًا لا طائل من ورائه، ولا رابط بين مقدماته ونتائجه. حتى وصفها البعض بأنها كومة من «التلفيق»! ففي أيّ مسألة يريد أن يرد على خصومه فيها؛ يبحث عن أيّ قول لأيّ فيلسوف يرد على هذا القول! وفي المسألة التي يقول بها، نجده يبحث عن أيّ قول لأيّ فيلسوف يؤيدها مهما كان مذهبه!



لا جَرَمَ أنَّ (الإمام) خصم لدود للفلسفة، وقد وصَفها قائلًا: "الفلسفة؛ لحم خنزير في طاسة من ذهب"! ووصفها بأنها "لحم جمل غث على رأس جبل وعر؛ لا سهل فيرتقى ولا سمين فينتقل"!

وهو عدو الفلاسفة جميعًا، وقد أكثر من التصنيف في الرد عليهم، وحكم عليهم جميعًا بالكفر، بلْ يرى أنَّ "كفار اليهود والنصارى أشرف علمًا وعملًا منهم من وجوه كثيرة، والفلسفة كلها لا يصير صاحبها في درجة اليهود والنصارى بعد النسخ والتبديل؛ فضلًا عن درجتهم قبل ذلك"، بلْ يراهم أعظم ضلالًا وجهلًا من "المجوس ومشركي العرب والهند والترك وكثير من الصابئين"، ويعلِّل ذلك بقوله: "إنَّ هؤلاء أفسدوا على الناس عقولهم وأديانهم، وهم يكثرون ويظهرون فيما يناسبهم من الدول الجاهلية، كدولة القرامطة

الباطنية العبيْدية، ودولة التتر، ونحوهم من أهل الجهل والضلال، وفي دول أهل الردة والنفاق".

مع ملاحظة أنه لم يشمل بقدحه جميع مباحث الفلسفة، بلْ اقتصر على «الإلهيات». أمَّا الطبيعيات والرياضيات، فهو يعترف بأن غالب كلامهم فيها جيد، فيقول عن أرسطو وأتباعه بأن "لهم في الطبيعيات كلام غالبه جيد، ولهم عقول عرفوا بها ذلك، وهم يقصدون الحق، ولا يظهر عليهم العناد، لكنهم جهَّال بالعلم الإلهي، ليس عندهم منه إلاَّ القليل".



هذا؛ ونجد ابن تيمية يرفض أية محاولات للتوفيق بين الدِّين والفلسفة، أوْ حتى القول بأن الفلسفة لا تخالف حقائق الدين، بلْ اتهم الذين حاولوا الجمع بين الشريعة والفلسفة؛ بأنهم خالفوا الشريعة والعقل معًا، لا سيما محاولات: الكندي، والفارابي، وابن سينا، وابن رشد.

إذْ يرى أنَّ مَن فَهِمَ كلام الأنبياء وكلام الفلاسفة؛ تبين له أنَّ الكلامين متناقضان قطعًا .. بلْ اتهم الذين حاولوا الجمع بين الدِّين والفلسفة بمخالفة الدِّين، وصحيح الفلسفة؛ حيث يقول عن ابن سينا وأمثاله: إنهم "أرادوا أنْ يجمعوا بين قول سلفهم وبين ما جاءت به الرسل مع دلالة العقول عليه؛ فلم يمكنهم ذلك إلاَّ بما خالفوا به الرسول مع مخالفة المعقول، ومخالفة سلفهم فيما أصابوا فيه، وموافقتهم فيما أخطؤوا فيه، وكان كفرًا في المِلَل". بلْ اعترض على مصطلح "فلاسفة الإسلام" واستعمل ألفاظًا أخرى مثل: "الفلاسفة الذين كانوا في الإسلام" و"الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام".

وقفـــة: إذا كان ابن تيمية يرى أن "العقل الصريح لا يناقض النقل الصحيح". فعلينا أن نوجِّه إليه بعض الأسئلة:

– هل عدم التعارض بين العقل الصريح والنقل الصحيح؛ يرجع إلى كونهما

شيئًا واحدًا؟ أمْ لكونهما متماثليْن ويدلان على حقيقة واحدة؟ وإذا كانا غير متناقضيْن فلِمَ يعارض محاولات التوفيق بين الفلسفة والشريعة؟ فهل الفلسفة عنده ليست ضمن (العقل الصريح)؟ وما ضوابط هذا العقل الصريح؟

- ألاَ يرى ابن تيمية أن قوله: (النقل الصحيح لا يعارض العقل الصريح) نوع من الجمع بين الحكمة والشريعة؟ أمْ أنه يرى؛ إذا ثبتت القضية بالنقل الصحيح فما وافقها فهو العقل الصريح، وما خالفها من العقل فهو غير صريح؟

وهذه الرؤية الأخيرة هي التي تظهر في كتاباته، ومعنى هذا أن العقل الصريح لا يدل على صحته إلاَّ النقل الصحيح، الذي يستقل بإثبات نفسه.

وفي كلام أحد تلاميذه ما يؤيد هذا الرأي، إذْ يقول عن شيخه: "إنه كان يجعل النقل الصحيح أصله وعمدته في جميع ما يبني عليه، ثم يعتضد بالعقليات الصحيحة التي توافق ذلك وبغيرها، ويجتهد على دفع كل ما يعارض ذلك من شبه المعقولات".

❖❖❖

الملاحظ؛ أنَّ (الإمام) كثيرًا ما يمدح الفلاسفة القدماء الذين كانوا قبل أرسطو؛ مثل سقراط وطاليس، فيقول: "إن الصابئين ابتدعوا الشرك فصاروا مشركين، والفلاسفة المشركون من هؤلاء المشركين، وأمَّا قدماء الفلاسفة الذين كانوا يعبدون الله وحده لا يشركون به شيئًا، ويؤمنون بأن الله مُحدِث لهذا العالم، ويُقرِّون بمعاد الأبدان؛ فأولئك من الصابئة الحنفاء الذين أثنى الله عليهم. ثم المشركون من الصابئة كانوا يقرون بحدوث هذا العالم، كما كان المشركون من العرب تقر بحدوثه، وكذلك المشركون من الهند، وقد ذكر أهل المقالات أن أول من ظهر عنه القول بقدمه من هؤلاء المشركين هو أرسطو".

ويذكر أن الفلاسفة الأساطين القدماء "كانوا يقولون بحدوث هذا العالم، وكانوا يقولون: إن فوق هذا العالم عالمًا آخر يصفونه ببعض ما وصف النبيّ ﷺ،

به الجنة، وكانوا يثبتون معاد الأبدان، كما يوجد هذا في كلام سقراط وطاليس وغيرهما من أساطين الفلاسفة، وقد ذكروا أن أول من قال منهم بِقِدم العالم أرسطو».

ويقول أيضًا: "ولهذا كان أساطين الفلاسفة القدماء وكثير من المتأخرين منهم على خلاف قول هؤلاء النفاة، وكانوا أقرب إلى موافقة الأنبياء وأتباع الأنبياء من هؤلاء النفاة من المتفلسفة والجهمية والمتكلمة".

ويقول: "وقد ذكروا أن أساطين الفلاسفة كفيثاغورس وسقراط وأفلاطون قدموا الشام وتعلموا الحكمة من لقمان وأصحاب داود وسليمان".

وقفة ثانية: "ابن تيمية" تارةً يرى أن قدماء الفلاسفة قبل أرسطو، كانوا (يوحِّدون الله عزَّ وجل). وتارةً يقول: (لم يكن الفلاسفة قبل أرسطو موحِّدين، بل كانوا يعبدون الآلهة المعروفة في بلادهم في ذلك الوقت)!

مرة يقول: (كانوا يثبتون معاد الأبدان)، ومرةً أخرى يقول: (لا يمكن نسبة مذهب واحد حول البعث إلى فلاسفة اليونان، فمثلًا فيثاغورس كان يؤمن بالتناسخ)!

تارةً يقول: (كانوا يثبتون خلق العالم) وتارةً أخرى يقول: (لم يناقش الفلاسفة قبل أرسطو مسألة قِدم العالم، ولا يمكن أن يُنسب إليهم فيها قول)!

بلْ مرةً يقول: (كانوا يثبتون عالمًا فوق هذا العالم يصفونه ببعض ما وصف النبيّ ﷺ به الجنة)، ومرةً أخرى يقول: (واضح أن هذه صورة مشوهة وساذجة عن نظرية «المُثُل» التي قال بها أفلاطون)! بلْ يقول: (إنهم تعلموا الحكمة من لقمان وأصحاب داود وسليمان)، ثمَّ يقول: (وأنهم من الصابئة الحنفاء الذين أثنى الله عليهم)!

ما هذا التضارب الفج؟ وما هذا الخلط الشديد الذي أصاب الشيخ الجليل؟!

لعلَّ السبب وراء هذه التناقض؛ أن (الإمام) لمْ يطّلع على النصوص الأصلية للفلاسفة اليونانيين، سواءً بلغتها الأصلية (لعدم معرفته باليونانية) ولا على النصوص المترجمة لهم.

حيث اعتمد على مصادر غير دقيقة في حكايته لمقالات فلاسفة اليونان؛ إلاَّ أن الطريف في الموضوع هو اعتماده على مصادر تعظّم الفلاسفة القدماء، وتحاول شرعنة «الفلسفة» عن طريق ربط إسناد الفلاسفة بأنبياء بني إسرائيل وحكمائهم!

ترى؛ هل كان ابن تيمية ضحية هذه النظرة التمجيدية للفلاسفة القدماء، أمْ أنه كان واعيًا إلى عدم صحتها، لكنه أراد «توظيفها» للغض من فلسفة أرسطو وأتباعه؟

وقفة ثالثة: لا يكفّ ابن تيمية عن تكفّير أتباع أرسطو من «الإسلاميين» لمقالات كثيرة يقولون بها، ومن أهمها: قِدم العالم. ويرى أن أرسطو هو أول من قال بقِدم العالم، وأن هذا القول كفر في جميع الأديان. وينسب هذا القول إلى أرسطو وأتباعه مثل: ثامسطيوس، والإسكندر الإفريدوسي، وبرقلس، والفارابي، وابن سينا، وأمثالهم.

ولو سلَّمنا بصحة فهمه لمذهب ابن سينا وابن رشد، فلا يمكن التسليم له بهذا التعميم، فقد غفل عن رأي (الفارابي) في «الجمع بين رأيي الحكيميْن» حيث يثبت فيه خلق العالم، وكذلك لمْ يشرْ إلى أن (الكندي) أثبت خلق العالم من لا شيء في رسائل مختلفة له.

أمَّا إحالته في بعض كتبه على كتاب أرسطو "ما بعد الطبيعة" فلم يطَّلع على هذا الكتاب مباشرة، بلْ اطلع عليه عن طريق كتاب «تلخيص ما أتى به أرسطو فيما بعد الطبيعة» لثابت بن قرة، الذي لخَّص كلام أرسطو، ونقل ابن تيمية عن هذا الكتاب نصوصًا طويلة.

كما اعتمد ابن تيمية أيضًا على نقل (ابن ملكا) عن هذا الكتاب؛ فقال عن أرسطو: «وكلامه في مسألة العلم معروف مذكور في كتابه (ما بعد الطبيعة) وقد ذكره بألفاظه أبو البركات صاحب (المعتبر) وغيره».



الخلاصة؛ إذا أردنا أن نقيِّم (الإمام) في ميدان الفلسفة -أخذًا بمنهج الجرح والتعديل المعروف لدى الأصوليين- فيمكننا الجزم بأنه لمْ يطلع مباشرة على كتب أرسطو، أوْ غيره من فلاسفة اليونان. لكنه استفاد من رد بعض الفلاسفة على بعض؛ فاستفاد من ردود ابن رشد على ابن سينا، وردود السهروردي على كثير من الفلاسفة، وردود ابن ملكا على الفلاسفة، وردود ابن سبعين على غيره. فقد كان يأخذ من كلام الراد ليبطل به كلام المردود عليه؛ هذا في المسائل التي يكون الراد موافقًا له فيها، أيْ أنه عندما يريد الرد على قول لأحد الفلاسفة يأخذ أيّ رد على هذا القول لأيّ فيلسوف آخر!!

كما أنَّ نقده للفلاسفة المشَّائين اعتمد على النقول الجاهزة، فهو ينقل من ردود الغزالي والشهرستاني عليهم، ومن ردود المتكلمين كالرازي والأرموي وغيره، لاسيما في كتبهم الفلسفية أوْ شروحهم لكتب ابن سينا، ومن ردود بعضهم على بعض! لذا؛ نجد إجاباته تخلو من الأصالة، وتقتصر على «الترجيح» بين المختلفين. ولعلَّ السبب في هذا؛ أن دراسته للفلسفة، لمْ تكن دراسة مقصودة لذاتها؛ بلْ كان هدفها الحِجاج مع المخالفين فحسب!!

خلاصة الخلاصة؛ كان من الممكن لابن تيمية أن يخرج من هذه المعركة بأقل خسارة؛ لوْ أنه آمنَ بأنَّ التراث الإنساني قائم على الأخذ والعطاء، وأنه لا توجد أمة عريقة في التاريخ إلاَّ وقد أعطت كما أخذت من التراث! وأنَّ موافقة النقل الصحيح للعقل الصريح؛ تعني معانقة الحكمة للشريعة، ولا مجافاة بينهما.

المنطق والمناطقة

(قد أختلف معك في الرأي، ولكنّي مستعد أنْ أدفع حياتي ثمنًا لحريتك في الدفاع عن رأيك)!

فولتير



كان لابن تيمية فضل السبق في ميدان المنطق على المناطقة المحدثين والمعاصرين، أمثال: جون ستيوارت مِل، وبرتراند رَسل، وغيرهما، فقد جاء قبل مفكري الغرب بما لا يقل عن ستمائة سنة. فنقد أرسطو ومنطقه نقدًا علميًا قبل علماء الغرب!

ولعلّ كتابات ابن تيمية في هذا الصدد؛ تردّ على زعم المستشرقين الذين ينكرون على العقلية العربية أيّ قدرة على الابتكار، باعتبار أن الإبداع مقصور على اليونان! فقدّم الأدلة والبراهين على عكس ما يزعمون، وعلى بطلان هذه الدعوى!

إذْ تعد محاولة ابن تيمية المنطقية من المحاولات القليلة للنقد العلمي المنبثق من عقلية عربية لمنطق أرسطو، فهي محاولة لمْ تكتفِ بالرفض من دون تقديم الأسباب أو القبول دون التوصل إلى أدلة أو براهين على الصدق بالصحة، فلم يكن نقده للمنطق لمجرد الهدم، بلْ كان لإظهار عدم كفاية هذه الطريقة في بلوغ المعرفة، أو في عصمة التفكير الإنساني عن الوقوع في الخطأ، لأن طرق الاستدلال الصحيحة موجودة في القرآن، ومن ثم فلا حاجة إلى المنطق التقليدي طالما أننا نستغني عنه بما هو أكثر دقة! وهو ما يتضح في كتبه: "نقض المنطق"، و"الرد على المنطقيين" و"موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" و"شرح العقيدة الأصفهانية"!

لكن هناك كثير من العلماء في القديم والحديث، ردّوا على كلام ابن تيمية؛ منهم الدكتور/ أبو الوفا التفتازاني في كتابه "علم الكلام وبعض مشكلاته" فقال: "إن مبادئ المنطق ليست في ذاتها مخالفة للشرع أوْ العقل، وإنْ كانت مما استخرجه الفلاسفة أولًا، ودوَّنوه في علومهم التي بعض مسائلها لا يطابق الشرع. هذا ودعوى أنَّ المتكلمين استخرجوها من عند أنفسهم بفطرتهم -كما يقول ابن تيمية- بلا أخذٍ عن الفلاسفة مكابرة"!

المنطق بين الغزالي وابن تيمية:

كان (أبو حامد الغزالي) أكثر رشدًا، وأعمق فهمًا من ابن تيمية في هذا المجال؛ فـ"أبو حامد" اتخذ المنطق منهجًا له في كافة عملياته الفكرية كالفلاسفة باعتباره منهجًا من مناهج البحث الموصِّلة إلى اليقين في مختلف فروع المعرفة الإنسانية، بلْ يرى فيه الطريق المؤدِّي إلى تكميل النفس وسعادتها، فيقول: "فإذنْ فائدة المنطق اقتناص العلم، وفائدة العلم حيازة السعادة الأبدية، فإذا صحَّ رجوع السعادة إلى كمال النفس بالتزكية والتحلية، صار المنطق لا محالة عظيم الفائدة".

لذا؛ فقد ظلَّ الغزالي على موقفه المؤيد للمنطق حتى آخر حياته، بدءًا من قسم المنطقيات في كتابه "المقاصد" وانتهاءً إلى مقدمة "المستصفى" حيث يقول فيها: "نذكر في هذه المقدمة مدارك العقول وانحسارها في الحد والبرهان، ونذكر شرط الحد الحقيقي، وشرط البرهان الحقيقي، وأقسامهما على منهاج أوجز، مما ذكرناه في كتاب "محك النظر" وكتاب "معيار العلم". وليست هذه المقدمة في جملة علم الأصول، ولا من مقدماته الخاصة، بلْ هي مقدمة العلوم كلها، ومن لا يحيط بها فلا ثقة بعلومه أصلًا"!

ويصرّح أبو حامد في "تهافت الفلاسفة" بأنَّ أسماء واصطلاحات المنطق مبتدعة، أمَّا أصولها فموجودة بالقرآن الكريم، كما أنها كانت موجودة عند الأمم السابقة على رسالة عيسى ومُحمَّد عليهما السلام، ولهم في هذه الموازين اصطلاحات أخرى كانوا قد تعلموها من صحف إبراهيم وموسى عليهما السلام. ويؤكد الغزالي -أيضًا- على أن المنطق من العلوم المشتركة بين الأمم، وأنه لا تفرُّد للفلاسفة بشيء من هذا العلم، اللّهم إلاَّ في الاصطلاحات، لكن المنطق ليس مخصوصًا بأهل الفلسفة، إنما هو عبارة عما يُسمّى عند متكلّمي الإسلام "النظر" أو "الجدل" أوْ "مدارك العقول". وأن الفلاسفة إنما يغيّرون عبارته قصد التأويل، فإذا سمع المتكايس المستضعف اسم المنطق ظنَّ أنه فن غريب لا يعرفه المتكلمون، ولا يطلع عليه إلاَّ الفلاسفة!

ومعنى هذا أن الغزالي يعتبر الخلاف بين المنطقيين وغيرهم من نظار المسلمين يكاد يكون لفظيًا. وفي كتابه "محك النظر" يحاول أن يوضح أن المخالفة بين الاصطلاحات المنطقية، واصطلاحات العلوم الإسلامية ليست مخالفة جوهرية، فيعرض لاصطلاحات طوائف المسلمين المختلفة في الموضوع والمحمول، فيقول: "يُسمِّي النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبر، ويُسمِّي المتكلمون أحدهما موصوفًا، والآخر صفة، ويُسمِّي الفقهاء أحدهما حكمًا والآخر محكومًا عليه، ويُسمِّي المنطقيون أحدهما موضوعًا وهو المخبَر عنه، والآخر محمولًا وهو الخبر. ولنصطلح نحن على تسمية الفقهاء، فنسميها حكمًا ومحكومًا عليه".

بينما (ابن تيمية) يرى أن طريقة القرآن هي أقوم الطرق مصداقًا لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ (الإسراء:٩). أمَّا الطرق المنطقية فهي مع ضلالهم في العرض، واعوجاج طريقهم وطولهم فهي إنما توصِّلهم إلى أمر لا ينجي من عذاب الله، فضلًا عن أنه لا يجلب لهم السعادة"!

وهنا أخطأ ابن تيمية -مرةً أخرى- فيما ذهب إليه من أنَّ المنطق يؤدي إلى

الضلالة، والحق أنَّ المنطق شأنه شأن العلوم الرياضية التي لا تمس قواعد الدين، كما أنَّ حقائقه مشتركة بين كل العقول، فلا يختص بأمة دون أخرى. وابن تيمية يناقض نفسه عندما يصف الطرق المنطقية بالتطويل والبطلان، فقد سبق له أن اعترف بصحتها في مواضع أخرى، عندما أثبت أنَّ طرق الاستدلال الإسلامية تشمل طرق الاستدلال المنطقية وغيرها.



من هنا نعلم: أن ابن تيمية، غالى -كعادته- في نقده لحصر المناطقة صور الاستدلال في ثلاثة فقط، حينما قال: إنَّ حصرهم الأدلة في هذه الطرق الثلاثة إمَّا أن يكون باطلًا، وإمَّا أنْ يكون تطويلًا يُبعِد الطريق على المستدل، فلا يخلو عن خطأ يصدّ عن الحق، أوْ أنها طريق طويل تتعب صاحبها حتى يصل إلى الحق، مع أنه يمكن الوصول إليه عن طريق قريب.

وشتان بين موقف (ابن رشد) الإيجابي في بداية كتابه «فصل المقال» حين طالب بضرورة النظر في كتب القدماء، وقراءتها بعقلية ناقدة، فقال: «علينا أنْ ننظر في الذي قالوه، وما أثبتوه في كتبهم، فما كان منها موافقًا للحق قبلناه وسررنا به، وشكرناهم عليه، وما كان منها غير موافق للحق نبّهنا عليه، وحذَّرناهم منه، وعذرناهم».

وبين موقف (ابن تيمية) السلبي ورؤيته الأحادية! فابن رشد وافقَ الحديث الشريف، القائل: "الحكمة ضالة المؤمن، أينما وجدها فهو أحقّ الناس بها". أمَّا ابن تيمية؛ فانطلق من مقولة: "أنتم عدوّ لنا، ونحن أعداء لكم"!

بلْ سقط ابن تيمية سقطة كبرى -كما يقول الدكتور/ علي سامي النشار- حين هاجم الأشاعرة، ونسبهم إلى الجهل، واتهمهم بأنهم من منكري الأسباب، ونسبهم إلى الجهمية، عندما جعلوا مرجع الاقتران إلى المشيئة من غير أن يكون بين السبب والمسبب ارتباط ضروري عقلي، ولم يفهم موقف الأشاعرة، لكن

عداوة ابن تيمية لأهل السنَّة والجماعة أعمتْ بصيرته، وأغلقت فكره؛ فأثبت الأسباب، وبهذا خرج عن روح المذهب الإسلامي، واعتنق أكبر الأفكار التي يقوم عليها المنهج الأرسطي؛ الذي كان يهاجمه بكل الأسلحة!

❖❖❖

ومن التناقض الصارخ الذي وقع فيه ابن تيمية؛ أنه بعدما رفض المنطق وأعلن الحرب على المناطقة؛ نراه انجذب بكل حواسه وجوارحه نحو المنطق، بلْ دعا إلى ضرورة تعلمه، والاستفادة من نظرياته ومسلّماته، وفي ذلك رِدَّة كبرى عن آرائه القديمة!! فنجد -مثلًا- إثباته للتحسين والتقبيح العقلي؛ وفي هذا مخالفة للأشعري وأصحابه ممن لا يثبتون التحسين والتقبيح العقلي، فعند الأشعري أن الحسن والقبح إنما يعرف بالشرع لا بالعقل. يعني؛ هل المحرَّم شرعًا قبيح عقلا؟ وهل يمكن معرفة قبحه قبل معرفة حكمه، والحلال هل فيه خاصية تقضي بحسنه عقلا؟ فالأشاعرة لا تثبت التحسين والتقبيح العقلي، خلافًا للمعتزلة، ولكن ابن تيمية يثبت تحسينًا وتقبيحًا عقليًا، موافقًا للمعتزلة!

والحق أن إثبات (الإمام) للتحسين والتقبيح العقلي، يضعه في تناقضات عديدة، منها:

- أن معرفة خواص الأشياء حسنًا وقبحًا ليس متوقفًا على الشرع. وفي هذا دعوة لعدم التوقف على الشرع فحسب ... وبذلك يكون آمن بآراء الفلاسفة والمتكلمين!

- إثبات خاصية التحسين للحسن والتقبيح للقبيح عقلًا يضع العقل بمرتبة سنية، وأن العقل مشترك إنساني، وهذا يدعو للاستفادة من تراث الآخرين. وفي هذا دعوة لضرورة معرفة تراث الآخرين، وليس رفضه ومحاربته كما أعلن من قبل!

- إمكانية الالتقاء مع الآخر في نقاط مشتركة عقلا، فكون الشيء محرم

شرعًا؛ يعني أنه قبيح عقلًا على منهج ابن تيمية، وبالتالي يمكن الوصول إلى هذا مع العقلاء حتى ولو لم يكن منهجهم شرعيًا. ولا ننسى أنه -رحمه الله- حذّر من التواصل أوْ الالتقاء بالكفرة!

- الاستفادة من التراث المنطقي في التمييز على صورية المنطق الأرسطاليسي. وفي هذا دعوة للاستفادة من المنطق! ولا ننسى أنه -رحمه الله- حذّر من تسلل أفكار الفلاسفة والمناطقة للمسلمين، ووصفها بقوله: "كمن أخذ عدوًا للمسلمين من عسكره، ودسَّه بين المسلمين بتغيير ثوبه فكأنه في الظاهر منهم"! ولا ننسى -أيضًا- أنه هاجم الغزالي؛ لأنه دعا إلى الاستفادة من المنطق!

ومن التناقض الذي وقع فيه ابن تيمية أيضًا؛ أنه يجيب في كثير من القضايا العقدية بمصطلحات فلسفية كـ(الحدوث، التسلسل، الإمكان، الوجوب) خارجًا عن المألوف في مدرسة الحديث! وقد نجده أحيانًا ينتصر للفلاسفة ضد أهل الكلام! ويبيِّن أن الترسانة الفكرية لعلماء الكلام كانت ضعيفة، ويجعل الجدال من أنواع دفع الصائل!

هذا؛ وقد ردَّ العلماء على ابن تيمية، في قوله: بتسلسل الحوادث إلى ما لا بداية له يقتضي قدمها مع أن لا قديم إلا الله. فقال الشيخ/ ناصر الدين الألباني: "لقد أطال ابن تيمية الكلام في رده على الفلاسفة محاولًا إثبات حوادث لا أول لها، وجاء في أثناء ذلك بما تحار فيه العقول، ولا تقبله أكثر القلوب، حتى اتهمه خصومه بأنه يقول بأن المخلوقات قديمة لا أول لها، مع أنه يقول ويصرح بأن ما من مخلوق إلاَّ وهو مسبوق بالعدم، ولكنه مع ذلك يقول بتسلسل الحوادث إلى ما لا بداية له. كما يقول هو وغيره بتسلسل الحوادث إلى ما لا نهاية، فذلك القول منه غير مقبول، بلْ هو مرفوض بهذا الحديث، وكم كنا نود أن لا يلج ابن تيمية هذا المولج".

أخيرًا؛ رحم الله الشيخ/ ابن تيمية؛ فقد كان متسرعًا في أحكامه، متعجلًا في آرائه؛ مما أوقعه في لجة من التناقضات! وجلب له النكير والعداوة من حيث لا يحتسب!

الموقف من أهل الكتاب

(لعلَّ الاختلاف بين المسلمين والمسيحيين في الدِّين؛ أشبه باختلاف الأنغام الموسيقية، فهو لا يفسد وحدة اللحن، إنما يقوِّيها ويزكِّيها ويمنحها بهجةً وجمالا)!

د. طه حسين



لا ندري لماذا حشد "ابن تيمية" عدّته وعتاده، واستنفر كافة قواته، وكشَّر عن أنيابه، وأجلبَ بخيله ورجله على (أهل الكتاب)؟!

فلمْ يكن -رحمه الله- موضوعيًا في موقفه المتعنِّت من أهل الذمة، بلْ خانه الصواب، وجافى ميزان الحق والعدل، وطفَّفَ الكيل، وجاء ببضاعةٍ مزجاة!

ولمْ يقف رأيه المتشدِّد عند حد من المبالغة في الجوْر والتعسّف، وضيق الصدر، وأحادية النظرة، بلْ راح ينبش في بطون التراث، حتى عثر على مرويات هزيلة، وضعها في غير موضعها؛ ليجد لكلامه سندًا شرعيًا -كما في كثيرٍ من ردوده مع مخالفيه- وربما كان يريد بعد ذلك أنْ يؤمِّنَ الناس خلفه، ويخرُّوا ساجدين!!

وإنْ كان -رحمه الله- أخطأ في اجتهاده بشأن (أهل الذمة) فأشدّ منه خطًا، وأكثر تطرفًا؛ أولئك الذين يباركون أخطاءه، ويلتمسون الأعذار الواهية؛ زاعمين أنها كانت مناسبة لعصره!

بالله عليكم؛ هل إزالة الكنائس، وهدم البِيَع، وسوء المعاملة، يدخل ضمن البر والقسط والإحسان الذي أمر به الحقّ جلَّ جلاله؟!

إنَّ هؤلاء الكذبة المخادعين؛ حالهم أشبه بأسلافهم الذين كانوا يأخذون بظاهر النصوص، ويضعونها في غير مواضعها؛ الذين تربصوا بالسيد المسيح ﷺ فقال لهم: (ويلكم أيها الكتبة الفريسيون المراؤون، ويلٌ لكم أيها القادة العميان، يا أولاد الأفاعي، ويا نسل فاعلي الشر)!

وأنا أقول: ويحكم أيها الأعراب؛ كيف تغفلون عن النصوص القرآنية القاطعة، والوصايا النبوية الناصعة -التي تسجد لها العقول، وتهش لها القلوب، وتنحني لها الهامات- لِما حملته من أساليب الحِلم، والعفو، والصفح الجميل، و﴿أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ﴾ (الممتحنة: ٨) !



وإذا أردنا أنْ ننصف (الإمام) في هذا الصدد؛ فإننا نقول: هناك رجلان اسمها (ابن تيمية)! **الأول**: الذي ذهب إلى (قازان) ملك التتار؛ يطالبه بفك الأُسارَى، ففَكَّ المسلمين منهم فقط، فقال له ابن تيمية: (بلْ جميع مَنْ معك من اليهود والنصارى الذين هم أهل ذمتنا فإنا نَفْتكُّهم، ولا ندع أسيرًا لا من أهل الملة ولا من أهل الذمة).

وهذا هو (شيخ الإسلام) الذي نبارك فقهه، ونقبِّل أياديه، وندعو له بسحائب الرحمة!

أمّا الثاني؛ الذي نختلف معه، ولا نوافقه، وهو الذي يقول في أحكام أهل الذمة (جـ ٢ / ٦٧٧: ٦٨٦): "إن كل كنيسة في مصر والقاهرة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد ونحوها من الأمصار التي مصرها المسلمون بأرض العنوة؛ فإنه يجب إزالتها إمّا بالهدم أو غيرها، بحيث لا يبقى لهم معبد في مصر مصره المسلمون بأرض العنوة، وسواء كانت تلك المعابد قديمة قبل الفتح أو محدثة، لأن القديم منها يجوز أخذه ويجب عند المفسدة وقد نهى النبيّ ﷺ أن تجتمع قبلتان بأرض، فلا يجوز للمسلمين أن يمكِّنوا أن يكون بمدائن الإسلام قبلتان

إلاَّ لضرورة كالعهد القديم، لا سيما وهذه الكنائس التي بهذه الأمصار محدثة يظهر حدوثها بدلائل متعددة والمحدث يهدم باتفاق الأئمة.

وأمَّا الكنائس التي بالصعيد وبر الشام ونحوها من أرض العنوة فما كان منها محدثًا وجب هدمه، وإذا اشتبه المحدث بالقديم وجب هدمها جميعا، لأن هدم المحدث واجب وهدم القديم جائز وما لا يتم الواجب إلاَّ به فهو واجب، وما كان منها قديمًا فإنه يجوز هدمه ويجوز إقراره بأيديهم، فينظر الإمام في المصلحة فإنْ كانوا قد قلوا والكنائس كثيرة أخذ منهم أكثرهم. وكذلك ما كان على المسلمين فيه مضرة فإنه يؤخذ أيضًا وما احتاج المسلمون إلى أخذه أخذ أيضا. وأمَّا إذا كانوا كثيرين في قرية ولهم كنيسة قديمة لا حاجة إلى أخذها ولا مصلحة فيه، فالذي ينبغي تركها كما ترك النبيّ ﷺ وخلفاؤه لهم من الكنائس ما كانوا محتاجين إليه ثم أخذ منهم، وأمَّا ما كان لهم بصلح قبل الفتح مثل ما في داخل مدينة دمشق ونحوها فلا يجوز أخذه ما داموا موفِّين بالعهد إلاَّ بمعاوضة أوْ طيب أنفسهم كما فعل المسلمون بجامع دمشق لما بنوه، فإذا عرف أن الكنائس ثلاثة أقسام: منها ما لا يجوز هدمه، ومنها ما يجب هدمه كالتي في القاهرة ومصر والمحدثات كلها، ومنها ما يفعل المسلمون فيه الأصلح كالتي في الصعيد وأرض الشام مما كان قديمًا على ما بيناه.

فالواجب على ولي الأمر فعل ما أمر الله به وما هو أصلح للمسلمين من إعزاز دين الله وقمع أعدائه وإتمام ما فعله الصحابة من إلزامهم بالشروط عليهم، ومنعهم من الولايات في جميع أرض الإسلام ولا يلتفت في ذلك إلى مرجف أو مخذل يقول: إن لنا عندهم مساجد وأسرى نخاف عليهم، فإن الله تعالى يقول: ﴿ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾(الحج: ٤٠) وإذا كان فوروز في مملكة التتار قد هدم عامة الكنائس على رغم أنف أعداء الله، فحزبُ الله المنصور وجنده الموعود بالنصر إلى قيام الساعة أولى بذلك وأحق، فإنَّ النبيّ ﷺ أخبر أنهم لا يزالون ظاهرين إلى يوم القيامة، ونحن نرجو أن يحقق الله وعد رسوله ﷺ حيث قال "يبعث

الله لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها". ويكون من أجرى الله ذلك على يديه، وأعان عليه من أهل القرآن والحديث داخلين في هذا الحديث النبوي، فإنَّ الله بهم يقيم دينه كما قال: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾ (الحديد: ٢٥).

ويدعو -رضيَ الله عنه- إلى هدم الكنائس المقامة في القرى والمدن التي يقطنها مسلمون، فيقول في مجموع الفتاوى (٢٨:٣٤٧): "وهكذا القرية التي يكون أهلها نصارى وليس عندهم مسلمون ولا مسجد للمسلمين، فإذا أقرهم المسلمون على كنائسهم جاز ذلك كما فعله المسلمون، وأمَّا إذا سكنها المسلمون وبنوا فيها مساجدهم، فقد قال النبيّ ﷺ: "**لا تصلح قبلتان بأرض**". وفي أثر آخر: "**لا يجتمع بيت رحمة وبيت عذاب**"!

وهذه الأحاديث التي استشهد بها ابن تيمية؛ واهية وضعيفة، بلْ وفهمها على وجه خاطئ!

لكنه سمح لنفسه -فقط- بالاستشهاد بها، ولوْ أنَّ غيره استشهد برواية ضعيفة؛ لأقام عليه الدنيا ولمْ يقعدها، ولرماه بالابتداع ومجافاة السنَّة، وغير ذلك من أساليب التسفيه التي يستخدمها مع مخالفيه!

بلْ يزداد -ابن تيمية- غلوًّا إزاء معاملة المسيحيين، فيقول: "كان ولاة الأمور الذين يهدمون كنائسهم ويقيمون أمر الله فيهم كعمر بن عبد العزيز وهارون الرشيد ونحوهما، مؤيدين منصورين، وكان الذين بخلاف ذلك مقهورين مغلوبين، وإنَّ صلاح الدين لم ينتصر على الصليبيين؛ إلاَّ لأنه أبعد النصارى عن أيّ ولاية أوْ منصب". مجموع الفتاوى(٣٤٨- ٢٨).

❖❖❖

يا شيخ الإسلام؛ ما هذا الخلط المتعمد للأوراق؟ وما هو دليلك على صحة آرائك؟ وكيف لمثلك أن يجهل النصوص الدينية (الكتاب والسنَّة) الداعية إلى التسامح وحسن المعاملة، ومتى جاز لك أنْ تغضَّ الطرف عنها؟ وهي كثيرة في هذا الباب، يعرفها الجاهل والعالِم!!

كما أنَّ التاريخ الإسلامي شاهد على ألوان متعددة من تسامح المسلمين مع غيرهم، لم تعرف الدنيا لها مثيلا ... ونظرًا لكثرتها، فإننا سنذكر بعضًا منها –على سبيل المثال:

ففي مصر، سمح عمرو بن العاص للقبط ببناء الكنائس؛ فتمّ بناء كنيسة مار مرقص بالإسكندرية، خلال ولايته الثانية (٣٨-٤١هـ).

ومن بعده تواتر حُسن معاملة الأمراء للقبط في سيرة الولاة، الذين تولوا مصر بعد عمرو، فساروا على منهجه، ولم يكتفوا بمساعدة الأقباط على تجديد الكنائس القديمة، بلْ شجعوهم على بناء كنائس جديدة؛ فأول كنيسة بُنيت في الفسطاط بحارة الروم كانت في ولاية مسلمة بن مخلد الأنصاري(٤٧-٦٣هـ) وأنكر الجند على مسلمة، وقالوا: "أتُقِر لهم أن يبنوا الكنائس .. حتى كاد أن يقع بينهم وبينه شر؛ فاحتجَّ عليهم مسلمة، وقال: إنها ليست في قيروانكم، وإنما هي خارجة في أرضهم؛ فسكتوا عند ذلك".

ومن الكنائس التي تم بناؤها في عصر الولاة كنيسة أبي مقار، كما بُنيت عدة كنائس في ولاية عبد العزيز بن مروان (٥٨-٦٠ هـ) منها كنيسة مار جرجس، وكنيسة أبي قير، في داخل قصر الشمع، كما جُدِّدتْ كنيسة القديس مرقص، وبُنيتْ عدة كنائس في حلوان، كذلك بُنيت عدة كنائس في خلافة هشام بن عبد الملك(١٠٥-١٢٥هـ) ومنها ما أَذِن به واليه على مصر الوليد بن رفاعة (١٠٩-١١٦هـ) من بناء كنيسة أبي مينا، بخط الحمراء بظاهر الفُسطاط.

كما سمح الوالي العباسي موسى بن عيسى (١٧١-١٧٢هـ) للقبط ببناء

الكنائس، التي هدمها الوالي الذي سبقه، ومنها كنيسة مريم، وقد أيده في ذلك أكبر حُجّتيْن في الفقه الإسلامي وقتذاك، هما: الليث بن سعد، وعبد الله بن لُهيعة، وقالا: "هو من عمارة البلاد، واحتجّا بأن عامة الكنائس التي بمصر لم تُبنَ إلا في الإسلام، في زمن الصحابة والتابعين".

كما كثر إنشاء الكنائس بمدينة القاهرة، حاضرة الفاطميين، وهذا الأمر لا يُعد غريبًا؛ لأنَّ الفاطميين كانوا أكثر الحُكّام تسامحًا تجاه أهل الذمة؛ فمع مجيء جوهر الصقلي إلى مصر، وإنشائه لمدينة القاهرة، اضطر إلى هدم دير بالقرب من المدينة الجديدة، فعمّر ديرًا آخر، سُمِّي بدير الخندق، عوضًا عن الدير الذي هدمه، وكثرت الديّارات الخاصة بالنساء، ومنها دير الراهبات، بحارة زويلة بالقاهرة، ودير البنات بحارة الروم، ثم كنيسة المغيثة بحارة الروم، وغيرها من الكنائس.

ولا عجب أن تكون ثمرة هذه المعاملة الحسنة؛ أنْ يدخل النصارى -في العصر الفاطمي- في دين الله أفواجا! وهذه أول مرة منذ الفتح الإسلامي؛ بشهادة جميع المؤرخين!

وذلك على عكس عصور القهر والاستبداد السياسي، التي كثر فيها الرِّعاع، وعلتْ فيها أصوات الأدعياء، فشاع "الفقه البدوي" و"التحجُّر الفكري" و"التراجع الحضاري" كعصرنا هذا، وغيره من عصور الانحطاط!

❖❖❖

رحم الله (الإمام) الذي اجتهد فأخطأ .. لعلَّ الله -سبحانه- ألاَّ يحرمه أجر المجتهِد المخطئ؛ تكريمًا لبحثه واجتهاده، وإعمال عقله .. وتلك مزية في الإسلام الحنيف!



المذاهب الفلسفية والفِرق الكلامية

(لا تقاوموا الشر! بلْ من لطمكَ على خدِّكَ الأيمن؛ فحوِّل له الآخر. ومن أراد أنْ يأخذ ثوبك؛ فاترك له الرداء كله)!

إنجيل متى(٥: ٣٨- ٤٠)



شهد "القرن الثاني الهجري" ظهور المذاهب الفلسفية، والفِرق الكلامية؛ كالأشاعرة، والمعتزلة، والدهرية، والقدرية، والجبرية، والمرجئة، والجهميَّة، والحلولية، وغيرها، وقد اشتدّتْ وترعرعتْ، وأضحتْ نوعًا من الترف الفكري؛ الذي يتبارى به المثقفون، ويتسامرون به في منتدياتهم، وأمسياتهم الثقافية! لكن قبل زوال "القرن الثالث الهجري" أخذت في التراجع والانكماش والاندثار، شأنها في ذلك شأن كثير من الموضات والتقاليع والفلسفات التي تظهر وسرعان ما تختفي! وليس أدلّ على ذلك مما شهدته القرون الأخيرة من ولادة عشرات، بلْ مئات المذاهب والنظريات في الشرق والغرب؛ كالكلاسيكية، والرومانتيكية، والواقعية، والماركسية، والوجودية، والرمزية، والسريالية، والبنيوية، والتفكيكية، والدادائية، والحداثة، وما بعد الحداثة، وهلم جرا ... لكنها تلاشت جميعها قبل نهاية القرن العشرين، ولمْ نسمع لها رِكزا، بلْ ذهبت ريحها، قبل ذهاب شياطينها المردة!

الفارق بين هذه وتلك؛ أنَّ المذاهب الحديثة كانت منبثقة من نظريات وضعية، بينما المذاهب القديمة، كان لها سند ديني، ومرجعية فقهية، لذا؛ كانت أبعد أثرًا، وأكثر جدلًا، ومع ذلك خمدتْ نيرانها. وإنْ كان كُتِبَ لها الشهرة، لكن

لم يُكتبْ لها النجاح! لأنها لم تكن خالصة لوجه الله؛ إنما كانت أشبه بوجاهة ثقافية، وأناقة حضارية، واستعراض مذهبي، طفحتْ به الحضارة الإسلامية إبان تمددها وتبخترها بين الأمم والحضارات!

المهم؛ أنه بعد قرابة خمسة قرون من زوال هذه المذاهب، وعلى وجه التحديد: في القرن السابع الهجري؛ جاء ابن تيمية، فنفخ فيها من روحه، وأحياها بعد فناء، وأشعل جذوتها بعد خمود! فتلظَّى بنيرانها، كما تلظَّى مجايلوه، ومَن جاءوا بعدهم بإحسان!

يبدو أنه -رضيَ الله عنه- تاقتْ نفسه لِما ورثه عن جدِّه من لفائف ومخطوطات، فقرأ التراث، ونقَّب في الحفريات؛ فعلم أنَّ القرون الغابرة؛ شهدت مباريات كلامية، ومبارزات فلسفية، ومناورات فكرية مغرية للمثقفين من أمثاله!

فأعجبه ذلك السِّجال الكلامي، وراقه الجدال المذهبي؛ وتمنى لوْ أنه كان طرفًا في هذا الصراع، وشريكًا في تلك المنازلات، ونديمًا لهم في أمسياتهم! فأراد أن يعوّض ما فاته؛ فأعاد فتح الملفات، وإعادة التحقيق مع جميع الأطراف مرة أخرى!

فماذا فعل -قدَّس الله سِرَّه؟!

قام بجمع الكتب والمصنفات التي خلَّفها أهل العصور الغابرة، وقرأها بعناية، وعرف مواضع الخلل والشبهات؛ ثمَّ جلس على (مقعد الناقد) فأكثر التأليف، ونظَّر المسائل، وقعَّد الأصول، وأكثر من مباحث العقيدة السلفيَّة، وانبرى للردِّ على هؤلاء وأولئك؛ مخالفًا هذا، وموافقًا ذاك، ومتحفِّظًا على آخرين! وربَّما كان يفرد الردَّ على فِرقة بعينها، فيَعرِض أصولَها، ويَحكي نشأتها ويعدِّد أئمتها، وبين ثنايا النقْد والمناقشة لهذه الفِرق؛ كان يجتهد لينصر معتقد السَّلف بمختلف الأدلة العقلية والنقلية.

لكن لا ننسى أنَّ ابن تيمية وتلميذه ابن القيِّم استفادا كثيرًا من المذاهب الكلامية، لاسيما تراث المعتزلة، واقتبسا منه خاصةً في قضايا أفعال العباد، والحسن والقبيح، والحكمة والتعليل!



لا جَرَمَ أننا مع موقف (الإمام) الفكري تجاه المتفلسفين والمبتدعين، لكن الخلاف معه؛ أنَّ هذه الفِرق والمذاهب اندثرتْ وتلاشت، وهلك زعماؤها، أمثال: (واصل بن عطاء، وجهم بن صفوان، وغيلان القدري، وبِشر المريسي، والجواربي، وابن نصير، وغيرهم) ولمْ يسمع الناس بهم إلاَّ في رسائل ابن تيمية وفتاواه؛ كما لمْ يسمع الناس عن (سيف الدولة، وكافور، وأبي شجاع، وابن إسحاق التنوخي) وغيرهم من الأمراء الصعاليك؛ لا في كتب الجغرافيا ولا في كتب التاريخ؛ إنما سمعوا عنهم في ديوان المتنبي فقط!

ومما يؤكد أنَّ المسائل الكلامية التي أشعلها (الإمام) قد خمدتْ نيرانها وصارت رمادًا قبل مجيئه بعهد بعيد؛ أنَّ جميع العلماء المعاصرين له؛ كالإمام النووي، والذهبي، والسبكي، وشهاب الدين القَرافي، والفقيه ابن دقيق العيد، وغيرهم؛ لمْ يتطرقوا لهذه المسائل الكلامية من قريب أوْ بعيد، ولمْ يشيروا إليها ولوْ من وراء الضمائر!

بلْ إنَّ (ابن الجوزي) وهو من علماء القرن الخامس -أيْ قبل ابن تيمية بقرنيْن- يقول: "وكان فضل الله علينا عظيمًا؛ أننا لمْ ندرك زمن المتكلِّمين والمتفيهقين والمتفلسفين كالخوارج والمعتزلة، وغيرهم من أهل البدع والأهواء..".

ليس هذا فحسب؛ بلْ إنَّ (الإمام) نفسه، يعترف بأنَّ علماء القرون الأول؛ صنَّفوا كتبًا كثيرة في الرد على مزاعم المتكلِّمين والمتفلسفين؛ فيقول في مجموع الفتاوى (٩|١٤٣): "وقد صنَّف المسلمون في كشف أسرارهم، وهتك أستارهم

كتَّابًا كبارًا وصغارًا، وجاهدوهم باللسان واليد .. ولوْ لم يكن إلاَّ كتاب "كشف الأسرار وهتك الأستار" للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب، وكتاب عبد الجبار ابن أحمد، وكتاب أبي حامد الغزالي، وكلام أبي إسحاق، وكلام ابن فورك، والقاضي أبي يعلى، وابن عقيل، والشهرستاني، وغير هؤلاء مما يطول وصفه.. ".

وقال أيضًا في مجموع الفتاوى(١٢|٢٠٢-٢٠٥): "لا ريب أنَّ ابن كلاَّب والأشعري ونحوهما لهم مصنفات في الرد على الجهمية والمعتزلة .. بلْ هم تارة يكفِّرون الجهمية والمعتزلة، وتارة يضللونهم، وابن كلاّب إمام الأشعرية أكثر مخالفة لجهم، وأقرب إلى السلف من الأشعري نفسه، والأشعري أقرب إلى السلف من القاضي أبي بكر الباقلاني، والقاضي أبو بكر وأمثاله أقرب إلى السلف من أبى المعالي وأتباعه؛ فإنَّ هؤلاء نفوا الصفات كالاستواء والوجه واليدين، ثم اختلفوا هل تتأوَّل أو تفوَّض على قولين: فأول قوليْ أبى المعالي هو تأويلها كما ذكر ذلك في الإرشاد، وآخر قوليْه تحريم التأويل، ذكر ذلك في الرسالة النظامية".



ليس هذا فحسب؛ بلْ إننا نجده في عشرات المواضع من رسائله وكتبه وفتاواه، يثني على أئمة وعلماء العصور الأوَل؛ الذين جابهوا الفِرق الكلامية والمذاهب الفلسفية، وفنَّدوا مزاعمهم؛ قال: ".. ولا ريب أنَّ للأشعري في الرد على أهل البدع كلامًا حسنًا، هو من الكلام المقبول الذي يحمد قائله إذا أخلص فيه النية، وله أيضًا كلام خالف به بعض السنَّة هو من الكلام المردود الذي يذم به قائله إذا أصر عليه بعد قيام الحجة، وإنَّ كان الكلام الحسن لم يخلص فيه النية والكلام السيئ كان صاحبه مجتهدًا مخطئًا مفتورًا له خطأه لم يكن في واحد منهما مدح ولا ذم، بل يحمد نفس الكلام المقبول الموافق للسنة ويذم الكلام المخالف للسنَّة". الفتاوى الكبرى (٦|٦٩٦).

ليس هذا فحسب؛ بلْ إنه -رضي الله عنه- كان يرى أن هذه المسائل كثيرًا ما تنازع فيها السلف، ولمْ يشهد أحد منهم على أحدٍ بكفرٍ أوْ فسقٍ أوْ معصية".



الحقّ أقول: إنَّ الآراء التي طرحها (الإمام) صواب في مجملها، لأنها توافق التصور الإسلامي الصحيح، لكن الخلاف -فقط- حول جدوى إنكاء الجراحات المذهبية، والنزاعات التاريخية؛ التي طواها دجى النسيان، وغربت شمسها، وأظلم ليلها ظلامًا دامسًا؛ لا تقوم منه إلاَّ على صرخة يوم النشور .. ذلك يوم التغابن!

ليتَ (ابن تيمية) أخذ بـ(النصيحة الذهبية) التي وجهها إليه الإمام الذهبي؛ قائلًا: "فإلى متى تنبش دقائق الكفريات الفلسفية وتجهد فيها عقلك، أنتَ في عمر السبعين وقد قرب الرحيل يا رجل .. لقد بلعتَ سموم الفلاسفة ومصنَّفاتهم مرات، وكثرة إدمان السموم والله تدمِّر البدن".

أجل! لماذا تنكئ الجِراح -يا رجل- وتفجِّر المواجع، وتجدِّد الأحزان، وتنادي على المصائب؟

يا شيخ الإسلام؛ أليستْ هذه فتنة نائمة؛ فلماذا أيقظتها، ولوَّثتَ قلمك بسمومها؟!

يا فيلسوف الفقهاء؛ ما جدوى هذه المعارك المذهبية التي أشعلتها في وقت السِّلْم؟!

يا تقيّ الدِّين؛ ما الداعي لهذا الصراع المحموم، وسباق التسلُّح، ولا عدوّ هناك ولا يحزنون؟!

يا سيدنا؛ ألستَ أنتَ القائل: "أنا لا أكفِّر أحدًا من الأمَّة". فلماذا أخرجتَ السيف من غمده؟!

نِعـمَ المجاهـد المحتـسِب ابـن تيميـة؛ لـوْ أنـه تـرك المجـادلات الكلاميـة، وعكـف عـلى تفسير القرآن الكـريم؛ لأفـاد الأمَّـة؛ وأصـبح عمـدة المفسِّرين .. لاسيما أنه الجهبذ اللغوي، والعالِم النِّحرير، بدلًا من خوضه معارك بلا راية، قتلاها ليسوا شهداء!!

الأشعري .. والأشاعرة

(فلنتعاون فيما اتفقنا فيه .. وليعذر بعضنا البعض فيما اختلفنا فيه)!

الشيخ/ رشيد رضا



منذ "القرن الثاني الهجري" كان مفهوم **(أهل السنَّة والجماعة)** منصرفًا نحو جمهور الأمة وقاعدتها العريضة في طول البلاد وعرضها؛ ألاَ وهم (الأشاعرة والماتريدية) وما عداهم كان خارجًا عنهم، ومفتئِتًا عليهم! إلى أن جاء (ابن تيمية) وتعصَّب للمذهب الذي ورثه عن أسرته؛ وقال: إنَّ أهل السنة؛ هم (الحنابلة) فقط! وهذه قضية طويلة وشائكة، تناولناها بالتفصيل في كتابنا (أزمة العقل السلفي)!



معروف أنَّ (ابن تيميَّة) تخرَّج في المدارس الحنبلية، ودرَس في كَنَف أبيه، ورأى الأشاعرة وهم يهاجمون الحنابلة؛ فأراد أن ينتصر لمذهب أبيه وجده! فحارب الأشاعرة، وصبَّ عليهم جام غضبه! لكن يبدو أنه لم يكن مقتنعًا بما يقول! فبدا عليه الاضطراب، والتكرار في الكتابة، فتململ طويلًا، وناقض نفسه كثيرًا، لاسيما أنه لم تكن قامته تطاول قامة أئمة الأشاعرة؛ بدءًا من الإمام الأشعري نفسه، والآمدي، مرورًا بالإمام الرازي، والباقلاني، والجويني، والبيهقي، والباجي، والقشيري، وابن عساكر الدمشقي، وغيرهم، بل يبدو أنه كان ينقِم عليهم شهرتهم ومكانتهم لدى جمهور الأمة، كما أخبر بذلك معاصروه! يظهر ذلك في مؤلفاته -قبل المراجعة وبعدها- من ذلك قوله في (الرسالة التدمرية): الأشاعرة أقرب الناس لأهل السنَّة، ومن أئمتهم أناس نفع

الله بهم ودافع بهم عن الملَّة، بلْ ردوا على المعتزلة وردوا عل الجهمية المعطّلة، ولكنهم خالفوا أهل السنَّة في كثير من المسائل؛ كمخالفتهم في إثبات سبع صفات ونفي الباقي من الصفات .. ".

هذا؛ وقد أثنى ابن تيمية كثيرًا على (الأشاعرة) وعلمائهم ومشايخهم، فقال: "والأشعرية فيما يثبتونه من السنَّة فرع على الحنبلية، كما أن متكلِّمة الحنبلية فيما يحتجون به من القياس العقلي فرع عليهم". وبعدما ذكر منزلة الإمام الأشعري، والرازي، والباقلاني، والجويني، وغيرهم من علماء الأشاعرة، قال رحمه الله: ثم إنه ما من هؤلاء إلاَّ من له في الإسلام مساع مشكورة وحسنات مبرورة، وله في الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع والانتصار لكثير من أهل السنَّة والدِّين ما لا يخفى على من عرف أحوالهم، وتكلم فيهم بعلم وصدق وعدل وإنصاف، لكن لمَّا التبس عليهم هذا لأصل المأخوذ ابتداء عن المعتزلة وهم فضلاء عقلاء احتاجوا إلى طرده والتزام لوازمه؛ فلزمهم بسبب ذلك من الأقوال ما أنكره المسلمون من أهل العلم والدين وصار الناس بسبب ذلك: منهم من يعظمهم لِما لهم من المحاسن والفضائل ومنهم من يذمهم لِما وقع في كلامهم من البدع والباطل. وخيار الأمور أوساطها، والله تعالى يتقبل من جميع عباده المؤمنين الحسنات ويتجاوز لهم عن السيئات ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ (الحشر: ١٠). ولا ريب أن من اجتهد في طلب الحق والدين من جهة الرسولﷺ وأخطأ في بعض ذلك، فالله يغفر له خطأه تحقيقًا للدعاء الذي استجابه الله لنبيه وللمؤمنين حيث قالوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (البقرة: ٢٨٦) درء تعارض النقل والعقل(١|٢٨٣).

كما أثنى –ابن تيمية– على الأشاعرة لردهم على أهل البدع والفلاسفة والملاحدة، وغيرهم، فقال رحمه الله: وكذلك متكلمة أهل الإثبات مثل الكلاَّبية والكرامية والأشعرية إنما قبلوا واتبعوا واستُحمِدوا إلى عموم الأمة بما

أثبتوه من أصول الإيمان من إثبات الصانع وصفاته وإثبات النبوة، والرد على الكفار من المشركين وأهل الكتاب وبيان تناقض حججهم، وكذلك استُحمِدوا بما ردوه على الجهمية والمعتزلة والرافضة والقدرية من أنواع المقالات التي يخالفون فيها أهل السنَّة والجماعة، فحسناتهم نوعان: إمَّا موافقة أهل السنَّة والحديث، وإمَّا الرد على من خالف السنَّة والحديث ببيان تناقض حججهم، ولم يتبع أحد مذهب الأشعري ونحوه إلاَّ لأحد هذين الوصفيْن أوْ كليهما، وكل من أحبه وانتصر له من المسلمين وعلمائهم؛ فإنما يحبه وينتصر له بذلك؛ فالمصنِّف في مناقبه الدافع للطعن واللعن عنه: كالبيهقي والقشيري أبي القاسم وابن عساكر الدمشقي؛ إنما يحتجون لذلك بما يقوله من أقوال أهل السنَّة والحديث أو بما رده من أقوال مخالفيهم لا يحتجون له عند الأمة وعلمائها وأمرائها إلاَّ بهذين الوصفين، ولولا أنه كان من أقرب بني جنسه إلى ذلك لألحقوه بطبقته الذين لم يكونوا كذلك كشيخه الأول أبي علي وولده أبي هاشم. لكن كان له من موافقة مذهب السنَّة والحديث في الصفات والقدر والإمامة والفضائل والشفاعة والحوض والصراط والميزان، وله من الردود على المعتزلة والقدرية والرافضة والجهمية وبيان تناقضهم ما أوجب أن يمتاز بذلك عن أولئك ويعرف له حقه وقدره، قد جعل الله لكل شيء قدرًا، وبما وافق فيه السنَّة والحديث صار له من القبول والأتباع ما صار، لكن الموافقة التي فيها قهر المخالف وإظهار فساد قوله هي من جنس المجاهد المنتصر". مجموع الفتاوى(٤|١٢-١٣).

ولمْ يزل -ابن تيمية- يكرر الثناء، ويذكر مناقب الأشاعرة في مختلف مؤلفاته ورسائله، لاسيما موقفهم في بيان أخطاء المعتزلة والرد عليهم، فقال: وهذا مما مُدِحَ به الأشعري؛ فإنه بيَّن من فضائح المعتزلة وتناقض أقوالهم، وفسادها ما لم يبينه غيره؛ لأنه كان منهم وكان قد درس الكلام على أبي علي الجبائي أربعين سنة، وكان ذكيًا ثم إنه رجع عنهم، وصنَّف في الرد عليهم، ونصر في الصفات طريقة ابن كلاَّب؛ لأنها أقرب إلى الحق والسنَّة من قولهم .. ولهذا يذكر في المقالات مقالة المعتزلة مفصلة ويذكر قول كل واحد منهم، وما

بينهم من النزاع في الدق والجل". منهاج السنة (٥|١٩٢).

وقال رحمه الله: "إنَّ الأشعري كان خبيرًا بمذاهبهم .. فإنه يثبت الصفات والعلو ومباينة الله للمخلوقات ويجعل العلو يثبت بالعقل؛ فكان الأشعري لخبرته بأصول المعتزلة أظهر من تناقضها وفسادها ما قمع به المعتزلة وبما أظهره من تناقض المعتزلة والرافضة والفلاسفة ونحوهم صار له من الحرمة والقدر ما صار له.. ".الفتاوى الكبرى (٦|٦٢٩).

وكثيرًا ما يبدي ابن تيمية إعجابه بالإمام/ الأشعري في سعة اطلاعه وعلمه، فيقول: "مع أنه من أعرف المتكلمين المصنِّفين في الاختلاف بذلك، وهو أعرف به من جميع أصحابه من القاضي أبي بكر وابن فورك وأبي إسحاق وهؤلاء أعلم به من أبي المعالي وذويه ومن الشهرستاني، ولهذا كان ما يذكره الشهرستاني من مذهب أهل السنَّة والحديث ناقصًا عما يذكره الأشعري؛ فإنَّ الأشعري أعلم من هؤلاء كلهم بذلك نقلًا وتوجيها "منهاج السنة(٥|١٩٥).

ويكرر ثناءه عليه في إثباته للصفات الخبرية؛ فيقول: "ثم المثبتون للصفات؛ منهم من يثبت الصفات المعلومة بالسمع كما يثبت الصفات المعلومة بالعقل، وهذا قول أهل الحديث ومن وافقهم، وهو قول أئمة الفقهاء وقول أئمة الكلام من أهل الإثبات كأبي محمد بن كلاّب وأبي العباس القلانسي وأبي الحسن الأشعري وأبي عبد الله بن مجاهد وأبي الحسن الطبري والقاضي أبي بكر بن الباقلاني، ولم يختلف في ذلك قول الأشعري وقدماء أئمة أصحابه؛ لكن المتأخرين من أتباعه كأبي المعالي وغيره لا يثبتون إلاَّ الصفات العقلية، أمَّا الخبرية؛ فمنهم من ينفيها، ومنهم من يتوقف فيها كالرازي والآمدي وغيرهما، ونفاة الصفات الخبرية منهم من يتأول نصوصها ومنهم من يفوِّض معناها إلى الله، وأمَّا من أثبتها كالأشعري وأئمة أصحابه فهؤلاء يقولون تأويلها بما يقتضي نفيها تأويل باطل؛ فلا يكتفون بالتفويض بل يبطلون تأويلات النفاة، وقد ذكر الأشعري ذلك في عامة كتبه كالموجز، والمقالات الكبير، والمقالات الصغير،

والإبانة، وغير ذلك .." منهاج السنة (٢|١٣٣).

وقد أثنى ابن تيمية على الإمام/ الأشعري، لاسيما بسبب أخذه من مذهب الإمام أحمد؛ فقال رحمه الله: "لكن الأشعري ونحوه أعظم موافقةً للإمام أحمد بن حنبل ومن قبله من الأئمة في القرآن والصفات، وإنْ كان أبو محمد بن حزم في مسائل الإيمان والقدر أقوم من غيره وأعلم بالحديث وأكثر تعظيمًا له ولأهله من غيره؛ لكن قد خالط من أقوال الفلاسفة والمعتزلة في مسائل الصفات ما صرفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم في ذلك فوافق هؤلاء في اللفظ وهؤلاء في المعنى". مجموع الفتاوى (٤|١٩).

وقال رحمه الله: "وكذلك أبو محمد ابن حزم مع معرفته بالحديث وانتصاره لطريقة داود وأمثاله من نفاة القياس؛ قد بالغ في نفي الصفات وردها إلى العلم مع أنه لا يثبت علما هو صفة، ويزعم أن أسماء الله كالعليم والقدير ونحوهما لا تدل على العلم والقدرة، وينتسب إلى الأمام أحمد وأمثاله من أئمة السنة، ويدعي أن قوله هو قول أهل السنَّة والحديث، ويذم الأشعري وأصحابه ذما عظيما، ويدعي أنهم خرجوا عن مذهب السنَّة والحديث في الصفات. ومن المعلوم الذي لا يمكن مدافعته أن مذهب الأشعري وأصحابه في مسائل الصفات أقرب إلى مذهب أهل السنَّة من مذهب ابن حزم وأمثاله في ذلك". درء التعارض (٣|٢٨).

وقال رحمه الله: ولهذا كان القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني يكتب في أجوبته أحيانًا محمد بن الطيب الحنبلي، كما كان يقول الأشعري، إذْ كان الأشعري وأصحابه متتسبين إلى أحمد بن حنبل وأمثاله من أئمة السنَّة، وكان الأشعري أقرب إلى مذهب أحمد بن حنبل وأهل السنَّة من كثير من المتأخرين المنتسبين إلى أحمد الذين مالوا إلى بعض كلام المعتزلة كابن عقيل وصدقة بن الحسين وابن الجوزي وأمثالهم. جامع المسائل (١|٢١٦).

كما أثنى ابن تيمية على الإمام/ الباقلاني؛ فقال: "القاضي أبو بكر محمد بن الطيِّب الباقلاني المتكلم، وهو أفضل المتكلمين المتسبين إلى الأشعري ليس فيهم مثله لا قبله ولا بعده، قال في كتابه "الإبانة": "فإنْ قال قائل فما الدليل على أن لله وجهًا ويدا؟ قيل له: قوله ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ (الرحمن: ٢٧) وقوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ (ص: ٧٥)، فأثبت لنفسه وجهًا ويدا؛ فإنْ قال: فلِمَ أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارحة إنْ كنتم لا تعقلون وجهًا ويدًا إلاَّ جارحة. قلنا: لا يجب هذا كما لا يجب إذا لم نعقل حيًا عالمًا قادرًا إلاَّ جسمًا أن نقضي نحن وأنتم بذلك على الله سبحانه وتعالى، وكما لا يجب في كل شيء كان قائمًا بذاته أن يكون جوهرًا، لأنا وإياكم لم نجد قائمًا بنفسه في شاهدنا إلاَّ كذلك، وكذلك الجواب لهم إنَّ قالوا يجب أن يكون علمه وحياته وكلامه وسمعه وبصره وسائر صفات ذاته عرضا واعتلوا بالوجود.

وقال: فإنْ قال فهل تقولون أنه في كل مكان؟ قيل له: معاذ الله بلْ مستوٍ على عرشه كما أخبر في كتابه فقال: ﴿ الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ (طه: ٥) وقال الله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ (فاطر: ١٠)، وقال: ﴿ أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴾ (الملك: ١٦) قال: ولو كان في كل مكان لكان في بطن الإنسان وفمه والحشوش والمواضع التي يرغب عن ذكرها ولوجب أن يزيد بزيادة الأمكنة إذا خلق منها ما لم يكن وينقص بنقصانها إذا بطل منها ما كان ولصح أن يرغب إليه إلى نحو الأرض والى خلفنا والى يميننا والى شمالنا، وهذا قد أجمع المسلمون على خلافه وتخطئة قائله".

وقال أيضًا في هذا الكتاب: "صفات ذاته التي لم يزل ولا يزال موصوفًا بها هي الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والإرادة والبقاء والوجه والعينان واليدان والغضب والرضا.

وقال في كتاب التمهيد كلاما أكثر من هذا، لكن ليست النسخة حاضرة عندي وكلامه وكلام غيره من المتكلمين في مثل هذا الباب كثير لمن يطلبه وإنْ كنا مستغنين بالكتاب والسنَّة وآثار السلف عن كل كلام". مجموع الفتاوى (٥|٩٨-٩٩) ودرء التعارض (٣|٢٠٨).

وكذلك، أثنى ابن تيمية على "نظام الملك" و"الجويني" وغيرهما من أعيان الأشاعرة؛ فقال رحمه الله: "وكانت الرافضة والقرامطة، قد استظهرت في أوائل الدولة السلجوقية، حتى غلبت على الشام والعراق، وأخرجت الخليفة القائم ببغداد إلى تكريت وحبسوه بها في فتنة البساسيري المشهورة، فجاءت بعد ذلك السلجوقية حتى هزموهم وفتحوا الشام والعراق، وقهروهم بخراسان وحجروهم بمصر، وكان في وقتهم من الوزراء مثل "نظام الملك"، ومن العلماء مثل أبي المعالي الجويني، فصاروا بما يقيمونه من السنَّة ويردونه من بدعة هؤلاء ونحوهم لهم من المكانة عند الأمة بحسب ذلك، وكذلك المتأخرون من أصحاب مالك الذين وافقوه كأبي الوليد الباجي، والقاضي أبي بكر بن العربي ونحوهما، لا يعظمون إلاَّ بموافقة السنَّة والحديث". مجموع الفتاوى(٤/١٨).



ملحوظة: إنَّ ما نقلناه بمثابة جزء يسير من ثناء ابن تيمية في حق الأشاعرة وعلمائهم، وكلها تؤكد أن الأشاعرة أناس نفع الله بهم ودافع بهم عن الملّة، وأن علماءهم كالرازي، والباقلاني، والجويني، ونظام الملك، وغيرهم لهم في الإسلام مساع مشكورة وحسنات مبرورة، وأنهم أقدر على الرد على الملاحدة من الحنابلة، وقد ردُّوا على أهل البدع وانتصروا للدِّين بما لا يخفى على من عرف أحوالهم، وأنَّ الأشعرية فيما يثبتونه من السنَّة فرع على الحنبلية، كما أنَّ متكلمة الحنبلية فيما يحتجون به من القياس العقلي فرع عليهم.

ملحوظة أخرى: لابدَّ أن نعلم أن أغلب هذه الآراء التي أدلى بها ابن تيمية؛ كانت في أخريات حياته، أيْ بعد المراجعات الفكرية، التي ظهرت جليًّا في

(مجموع الفتاوى)! وذلك بخلاف كتاباته الأولى؛ التي أجلب فيها بخيلِهِ ورجله على الأشاعرة، ورماهم بالجهل، واتهمهم بأنهم من منكري الأسباب، ونسبهم إلى الجهمية!

فبعد المراجعات؛ حرص (ابن تيمية) على تأليف القلوب، وتقريب وجهات النظر، والأخذ بمبدأ رفع الحرج، وحسن الظن بالآخرين؛ من ذلك قوله: "والناس يعلمون أنه كان بين الحنبلية والأشعرية وحشة ومنافرة، وأنا كنتُ من أعظم الناس تأليفًا لقلوب المسلمين، وطلبًا لاتفاق كلمتهم، وإتباعًا لما أُمِرنا به من الاعتصام بحبل الله، وأزلتُ عامة ما كان في النفوس من الوحشة، وبيَّنتُ لهم أن الأشعري كان من أجلّ المتكلِّمين المنتسبين إلى الإمام أحمد رحمه الله ونحوه المتصرين لطريقه كما يذكر الأشعري ذلك في كتبه". مجموع الفتاوى (٣|٢٢٨).

بناءً على ذلك؛ لماذا لا يكون السعي للتقريب بدلًا من التفريق؟ والصفح بدلًا من اللطم؟ والتماس الأعذار، بدلًا من إلقاء التهم؟!

ولماذا لم تتوقف الحروب المذهبية منذ حوالي عشرة قرون؛ من أجل اجتهادات لا يعدو أن يكون الخلاف فيها لفظيًا فقط؟! فالكل يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كله اختلاف العبارات –كما قال شيخ الإسلام!! وقال أيضًا: "لا يجوز تكفير المسلم بذنبٍ فعله، ولا بخطأ أخطأ فيه، كالمسائل التي تنازع فيها أهل القِبلة".(مجموعة الرسائل والمسائل). وقال أيضًا: "وإنِّي أقرر أنَّ الله قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية. وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل، ولمْ يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا بمعصية ...". مجموع الفتاوى (٣/٢٢٩).

إذا كان الأمر كذلك؛ فلماذا هذه التحزب المقيت والتمزق البغيض، وتشتيت الأمة وصَهْرها في دوامة المسمَّيات الفضفاضة والأكليشيهات الرنانة

التي ما أنزل بها من سلطان؛ بين سلفٍ وخلف، وأشاعرة وحنابلة، وصوفية ووهابية، وأزهريين وتكفيريين؟!

مَنْ هؤلاء البغاة الآثمون الذين صنعوا الشِّقاق بين أبناء الأمة الواحدة؟!

مَنْ هؤلاء العتاة المغرِضون الذين كدَّروا صفو الأمة، وعكَّروا مزاجها؟

ما هذه العصابات المذهبية التي تنهش في كيان الأمة، وتتربص بها الدوائر؟!

ما هذه المليشيات الإليكترونية التي تأبى إلاَّ مزيدًا من إشعال الحرائق؟!

مَنْ يوقف هذه الأبواق التي تبثّ سمومها عبر الفضائيات دون رقيبٍ ولا عتيد؟!

هذا بلاغٌ لكم والبعثُ موعدنا وعند ذي العرش يدري الناسُ ما الخبرُ!

التصوف .. والصوفية

(اذكروا الخير فينتشر ولا
تذكروا الشر فيندثر)!
عمر بن الخطاب

❖❖❖

في تقديمه لكتاب "التجليات الروحية في الإسلام" يقول الدكتور/ أحمد الطيِّب (شيخ الأزهر): "إنَّ التجربة الصوفية في جوهرها تجربة ذاتية، متفردة غير قابلة للتكرار أوْ الاشتراك، وإنَّ اللغة على اتساعها كثيرًا ما تعجز عن الإفصاح بمكنونات هذه التجارب وأسرارها المعقدة، ومن أئمة التصوف أنفسهم من لفتوا إلى هذا الملحظ وهم يتحدثون عن صعوبة "تعريف التصوف" وقرروا أنه لا مطمع في تحديد معناه تحديدًا جامعًا مانعًا، لتبدّل أحوال الصوفي وتغير إرادته وتعدد أذواقه ومواجده، وأنَّ غاية ما يقال في هذا الباب إنما هو إشارات وعبارات تومئ من بعيد إلى معنى يقع خلف العبارات والإشارات:

عباراتهم شتى، وحسنك واحد   وكلٌّ إلى ذاك الجمال يشير !

وإذا أضفتَ إلى سعة الذوق الصوفي، ضيق اللغة عن وصفه وشرحه؛ أدركتَ "عُسر" اللغة الصوفية، وبخاصة تلك التي تتعلق بشوارق "الحب الإلهي" عند المولّهين من أهل الله، وعلمتَ أن ما يصدر عنهم أحيانًا من عبارات "قلقة" أوْ "متوترة" بمقاييس الشرع إنما مردها إلى أحوال تملكهم، وليس إلى ضلالات يقترفونها عن وعي وقصد.

لذا؛ نجد (ابن تيمية) لم يسعه إلاَّ أنْ يلتمس العذر لأرباب الأحوال، وقد اعترف أن مقام "السُّكر" في الحب الإلهي أرفع منزلةً من مقام "الصحو". فقال

وهو يتحدث عن التصوف والصوفية "ومن هؤلاء مَنْ يقوى عليه الوارد حتى يصير مجنونًا، ومن هؤلاء عقلاء المجانين الذين يُعدُّون في النسَّاك وقد يسمَّون: الموهَّين .. فهذه الأحوال التي يقترن بها الغشى أَوْ الموت أَوْ الجنون أَوْ السُّكْر أَوْ الفناء حتى لا يشعر بنفسه ونحو ذلك، إذا كانت أسبابها مشروعة وصاحبها صادقًا عاجزًا عن دفعها كان محمودًا على ما فعله من الخير وما ناله من الإيمان، معذورًا فيما عجز عنه وأصابه بغير اختياره، وهم أكمل ممن لم يبلغ منزلتهم لنقص إيمانهم وقسوة قلوبهم، ونحو ذلك من الأسباب التي تتضمن ترك ما يحبه الله أو فعل ما يكرهه الله. ولكن من لم يَزُل عقله مع أنه قد حصل له من الإيمان ما حصل لهم أو مثله أو أكمل منه فهو أفضل منهم، وهذه حال الصحابة -رضي الله عنهم- وهو حال نبينا ﷺ- فإنه أُسرِيَ به إلى السماء، وأراه الله ما أراه، وأصبح كبائت لم يتغير عليه حاله، فحاله أفضل من حال موسى ﷺ الذي خرَّ صعقًا لمَّا تجلى ربُّه للجبل، وحال موسى ﷺ حال جليلة عليَّة فاضلة، لكن حال مُحمَّد ﷺ أكمل وأعلى وأفضل". مجموع الفتاوى(١٢، ١١-١٣).



هذا؛ ويقول الشيخ/ حسنين مخلوف -مفتي الديار المصرية الأسبق- في تقريظه لـ"**رسالة المسترشدين**" لشيخ الإسلام: "إنَّ ابن تيمية الذي قضى حياته كلها مكافحًا ومناضلًا في سبيل تنقية عقائد المسلمين مما علق بها من بدع وأوهام وخرافات، ليس من المعقول أنْ يرفض هذا النوع من التصوف النقي أيْ التصوف السنِّي، من الشوائب الذي لمْ يخالطه زيغٌ ولا شطط ولا جهل ولا ابتداع، وهو تصوف العلماء والنسَّاك العارفين بالله تعالى، القائمين على حدوده، المتمسكين بشريعته، وجعلهم من السلف الصالح، وأئمة الهدى وعلماء الدين! بلْ إنَّ ابن تيمية لا يقل شيئًا عن الصوفي الأصيل، الذي يُعبِّر عن وجده وشطحاته، بعبارات غامضة غريبة، فنجده يتذوق مباعث جذبه وهيامه، بلْ إنَّ روح ابن تيمية أكثر بهجةً وضياءً -من كلام بعض كبار الصوفية- لأنه يخاطبنا بلغة القرآن الكريم، الذي ظلت له القلوب خاشعة، فيقول: (وقد يشاهد كثير

من المؤمنين من جلال الله وعظمته وجماله أمورًا عظيمة، تصادف قلوبًا رقيقة، فتحدِثُ غشيًا وإغماءً، ومنها ما يُوجِب الموتَ، ومنها ما يُخُلُّ بالعقل)! بلْ إنَّ ابن تيمية الذي تطلَّع إلى المحبة الإلهية، وكابد الشوق نحو معرفة الله تعالى، لمْ يخلُ قلبه من تأثيرات الحب الإلهي، ولكنه أمام العداء الشديد للإسلام، عن طريق التتار في عصره، والغزو الثقافي الذي حاول طمس المعالم الأساسية للدين الإسلامي الحنيف، تمسَّك بالمنهج السلفي؛ لكيْ يواجه كل ذلك؛ فكان عنيفًا صارمًا في مواجهة خصومه الكثيرين"!



لقد قسَّم ابن تيمية الصوفية إلى ثلاثة: صوفية الحقائق، وصوفية الأرزاق، وصوفية الرسم:

(**صوفية الحقائق**) فهم من تفرغ للعبادة والزهد في الدنيا، وهم الذين يرون أن الصوفي من صفا من الكدر، وامتلأ من الفكر، واستوى عنده الذهب والحجر. وهذا الصنف من الصوفية هو الذي ارتضاه ابن تيمية وسار عليه. يقول عن هذا الصوفي في كتابه (**الصوفية والفقراء**): "هو في الحقيقة نوعٌ من الصدِّيقين، فهو الصدِّيق الذي اختُصَّ بالزهد والعبادة على الوجه الذي اجتهد فيه، فكان الصدِّيق من أهل هذه الطريقة: صِدِّيقو العلماء، وصديقو الأمراء، فهو أخص من الصدِّيق المطلق، دون الصدِّيق الكامل الصدِّيقية من الصحابة والتابعين وتابعيهم، فإذا قيل عن هؤلاء الزهاد والعبَّاد من البصريين: إنهم صدِّيقون، فهو كما يقال عن أئمة الفقهاء من أهل الكوفة، إنهم صديقون أيضًا، كلٌّ بحسب الطريق الذي سلكه من طاعة الله ورسوله، بحسب اجتهاده. فهم من أكمل صدِّيقي زمانهم، وأن الصدِّيق في العصر الأول أكمل منهم".

ويشترط (الإمام) في صوفية الحقائق ثلاثة شروط هي:

أولًا: العدالة الشرعية، بحيث يؤدون الفرائض، ويجتنبون المحارم، أيْ التزام التقوى.

ثانيًا: التأدب بأدب أهل الطريق، وهي الآداب الشرعية في غالب الأوقات، وأمَّا الآداب البدعية الوضعية، فلا يلتف إليها، وهذا يعني أنه يجب على الصوفي أن يكون متحليًا بمكارم الأخلاق، متخلِّقًا بأخلاق رسول الله، متأدبًا بأخلاق القرآن.

ثالثًا: أن يكون زاهدًا في الدنيا، بألاَّ يتمسك بفضولها، فأمَّا من كان جامعًا للمال، أوْ كان غير متخلِّق بالأخلاق المحمودة، ولا متأدب بالآداب الشرعية، أوْ كان فاسقًا، فإنه لا يستحق ذلك!

(صوفية الأرزاق) هم الذين وقفتْ عليهم الوقوف كالخوانق والتكايا، فلا يشترط في هؤلاء أن يكونوا من أهل الحقائق، فإن هذا عزيز!

(صوفية الرسم) هم المقتصرون على الرسم، فهمهم اللباس والآداب الوضعية ونحو ذلك. فهو في الصوفية بمنزلة الذي يقتصر على زيّ أهل العلم وأهل الجهاد، ونوع ما من أقوالهم وأفعالهم، بحيث يظن الجاهل حقيقة أمره، أنه منهم، وليس منهم!

وقد تنبه (الإمام) إلى فكرة تطور التصوف على مدى العصور، فرأى أن أولياء الله الحقيقيين لا يتميزون عن غيرهم من المسلمين بزيٍّ خاص، ذلك لأنهم في الحقيقة منتشرون بين جميع الطوائف المتمسكين بالشريعة، ولا يتميزون عن غيرهم، فهم يوجدون في القُرَّاء، وأهل العلم، والمجاهدين. فكمْ من صِدِّيق في قباء، وكمْ من زنديقٍ في عباء؟!

ويرى (الإمام) أن تميز الصوفية بزيٍّ خاص، واستقلالهم، بدعوى الولاية، هو مما دأب عليه الصوفية المتأخرون، فلهذا أطلق عليهم في عصره اسم (صوفية الرسم)! وذلك لأنَّ أولياء الله الحقيقيين منتشرون في المجتمع، وهم يؤدون واجباتهم الدنيوية في ميادين العلم والجهاد، ولا ينزع عنهم ذلك عبوديتهم لله تعالى، فهو لا يرى فضلًا بين الناحيتين. فالصوفية التامة عنده؛ هي مراقبة الله

تعالى في كل حركات المسلم وسكناته، وفي عمله وفي أدائه، وفي علاقته مع الناس المحيطين به، وفي أعماله السلوكية بصفة عامة.

لا جَرَمَ أنَّ (الإمام) كان مصيبًا فيما ذهب إليه، من أنَّ التصوف سلوك، وليس مظهرًا، ويجب علينا ألاَّ ننخدع بدعاة التصوف الذين تمسكوا بالجانب المظهري، وتركوا الجانب العملي، فهؤلاء قد أخطؤوا، كما أن الذين يأخذون بناحية الروح فقط، أخطؤوا كذلك!

فمن يغلِّب الجانب المادي يقع في الخطأ نفسه، وأن انسلاخ أحدهما عن الآخر يصبح نوعًا من البدع، فلابد أن يلتحم الجانب الروحي مع العمل الدنيوي المخلِص.



وفي مرحلة أخرى من حياة (الإمام) قسَّم الصوفية تقسيمًا آخر، أدق مما سبق، فهم:

١- **صوفية أهل السنَّة الأوائل**؛ ممن لا تشوب مصنفاتهم بِدعٌ، أو عناصر أجنبية دخيلة.

٢- **صوفية أهل السنَّة اللاحقين**؛ ممن خلط التصوف بآراء كلامية، ولمْ يتأثروا بالفلسفة.

٣- **صوفية الفلاسفة المتأخرين**، فيقول عن هؤلاء جميعًا: "والشيوخ الأكابر الذين ذكرهم عبد الرحمن السُلَمي في (طبقات الصوفية) والقشيري في (الرسالة) كانوا على مذهب أهل السنَّة والجماعة، ومذهب أهل الحديث، كالفضيل بن عياض، والجنيْد بن محمد، وسهل التستُّري، وعمر بن عثمان المكي، وغيرهم. وكلامهم موجود في السُّنَّة، وصنفوا فيها كتبًا، لكن بعض المتأخرين منهم كان على طريق أهل الكلام في بعض فروع العقائد، ولم يكن فيهم أحد على

مذهب الفلاسفة، وإنما ظهر التفلسف في المتصوفة المنحرفة المتأخرين؛ فصارت المتطرفة تارة على مذهب صوفية أهل الحديث، وهم خيارهم وأعلامهم، وتارة على اعتقاد صوفية أهل الكلام، فهم دونهم، وتارةً على صوفية الفلاسفة، وهم المنحرفون عن الطريق الصوفي السليم"!

وخلاصة رأي ابن تيمية في الصوفية: "والصواب أنهم مجتهدون في طاعة الله عزَّ وجل، كما اجتهد غيرهم من أهل الطاعة، ففيهم السابق المُقرَّب بحسب اجتهاده، وفيهم المقتصِد الذي هو من أهل اليمين، وفي كلٍّ من الصنفيْن من قد يجتهد فيخطئ، وفيهم من يذنِب فيتوب أوْ لا يتوب، ومن المنتسبين إليهم مَن هو ظالمٌ لنفسه، عاصٍ لربه"!

الصراع بين الصوفية وخصومهم:

يرى ابن تيمية أنه قد نشبتْ معركة حامية الوطيس بين الصوفية من جانب، وبين الرافضين لهم من جانب آخر، وأنَّ كلًا منهما قد غالى في موقفه، فحدث تباغض بينهما، ففريق (المتفلسفة وأهل الكلام) اقتصروا على العلم النظري، فقستْ قلوبهم وتحجرت، وأهملوا الجانب الروحي في الدين، فأنكروا التصوف برمته!

وفريق (المتصوفة) قابل هذا الغلوّ بغلوٍّ مشابه له في الحِدَّة، ومضاد له في الاتجاه، فهؤلاء يقولون: ليس هؤلاء على شيء! وأولئك يقولون: هؤلاء ليسوا على شيء! فصار بين الفريقيْن نوع من التباغض يشبه من بعض الوجوه التباغض بين أهل المِلَل!!

لكن بعض الباحثين؛ يرى أنَّ هناك عداوة بين ابن تيمية ومشايخ الصوفية!

وفي تقديرنا أنَّ هذه الشائعات ليست مبنية على أساس من البحث، فالمدقِّق في تراث (الإمام) يجده يثني على شيوخ الصوفية والملتزمين في أقوالهم وأفعالهم بالكتاب والسنَّة، فيجعل من كلامهم حجةً يدعم بها مبادئه وآراءه، ويجعل شيوخ الصوفية الأوائل من الأئمة الذين دافعوا عن العقيدة، في ردهم على سائر الفِرق الضالة، كذلك فإنَّ الذي يتذوق ما كتبه (الإمام) في السلوك والحياة الأخلاقية والروحية عن التصوف والصوفية، يلمس فيه الوفاء والثناء والتقدير لمشايخ الصوفية الأخيار أمثال: الجُنَيْد، وسهل التستُّري، والفضيل بن عياض، وغيرهم!

يقول ابن تيمية عن هؤلاء: (ولا تجد إمامًا في العلم والدِّين كمالك، والأوزاعي، والثوري، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل، والفضيل بن عياض، ومعروف الكرخي، وأمثالهم، إلاَّ وهم مصرِّحون بأنَّ أفضل علمهم ما كانوا فيه مقتدين بعمل الصحابة)!

بل إنَّ ابن تيمية نفسه قد أفرد عدة رسائل وقواعد تناولت دراسة جوانب التصوف، فاعتمد في دراساته لهذه الجوانب على أقوال الصوفية الأوائل، مثل: (قاعدة المحبة، وقاعدة الاستقامة، وقواعد أخرى في الشكر والصبر والرضا).

ولابن تيمية كتب في التصوف تجعله على رأس مشايخ الصوفية الذين اهتدوا بنور القرآن الكريم والسنَّة النبوية الشريفة، وأقوال الصحابة، والتابعين، وأقوال مشايخ الصوفية، فقال عن الأحوال والمقامات: "كلمات مختصرة في أعمال القلوب، التي تسمَّى المقامات والأحوال، وهي من أصول الإيمان، وقواعد الدِّين، مثل: محبة الله ورسوله، والتوكل على الله، وإخلاص الدين والشكر له، والصبر على حكمه، والخوف منه، والرجاء له، وما يتبع ذلك".

ولعلَّ من أشهر كتبه في التصوف: (الاستقامة والتصوف) وفيه تحدث عن كثير من قضايا التصوف، وكتاب(الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان).

و"رسالة في أمراض القلوب وشفائها". والتحفية العراقية في الأعمال القلبية" التي يدرس فيها المقامات والأحوال ويطريها، وكتابه في السلوك ضمن مجموعة فتاويه. كما أبدى في كتبه الأخرى مثل "درء تعارض العقل والنقل"، و"منهاج السُّنة النبوية" وغيرهما عناية كبيرة بإسهامات أكابر الصوفية، لترسيخ التوحيد ودعم أسس العقيدة، من أمثال: الفضيل بن عياض، ويوسف بن أسباط، وسهل التستَّري، وبِشر الحافي، وعبد القادر الجيلاني، وعبد الله بن خفيف، وأبي نعيم الأصبهاني، ومعمر بن زياد الأصفهاني، وأحمد بن أبي الحواري، وعمرو بن عثمان المكي، والحارث المحاسبي، وعدَّهم من أئمة السلف.

لمْ يكتفِ (الإمام) بالعكوف على التراث العلمي الصوفي الضخم يدرسه وينشره، بلْ إنه تذوق التجربة الصوفية التي يمر بها السالك نحو الله تعالى، فعرف أسرارها، فنراه يقول: "وهذه الأمور لها أسرار وحقائق، لا يشهدها إلاَّ أهل البصائر الإيمانية".

بلْ إنه يعترف بأنه كان يحضر مجالس الصوفية، وحلقات ذِكرهم، فيقول في كتابه (مجموع الفتاوى): "كنتُ في أول عمري أحضر مع جماعة من أهل الزهد والعبادة والإرادة، فكانوا من خيار هذه الطبقة". ويقول أيضًا عن اجتماعه بالصوفية: "بتنا في مكان، وأرادوا أن يقيموا سماعًا، وأنا أحضر معهم، فامتنعتُ من ذلك، فجعلوا لي مكانًا منفردًا، قعدتُ فيه".

وهذا يدلُّ بالقطع على أن (الإمام) لا يمتنع عن حضور مجالس الصوفية، ولا المشاركة فيها، خِلافًا لِما أُشيعَ عنه زورًا وبهتانًا في هذا المجال!

هذا؛ وقد تحدث (الإمام) في موضوع كرامات الأولياء، ففي كتابه (الرسائل والمسائل) يقرّ بأنَّ الكرامة يعطيها الله –سبحانه وتعالى- للذين اصطفاهم من الناس، فتجري على أيديهم خوارق للعادات، هذه الخوارق تكون للأنبياء وغيرهم. وقد قسَّم الخوارق إلى معجزات: وهي ما يكون على أيدي

النبيِّين من آيات باهرة مقرونة بالتحدِّي، وهذه الخوارق لا تكون إلاَّ للخير ونفع الناس، لأنها لإثبات رسالة الرسول، وتكلُّمه عن الله تعالى.

وذكر أنَّ من الخوارق ما يكون كشفًا، وهو من باب خوارق العلم، وذلك بأن يسمع العبد ما لا يسمعه غيره، وتارة يرى ما لا يراه غيره يقظةً ومنامًا، وتارةً يعلم ما لا يعلم غيره وحيًا وإلهامًا، أوْ إنزال علم ضروري، أو فراسة صادقة، ويسمَّى كشفًا ومشاهدات ومكاشفات ومخاطبات، فالسماع مخاطبات، والرؤية مشاهدات، والعلم مكاشفة، ويُسمّى ذلك كله كشفًا ومكاشفة، أيْ كُشِفَ له عنه.



من هنا نعلم؛ أنَّ (الإمام) لمْ يهاجم التصوف، وإنما هاجم ما أُلصِقَ بالتصوف من انحرافات. وفي موقفه هذا؛ كان شبيهًا بموقف كبار الصوفية أنفسهم؛ الذين خطَّؤوا الانحرافات التي دخلت فيه، كالإمام/ السرَّاج، والسلمي، والجنيد، وغيرهم.

فابن تيمية كان صوفيًا حقيقيًا، وقد دافع عن حقيقة التصوف ومعانيه الرفيعة، ومراميه البعيدة، أكثر ممن عرفوا بالتصوف، أوْ يحسبون أنهم صوفية!

ولِمَ لا؟ وقد نشأ –رحمه الله– نشأة المتصوف الزاهد في ملبسه ومأكله، وكان في شبابه الباكر يغشى مجالس الصوفية؛ إلاَّ أنه كان يرفض سماعهم ورقصهم ولا يوافق عليه. فكانوا يلحُّون عليه في الحضور، ويفردون له مكانًا بعيدًا، فيراقبهم ولا يشاركهم. كما أنه أثنى على كثير من مشايخهم كـ(الواسطي) الذي قال عن ابن تيمية: إنه لمْ يرَ مثيلًا له، عِلمًا وعملًا، حالًا وخُلُقًا، اتباعًا وكرمًا وحلمًا، وطلب من تلاميذه الصوفيين أن يلزموا دروس ابن تيمية، عسى الله أن يرزقهم قسطًا من نصيبه المحمدي معهم.

لكن (الإمام) كان عدوًا للابتداع في كل الأمور؛ لذلك هاجم تقاليدهم الخاطئة، كما هاجم أخطاء وخطايا كل الفرق الأخرى؛ كالخوارج والمرجئة، والرافضة، والقدرية، والمعتزلة، والجهمية، والكرامية، والأشعرية. كما انتقد الفلاسفة انتقادًا شديدًا.

لقد عاب –رحمه الله– على بعض الصوفية أنهم انتسب لهم طوائف من الزنادقة والأدعياء. فاعتقد البعض أنه هاجم التصوف برمَّته، وهذا غير صحيح، فالتصوف قد حظي منه بالعديد من الدراسات، والرسائل، بلْ إنه دُفِنَ بمقابر الصوفية، بحسب وصيته!

ويعرض (الإمام) لكلمة (الصوفية) ويرجِّح أنَّ (الصوفي) منسوب إلى اللبسة؛ أيْ لبس الصوف، لأنها ظاهر حالهم، ويبين الخلاف في الحكم عليهم، فطائفة ذمَّتْ الصوفية والتصوف، وقالوا : هم مبتدعون خارجون عن السنَّة، وطائفة غَلَتْ فجعلت طريقهم أفضل الطرق، والصواب أنهم يجتهدون في طاعة الله، فمنهم المذنب، ومنهم التقيّ.

ويقول(الإمام) عن المقامات والأحوال: إنها إذا كانت في إطار الدين، دون تجاوز ولا مبالغة، فهي أعمال القلوب، ومن أصول الإيمان، ومثلها مثل محبة الله ورسوله، والتوكل على الله، والإخلاص والشكر له، ويُخطِّئ من يدّعي أنها احتكار للخاصة، ويقرر أنها فرض على الأعيان باتفاق أهل الإيمان. وينكر ما ينسبه الصوفية إلى الخضر، والقطب الغوث من أوصاف وأفعال خارقة. ويصف بالكفر ادعاءهم أن الغوث هو القطب الجامع في الوجود، بمعنى أنه مدد الخلائق في رزقهم ونصر لهم، ومدد الملائكة! وكذلك قول البعض: إن الأرزاق تنزل من السماء باسم غوث الوقت؛ الذي يُدعى الخضر! فهذا كله باطل، ولا أصل له في كتاب الله، ولا في سُنَّة رسول الله، ولا قاله أحد من السلف، ولا الأئمة، ولا مشايخ الصوفية المقتدَى بهم! ومن رأيْ ابن تيمية أنَّ الخضر قد مات، وليس للمسلمين من حاجة إليه، لأنهم أخذوا دينهم عن النبيّ ﷺ، وأن

عامة ما يُحكى عنه إمَّا كذِب أوْ مبنيّ على ظن! ويدمغ ابن تيمية بالكفر قول القائلين: عن علم القطب من علم الله تعالى، وأن قدرته من قدرته!



رضي الله عن (شيخ الإسلام) الذي نقد الصوفية نقدًا علميًا موضوعيًا، وأنصف التصوف أيما إنصاف، وألَّفَ فيه روائع الكتب التي تتقاصر دونها العزائم!

بلْ إنَّ هذه الكتب؛ كفيلة بأنْ تجعله من أقطاب التصوف! وتؤهِّله لأنْ يكون نقيبًا للصوفية!

ولوْ أنَّ القوم أنصفوه كما أنصفهم؛ لاتخذوه إمامًا لهم، وشيخًا لطريقتهم، ومحجَّة لسلوكهم ... ولكن أكثرهم لا يعلمون!

"ابن تيمية" و"الغزالي"

(قولي صواب يحتمل الخطأ وقول
غيري خطأ يحتمل الصواب)!

الإمام/ الشافعي



يقول عباس العقاد: "كان أبو حامد الغزالي أقرب الناس إلى الحق والعدل، بما يتوافق وروح الواقع والحياة! فهو الرجل الذي تمكَّنَ بملكته النادرة بين أصحاب الفلسفة، وأصحاب التصوف أن يواجه المعضلات التي حيّرتْ جمهرة الفلاسفة؛ فلمْ تطل حيرته فيها، ولم يلبث أن وضعها في موضعها الصحيح من التفكير الإنساني؛ لأنه وجد (الممكن) حيث غمّ الأمر على سواه .. وهو العالِم الوحيد الذي ما تخلّى يومًا عن المنهجية والعقلانية في مناقشاته ومحاوراته ومؤلفاته؛ فقد ناقش الفلسفة بالفلسفة، وحطّم السلاح بسلاح مثله .. فهو على هذا فيلسوف أقدر من الفلاسفة الذين أبطل حجتهم، ولمْ تكمل له أداة قط، كما كملتْ له أداة الفلسفة؛ فهو عالِم، وهو فقيه، وهو متكلِّم. وهو صوفي لا مِراء .. فالتصوف أسعف عقله حيث تتعثر العقول الكبار .. ونحسب أن طبيعة التصوف هوّنتْ عليه هذه المعضلة التي غاص فيها جبروت أرسطو؛ فلم ينته منها إلى قرار"!



هذا الكلام مطابق لرأي ابن تيمية قبل سبعة قرون؛ أثناء دفاعه عن الغزالي، حينما قال: "كان أبو حامد أجلّ قدرًا، وأعظم الناس ذكاء وطلبًا للعلم وبحثًا عن الأمور، وكان من أعظم الناس قصدًا للحق، وله من الكلام الحسن المقبول أشياء عظيمة بليغة، ومن حسن التقسيم والترتيب ما هو به من أحسن

المصنِّفين، لكن كونه لم يصل إلى ما جاء به الرسول من الطرق الصحيحة كان ينقل ذلك بحسب ما بلغه، إذْ جعل النبوات فرعًا على غيرها".

كما اعترف -شيخ الإسلام- بجهود الغزالي في ردوده على الفلاسفة، وامتدحه كثيرًا في ذلك، ولمّا احتجَّ الفلاسفة على نفي الصفات بالتركيب وما يلزم رد عليهم الغزالي ووافقه ابن تيمية، فقال: ما ذكره أبو حامد مستقيم، مبطل لقول الفلاسفة، وما ذكره ابن رشد إنما نشأ من جهة ما في اللفظ من الإجمال والاشتراك. ثم قال مناقشًا ابن رشد: وهذه الطريق التي سلكها أبو حامد في مناظرته إخوانك وهي طريق صحيحة، وقد تبين أن ما ذكره أبو حامد عن احتجاجهم بلفظ المركب جواب صحيح.

وقال ابن تيمية: "لقد أخطأ ابن رشد في "تهافت التهافت" عندما ردَّ على أبي حامد، فالصواب مع أبي حامد، لأنه موافق لأصول الإسلام، والموافق للكتاب والسنَّة لا يُرد، بلْ يقبل، وما قصر أبو حامد في الرد على الأقوال الفاسدة".

وامتدح ابن تيمية ردود الغزالي على الفلاسفة في مسألة إثبات الصانع، وينقل ما ذكره من الطعن في طريقة ابن سينا وأمثاله، ثم قال ابن تيمية معقبًا: وهذا الوجه الذي ذكره أبو حامد أحسن فيه، وكنتُ قد كتبت على توحيد الفلاسفة ونفيهم الصفات كلامًا بينت فيه فساد كلامهم في طريقة التركيب قبل أن أقف على كلام أبي حامد، ثم رأيت أبا حامد قد تكلم بما يوافق ذلك الذي كتبته".الفتاوى(١/٤٩-٥٠)ودرء التعارض (٨/١٦، ١٠/١٣٥-١٥٢)والأصفهانية.

وذكر أيضًا رجوعه في آخر عمره إلى الحديث، وأنه مات وهو يشتغل بالبخاري ومسلم، ويذكر أنه رجع، واستقر أمره على التلقي من طريقة أهل الحديث، بعد أن يئس من نيل مطلوبه من طريقة المتكلمين والمتفلسفة والمتصوفة أيضًا.

لكن (الغزالي، وابن تيمية) مدرستان مختلفتان، وإنْ اتفقتا في كثير من الآراء؛ كالتحذير من الفلسفة ومجافاة الفلاسفة، وموقفهما من الباطنية، والخوارج، والمعتزلة، والمتكلِّمين، وغيرهم.

فقد انتقد ابن تيمية الإمام الغزالي، وتعقَّبه في "الرسالة السبعينية" معلِّقًا على بعض ما ذكره في بعض كتبه مثل: "معيار العلم" و"فيصل التفرقة" و"جواهر القرآن" من أقوال وتأويلات، رآها مخالفة لمنهج السلف، وأنها من جنس كلام الفلاسفة والقرامطة، الذين طالما أنكر عليهم، ومما قاله عنه: "وصاحب الجواهر لكثرة نظره في كلامه، واستمداده منهم، مزج في كلامه كثيرًا من كلامهم، وإنْ كان قد يكفِّرهم بكثير مما قد يوافقهم عليه في موضع آخر"!

وفي "الفتاوى الكبرى" يتحدث ابن تيمية عن (الإحياء) ذاكرًا أن فيه فوائد كثيرة، لكنه يحتوي على مواد فاسدة من كلام الفلاسفة، تتعلق بالتوحيد والنبوة والمعاد، والخطر في خلطها بمعارف لصوفية، فتكون بمنزلة من أخذ عدوًا للمسلمين، فألبسه ثياب المسلمين"!

ومع ذلك؛ فقد ذكر ابن تيمية في مجموع الفتاوى(ج ٥/ ٤٢): أن الغزالي في أواخره قطع بأن كلام الفلاسفة لا يفيد علمًا ولا يقينًا، كذلك نقد كلام المتكلمين، فقال: وآخر ما اشتغل به النظر في صحيح البخاري ومسلم، ومات وهو مشتغل بذلك".



في مجال(المنطق) يبتعدان كثيرًا؛ فقد ذهب (شيخ الإسلام) إلى أنَّ المنطق يؤدي إلى الضلالة، فقال: "أمَّا الطرق المنطقية فهي مع ضلالهم في العرض، واعوجاج طريقهم وطولهم فهي إنما توصِّلهم إلى أمر لا ينجي من عذاب الله، فضلًا عن أنه لا يجلب لهم السعادة"!

بينما رأى (حجة الإسلام) أن المنطق عظيم الفائدة في جميع فروع المعرفة، وأنه من العلوم المشتركة بين الأمم، وأنَّ أصوله موجودة بالقرآن الكريم، كما أنها كانت موجودة عند الأمم السابقة على رسالة عيسى ومُحمَّد عليهما السلام، تعلمها الناس من صحف إبراهيم وموسى.

وفي مجال (التفسير) يختلفان، فـ(شيخ الإسلام) لا يأخذ إلاَّ بالتفسير المأثور، فإنْ وجد الأثر، لمْ يلتفت إلى سواه. ولقد أخذ يتنزل في الأخذ من الصحابة والتابعين وتابعيهم، فهو يقبل في التفسير إلى القرن الثالث الهجري، ويرفض الأخذ بالرأي المجرد في التفسير. ويقول في ذلك: (أمَّا تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام). ويسوق لهذا الرأي الأحاديث المثبِتة، والآثار المروية عن الصحابة التي تدلّ على توقفهم إذا لمْ يجدوا حديثًا مفسِّراَ. ولعلَّ ابن تيمية الذي عاصر الباطنيين وجادلهم؛ دفعه إلى التمسك بذلك القول، فشدد ليسدَّ ذريعة الفساد!

بينما(حجة الإسلام) يرى أن الأخبار تدل على أنَّ في القرآن متسعًا لذوي الأفهام، ويرى الوقوف في فهم ظاهرِ القرآن؛ إنْ ورد نص صحيح فلا يخالفه، ولا يرى الوقوف من غير فهم، إنْ لم يرِد نص صحيح. فالغزالي إذن يفتح الباب بهذا لكل من عنده المؤهلات للفهم والاستنباط من معانِ القرآن أن يفهم ويستنبط ما لمْ يكن مخالفًا لنص صريح للنبيﷺ.

وفي مسألة (الأسماء والصفات) يفترقان في فهم كلام السلف، فـ(شيخ الإسلام) يثبِت يدًا تليق بذات الله، ونزولًا يليق بذاته، وعلوًا وفوقية من غير أن يكون في ذلك مماثلة للحوادث، ويقرر أن ذلك تفسير السلف وفهمه، ولا يتصرف ابن تيمية أيّ تصرف وراء ذلك. ويفرض ذلك على العامي وغير العامي، والعالم والجاهل.

❖❖❖



أمَّا (حجة الإسلام) فإنه يقرب المعاني، فيقرر أنَّ السلف فهموا من اليد ما يفهمه العربي من وضع الأمير يده على المدينة، وأن النزول كقول الشافعي: نزلتُ ثم نزلتُ في تقريب المعاني، وأن الفوقية كفوقية الرتبة، ثم فرض أن ذلك الفهم يكفي العامي فقط، وأنه لا يطيق إلاَّ ذلك.

من هنا؛ يقول الشيخ/ أبو زهرة: إننا لا نميل إلى طريقة ابن تيمية في فهم المتشابه، لأنها تفضي بنا إلى توهُّم التشبيه والتجسيم، خصوصًا بالنسبة للعامة، ونرتضي بلا ريب طريقة الغزالي في تقريب الألفاظ ذلك التقريب الفكري المستقيم. ونرى أن تخريج كلام السلف على منهاج الغزالي أسلم، ولا نسوِّغ لأنفسنا أن نقول متهجِّمين على ابن تيمية أنَّ الغزالي أحق وأصدق، ولكن نقول إنَّ الغزالي أدق وأسلم!!

"ابن تيمية" و"ابن عربي"

(هذا رأينا .. فمَن جاءنا بأفضل منه قبلناه)!

الإمام/ أبو حنيفة

❖❖❖

بعدما أنشد ابن عربي:

يا منْ يراني ولا أراه   كمْ ذا أراه ولا يراني!

قاطعه أحد الجهلاء، قائلًا: كيف تقول: إنه لا يراك، وأنت تعلم أنه يراك؟ فردَّ ابن عربي:

يا من يراني مجرمًا   ولا أراه آخـذا

كَمْ ذا أراه منعِمًا   ولا يراني لائذا

وقد علّق (المقري) على هذه الواقعة في كتابه "الفتح" قائلًا: من هذا وشبيهه، تعلم أنَّ كلام الشيخ مؤوّل، وأنه لا يُقصَد لظاهره، وإنما له محامل تليق به. وكفاك شاهدًا هذه الجزئية الواحدة، فأحسِنْ الظن به ولا تنتقد، بلْ اعتقد .. وللناس في هذا المعنى كلام كثير، والتسليم أسلم، والله سبحانه بكلام أوليائه أعلم!

هذا؛ ويقول الإمام الذهبي: "ما أظن الشيخ/ محيي الدين يتعمد الكذب أصلًا، فابن عربي كان مظهره بدمشق، وأخرج هذه العلوم فيها، ولمْ ينكِر عليه ذلك أحد من علمائهم! وكان قاضي قضاة الشافعية في عصره/ شمس الدين

أحمد الجوبي يخدم ابن عربي! بلْ إنَّ قاضي قضاة المالكية زوَّج ابنته لابن عربي! وقد ترك القضاء لمجرد نظرة عتاب من ابن عربي له!

❖❖❖

على أنَّ أشد هجوم وجَّهه ابن تيمية للصوفية هو ما تضمنته رسالته إلى الشيخ/ أبي الفتح نصر المَنيجي؛ المتوفَّى سنة ٧٠٩ هـ، وفيها يحذِّر من الخائضين في مذهب الاتحادية والحلولية، ليدفع ضررهم عن أهل الطريق السالكين، ويشبِّه الجهاد ضدهم بأنه كالجهاد ضد التتار، فيقول: إنه كان قديمًا يُحسِن الظن بابن عربي، ويُعظِّمه، لِمَا رأى في كتبه مثل "الفتوحات" و"الكنه" و"المحكم المربوط" و"الدرة الفاخرة" و"مطالع النجوم" من الفوائد. على أن ابن تيمية لمْ يكن قد اطَّلع في ذلك الوقت على كتاب "فصوص الحِكَم" فلمَّا تبيَّن له مقصوده في هذا الكتاب؛ تصدى له بالنقد الشديد. فقال: إن الكثير من الصوفية وقعوا في الاتحاد والحلول، وهم صنفان؛ قوم يخصون الحلول أو الاتحاد بالله في بعض الأشياء أو المشايخ، وقوم يعمون فيقولون بحلول الله، أو اتحاده في جميع الموجودات، كما عند الجهمية ومن تبعهم من الاتحادية كأصحاب ابن عربي، وابن الفارض، والتلمساني، والبلياني، وغيرهم. ولم يسبق إلى ذلك أحد إلاَّ من أنكر وجود الصانع؛ لأنهم يقررون أن عين وجود الحق هو عين وجود الخلق، وأن وجود ذات الله –خالق السماوات والأرض– هو نفس وجود المخلوقات، فلا يتصور عندهم أن يكون الله تعالى خلق غيره، ولا أنه ربّ العالمين، ولا أنه غنيّ وما سواه فقير. ويؤكد (الإمام) أن شيوخ الصوفية المشهورين من أبرأ الناس من مذهب وحدة الوجود. ويقول عن الحلاَّج: إنه إنْ كان قد تاب في الباطن، وقت أن قتلوه، فإنَّ الله ينفعه بتوبته، وإنْ كان كاذبًا في التوبة، فإنه يكون قد قُتِل وهو كافر!

لكنه؛ يرجع فيدافع عنه قائلًا: بأن الرسائل والكلمات التي نُسِبتْ إليه؛ هي في الغالب منحولة عليه، وإنْ كانت صحيحة، وصدرت منه بالفعل، فالغالب

أن يصدق عليها أنه قد غلب عليه الوجد والحال، حتى عثر في المقال، ولمْ يدرِ ما قال، وكلام السكران يطوى ولا يروى، ومن ثمَّ؛ فالحلاج المقتول شهيد، وقاتله مجتهد ومجاهد في سبيل الله! وعلى أيّ الأحوال؛ فالحلاج وغيره ممن لهم شطحات أدخلتهم ضمن زُمرة الحلوليين والاتحاديين، لا ينبغي الاستشهاد بهم من الصوفية في العقيدة والتوحيد. والأولى الاستشهاد بأقوال المشايخ مثل الجنيْد، والتوحيد الذي يقصد إليه صوفي كالجنيد هو نفسه ما اتفقّ السلف عليه. والجنيد عندما يقول: إن التوحيد هو إفراد القديم عن المحدَث، يعني التوحيد في القصد والإرادة، وما يدخل في ذلك من الإخلاص والتوكل والمحبة، وأن يفرِد الحقَّ -سبحانه وتعالى- بهذا كله، فلا يُشرِك به مُحدَثًا، وذلك صحيح، ويلحق بالتوحيد الذي بُعِثَ به مُحمَّدﷺ، وهو التوحيد الذي يميز بين الخالق والمخلوق، وينزِّه القديم عن المُحدَث، ولا يساوي بينهما في النعوت، ويزيل العلَّة عن الربوبية. وهو الذي يقوم الإيمان به على القول والعمل والنية. ولقد كان إيمان الصوفية الكبار من أمثال: عبد الله بن المبارك، وابن أسباط، وابن عياض، وغيرهم يقوم أيضًا على القول والعمل والنية، وعلى مقولة: إنه يزيد وينقص، بخلاف من ادّعى من المتصوفة أن الإيمان وحده بدون العمل يكفي، واسترسلوا مع القدر، وجعلوا ذلك من باب التفويض والتوكُّل، ولم يفرقوا بين ما أمر الله به الله ويرضاه، وبين ما نهى عنه ويبغضه، فسوُّوا بينهما، وانتهى الأمر بغلاتهم والمنحرفين منهم أنهم أصبحوا لا يميزون بين الأوامر الشرعية وما يكون من الأحوال التي تجري على أيدي الكفار والفجار، فيشهدون وجه الجمع بقضاء الله وقدره وإرادته العامة، وأنه داخل في مُلكه، ولا يشهدون وجه الفرق بين أوليائه وأعدائه، ويلتبس الأمر على البعض، فيظنون أن الطريقة الكاملة هي ألاَّ يكون للعبد إرادة أصلًا، ويضربون المثل بقول البسطامي لمّا سألوه: ماذا تريد؟ فقال: (أُريد ألاَّ أريد)! فحملوا المعنى على أنه ترك الإرادة مطلقًا، والواقع أن البسطامي لمّا قال ذلك تناقض، لأنه بقوله قد أراد فعلًا، وإنْ كان قد قال غير ذلك! والغلط في الإرادة أنهم يتكلمون على إرادتهم، ويقصدون بها الإرادة

الإلهية! وهم يغلطون من جهة الله تعالى في كل شيء، فهم مثلًا يقولون: إن الله عندما كلَّم موسى، لم يكلّمه بصوت، لأن الصوت فعل، وهم يثبتون الصفات لله، وينفون عنه الفعل، ومن يقول ذلك منهم عدوّ لله وللإسلام، فإذا قال الله تعالى أنه كلّم موسى، فهو قد كلّمه. والغلط أنهم يقرنون كلام الله بالكلام عند البشر، وليس الأمر كذلك، فصوتُ الله ليس كصوت البشر، لأنه ليس كمثله شيء.

وابن تيمية في حملته على ابن عربي، يبيّن أن مذهبه في وحدة الوجود مبنيّ على أصلين: **أحدهما**؛ أن المعدوم قبل أن يوجد هو أيضًا شيء. **والثاني**؛ أن وجود الأعيان هو نفس وجود الحق وعينه. واستدلَّ ابن عربي على الأصل الأول بأن الله تعالى يقول: إنه إذا أراد شيئًا فإنما يقول له كن فيكون، أيْ أن الشيء موجود قبل أن يكون. وردَّ عليه ابن تيمية أن الشيء الذي يريده الله تعالى أن يكون، قد ثبت في علم الله وقدره، ولكنه لم يثبت كحقيقة وهو في العدم. ويترتب على ذلك بالتبعية بطلان دعوى ابن عربي التي مضمونها أن "الحقيقة المحمدية" موجودة عينًا قبل الموجودات، استنادًا إلى أحاديث استشهد بها ابن عربي، ورأى ابن تيمية أنها مكذوبة ولا أصل لها، من مثل القول المنحول على النبيّ ﷺ: **"كنتُ نبيًا وآدم بين الماء والطين"**. كما بين تهافت الدعوى القائمة على الحديث السابق بوجود خاتم للأولياء يقابل خاتم الأنبياء، وأنه كان وليًا وآدم بين الماء والطين، وأوضح ابن تيمية أن الله سبحانه علم الأشياء وقدرها قبل أن تكون، فلا تكون موجودة بحقيقتها إلاَّ حين توجد، وأن تلك حقيقة يستوي إزاءها الأنبياء والأولياء وسائر المخلوقات، فلا فرق. ولكن الصوفية الذين يأخذون بالفلسفة، ويقولون بالولاية، ويحتجون لها بالأحاديث المنحولة، يبلغ بهم أنهم جعلوا الولاية فوق النبوة، ليجعلوا أنفسهم في مرتبة أعلى من مرتبة الأنبياء.

ومع كل هذا النقد الذي وجَّهه ابن تيمية لابن عربي؛ فإنه كان يرى أن ابن عربي أقرب القائلين بوحدة الوجود إلى الإسلام، وأحسنهم كلامًا في الكثير من

المواضع، لأنه لم يخلط الظاهر بالمظاهر، وأقرَّ الأمر والنهي والشرائع، وأمر بالسلوك الصوفي على ما أمر به المشايخ من الأخلاق والعبادات. ولهذا؛ فإن الكثير من أتباع طريقته يستعيرون سلوكهم من كلامه، وينتفعون بجانبه الأخلاقي، وإنْ لم يفهموا جانبه الميتافيزيقي أو الفلسفي. وأمّا غيره مثل صاحبه "الصدر الرومي" فكان متفلسفًا، فابتعد عن الشريعة والإسلام، وكذلك تلميذه الذي يطلق عليه ابن تيمية "الفاجر التلمساني" الملقّب بالعفيف!



أخيرًا؛ إذا جاز لنا أنْ نقوم بدور الوساطة بين "**فيلسوف السلفية**" و"**فيلسوف الصوفية**"؛ فإننا نقول: لعلَّ الذي دفع (**شيخ الإسلام**) إلى هذا الرأي العنيف، والحُكم القاسي على(**الشيخ الأكبر**)؛ خوفه الزائد، وحرصه الشديد على صفاء العقيدة، ونقاء الشريعة من تغولات الفلسفة، وشوائب التصوف! فإنه يمكن التضحية بالخواطر والمواجد والألغاز والتفلسف، لكن لا يجوز أنْ نضحّي بالعقيدة أوْ الشريعة، تحت أيّ مسمّى!

في المقابل؛ ما كنا نتمنى أن يتجاوز الفقيه الموسوعي، ويرمي صاحبه بالكُفر، لاسيما أنه من أكثر العلماء تحذيرًا من مغبّة اتهام الناس ورميهم بالكفر؛ فقال في "مجموعة الرسائل والمسائل": "ولا يجوز تكفير المسلم بذنب فعله، ولا بخطأ أخطأ فيه، كالمسائل التي تنازع فيها أهل القِبلة .. والأصل أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محرمة من بعضهم على بعض، لا تحلّ إلاّ بإذن الله ورسوله".

وقال في مجموع الفتاوى (٣/٢٢٩): "مَن جالسني يعلم أني من أعظم الناس نهيًا عن أن ينسب معين إلى تكفير وتفسيق ومعصية .. وإني أقرر أنَّ الله قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية. وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل، ولمْ يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا بمعصية ...". وقال –رحمه الله–: "المتأوِّل من

أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسولﷺ أولى بالمغفرة من مثل هذا".



رحم الله الشيخيْن العظيميْن المجتهديْن! فما عرفتْ الأمة مثلهما نبوغًا وتألُّقًا، ولا شبيهًا لهما في الجد والاجتهاد والمثابرة، ولا نظيرًا لهما في كثرة التأليف والتصنيف، ولا مثلهما في الشهرة والذيوع على مر العصور!

فإنْ كان "الشيخ الأكبر" أسرف في التأويل، فإنَّ "شيخ الإسلام" أسرف في الحكم والتقدير! ومع ذلك؛ فهما من مفاخر الأمّة ورموزها .. التي لمْ ولنْ تغرب عنها الشمس!

وهبني قلتُ هذا الصبحُ ليلٌ　　　أيعمى العالَمونَ عن الضياء؟!

"ابن تيمية" و"ابن عطاء الله"

(كل الناس يُؤخَذ من كلامهم ويُردُّ
عليهم إلاَّ صاحب الروضة الشريفة)!

الإمام/ مالك



كان (ابن تيمية) يُجِلُّ (ابن عطاء الله السكندري) ويُقَدِّره، ويناديه: "يا وليَّ الله". والآخر يناديه: "يا فقيه"! وقد حدثتْ بينهما مشاحنات علمية، ومناجزات فكرية، واختلفا كثيرًا، ولابن عطاء تصانيف في ذلك. وقيل: إنه شهد على ابن تيمية في عِدة مسائل؛ فكان سببًا في دخوله السجن، فلما خرَج قال ابن تيمية: "لا ألومك؛ لأنك ما قلت إلاَّ حقًّا".

فمَنْ هو ابن عطاء الله؟

أحمد بن محمد بن عبد الكريم، أبو الفضل تاج الدِّين، ابن عطاء الله الإسكندري (ت ٧٠٩هـ/ ١٣٠٩م) متصوِّف، شاذلي، من العلماء المشاهير، له مؤلفات عديدة، منها: "الحِكم العطائية" في التصوُّف. و"تاج العروس" في الوصايا والعِظات. و"لطائف المِنَن في مناقب المرسي وأبي الحسن". و"مفتاح الفلاح" في السلوك والأخلاق.

صحب الشيخ أبا العباس المرسي، وصنَّف مناقبه، وكان المتكلِّم بلسان الصوفية في زمانه.

قال الذهبي: كانت له جلالة عجيبة، ووقْع في النفوس، ومُشارَكة في

الفضائل، ورأيتُ الشيخ تاج الدين الفارقي لما رجع مِن مصر مُعظمًا لوعظه وإشاراته، وكان يتكلم بالجامع الأزهر، يمزج كلام القوم بآثار عن السلف وفنون من العلم، فكَثُر أتباعه، وكان عليه سيما الخير، ومن جملة من أخذ عنه الشيخ تقيُّ الدِّين السُّبكي.

وقال الكمال جعفر: سمع مِن الأبرقُوهي، وقرأ النحو على المُحبي، وشارك في الفقه والأدب، وصحب المرسي فتكلَّم على الناس، فسارعت إليه العامة وكثير مِن المُتفقِّهة، وكَثُر أتباعه، ومات في نصف جمادى الآخرة سنة ٧٠٩هـ بالمدرسة المنصورية كَهلًا، وكانت جنازته حافلة. وكان أعجوبة زمانه في كلام التصوُّف، وله نظْم حسَن في الوعظ.

كما ترجم له كثير من العلماء والمؤرخين والرحّالة، منهم:

الذهبي في "العِبر في خبر من غبر"، والسبكي في "طبقات الشافعية"، وابن تغري بردي في "المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي"، والسيوطي في "حسن المحاضرة"، وعلي مبارك في "الخطط التوفيقية"، وابن حجر في "الدرر الكامنة"، وابن فرحون في "الديباج المذهَّب في معرفة أعيان علماء المذهب"، والداودي في "طبقات المفسِّرين"، وابن العماد في "شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب"، وصاحب الرحلة العياشية، وصاحب "كشف الظنون"، و"دائرة المعارف الإسلامية"، ومعجم المطبوعات، وغير ذلك من أصحاب الطبقات والسيَر.

المناظرة التاريخية:

حدثتْ مناظرة شهيرة بين العالِمَيْن الجليليْن، في عصر الناصر محمد بن قلاوون، وقد ذكرها كثير ممن أرَّخوا لابن عطاء الله، وسنعتمد هنا على الرواية التي نقلها عبد الرحمن الشرقاوي، في كتابه "ابن تيمية الفقيه المعذَّب" ونظرًا لطولها، فسنختصرها قدر المستطاع.

(جاء ابن تيمية من الإسكندرية إلى القاهرة، فتوجّه إلى الأزهر الشريف، فرآه ابن عطاء الله، فقال: "أَلِفْتُ أنْ أُصلِّي المغرب في جامع الإمام الحسين، وأُصلي العشاء هنا، فانظر تقدير الله، قدَّر لي أنْ أكون أول مَن يَلقاك، أعاتِبٌ أنتَ عليَّ يا فقيه؟".

فقال ابن تيمية: "أَعرِف أنك ما تعمَّدت إيذائي، ولكنه الخلاف في الرأي، على أنَّ كل مَن آذاني فهو منذ اليوم في حِلٍّ منِّي".

قال ابن عطاء الله: "ماذا تَعرِف عني يا شيخ ابن تيمية؟".

قال: "أعرف عنك الورع، وغزارة العلم، وحِدَّة الذِّهن، وصِدقَ القول، وأشهد أنِّي ما رأيتُ مثلكَ في مصر ولا في الشام حبًّا لله، أو فناءً فيه، أو انصياعًا لأوامره ونواهيه، ولكنه الخلاف في الرأي .. فماذا تعرف عني أنت، وتَحكم عليَّ بالضلال إذْ أُنكِر استغاثة غير الله؟".

قال ابن عطاء الله: "إني أعجب لك يا فقيه، فأنت نَصير السنَّة، تَستوعِب الآثار حِفظًا وفهمًا، كامل الفِكر، سريع الإدراك. ولكنك تُطلِق عبارات أحجَم عنها الأولون والآخِرون، وتَخرُج فيها عن مذهب إمامك أحمد، ومذاهب سائر الأئمة".

فقال ابن تيمية: "مَن تعصَّب لمذهب بعَينه، فقد أشبه أهل الأهواء".

قال ابن عطاء الله: "أمَا آنَ لكَ يا فقيه أنْ تَعرِف أن الاستغاثة هي الوسيلة والشفاعة، وأنَّ رسول الله يُستغاث ويتوسَّل به، ويُستشفَع به؟".

قال ابن تيمية: "أنا في هذا أتبَع السنَّة، وقد أمر الرسول ابن عباس ألاَّ يستعين بغير الله. أمَّا الاستغاثة ففيها شبهة الشرك، ومنعها سدًّا للذرائع، قال تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾(الجن: ١٨).

قال ابن عطاء: "أصلحكَ الله يا فقيه؛ إنَّ الرسول أراد من ابن عمه أن يتقرب إلى الله بعلمه، لا بقرابته منه. وأمَّا فهمك أن الاستغاثة بغير الله فهي شرك، فمَن مِن المسلمين الذين يؤمنون بالله ورسوله يَحسب أن غيره -تعالى- يَقضي ويُقدِّر ويُثيب ويُعاقِب؟

إنما هي ألفاظ لا تؤخذ على ظاهرها، ولا خوف مِن الشرك لنسدَّ إليه الذريعة، فكل مَن استغاث بالرسول؛ فهو إنما يَستشفِع به عند الله مثلما تقول أنت: أشبعَني الطعام، فهل الطعام هو الذي أشبعك أمْ أن الله تعالى هو الذي أشبعك؟

أمَّا تحريمك الاستغاثة لأنها ذريعة إلى الشرك، فإنك كمَن أفتى بتحريم العِنَب لأنه ذريعة إلى الخمر، وبخصي الذكور غير المتزوِّجين سدًّا للذريعة إلى الزنا.

ثم عاتبه على كلامه في ابن عربي، فقال له: "إنَّ الأخذ بظاهر المعنى يوقِع في الغلَط أحيانًا يا فقيه، ومِن هذا رأيُك في ابن عربي؛ فقد فهمتَ ما كتبَه على ظاهره، والصوفية أصحاب إشارات وشطحات روحية، ولكلماتهم أسرار، فكان يتعيَّن على مَن هو في مثل حذقك، وحِدَّة ذهنك، وعِلمك باللغة أن يبحث عن المعاني المكنونة الخفية وراء الكلمات؛ فالمعنى الصوفيُّ روح، والكلمة جسد، ثم إنك اعتمدتَ في حُكمِك على نصوص قد دسَّها خصوم ابن عربي عليه. وشيخ الإسلام/ عز الدين بن عبد السلام؛ لمَّا فهم كتاباته، وحلّ رموزها وأسرارها، وأدرك إيحاءاتها؛ استغفر الله عما سلف منه، وأقرَّ بأن ابن عربي إمامًا من أئمة الإسلام.

ثم سأله ابن عطاء عن الإمام عليّ بن أبي طالب، وعن الإمام/ أحمد بن حنبل؟

فأثنى ابن تيمية عليهما كثيرًا ...

فقال ابن عطاء: هل يُحاسَبون بما فعَل المُتعصِّبون لهم والغالون فيهم؟

بعد ذلك سأل ابن تيمية صاحبه عن لِبس الخِرَق، وما يُروى من الكلام فيها؟

فقال ابن عطاء الله: ما كل الصوفية يلبسون الخرق، وهاأنذا أمامك فما تنكر من هيئتي؟

قال ابن تيمية: أنت من رجال الشريعة، وصاحب حلقة في الأزهر.

قال ابن عطاء الله: نحن نُعلِّم الصوفية أن القذارة ليست مِن الدِّين، وأن النظافة من الإيمان، وأن الصوفي الصادق يجب أن يعمر قلبه بالإيمان الذي يعرفه أهل السنَّة. وقد ظهر منذ قرنَين بين الصوفية أشياء كالتي تُنكِرها الآن، واستخفُّوا بأداء العبادات، واستهانوا بالصوم والصلاة، وركضوا في ميدان الغفلات، وادَّعوا أنَّهم تحرَّروا من رقِّ الأغلال، ثم لم يرضوا بما تعاطوه مِن سوء هذه الأفعال، حتى أشاروا إلى أعلى الحقائق والأحوال كما وصفهم القشيري.

قال ابن تيمية: "هذا الكلام عليك لا لك، فالقُشيريُّ لمَّا رأى أتباعه يَضلُّون الطريق قام عليهم ليُصلحهم، فماذا فعل شيوخ الصوفية في زماننا؟ أريد مِن الصوفية أن يَسيروا على سنَّة هذا السلف العظيم مِن زُهاد الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان. أمَّا الابتداع، وإدخال أفكار الوثنيين من متفلسفة اليونان، وبوذية الهند، كادعاء الحلول والاتحاد ووحدة الوجود ونحو ذلك مما يدعو إليه صاحبك ابن عربي فهذا هو الكفر المبين.

قال ابن عطاء الله: ابن عربي رضي الله عنه؛ كان أكبر فقهاء الظاهر بعد ابن حزم الفقيه الأندلسي المقرب إليكم يا معشر الحنابلة، ولكنه يسلك إلى الحقيقة طريق الباطن، أيْ تطهير الباطن.. ولكيلا تضل أوْ تنسي أعِد قراءة ابن عربي بفهم جديد لرموزه، وإيحاءاته تجده مثل القشيري، قد اتخذ طريقه إلى التصوف في ظلٍّ ظليلٍ من الكتاب والسنَّة، إنه مثل حجة الإسلام الإمام الغزالي؛ يحمل على الخلافات المذهبية في العقائد والعبادات، ويعتبرها انشغالاً بما لا جدوى منه، ويدعوا إلى أن محبة الله هي طريقة العابد في الإيمان، فماذا تنكر من هذا يا فقيه ..

أمْ أنك تحب الجدل الذي يمزق أهل الفقه؟ لقد كان الإمام مالك رضي الله عنه يحذِّر من الجدل في العقائد ويقول: "كلما جاء رجل أجدل من رجل نقص الدين".

قال ابن تيمية: إن الإمام/ أبا الحسن الشاذلي ممن انتقدوا ابن عربي- فما رأيك؟

فأجاب ابن عطاء: كلام الشاذلي ضد ابن عربي، ليس قائله أبو الحسن، بلْ قاله أحد تلاميذه من الشاذلية؛ الذين فهموا كلامه علي غير وجهه. واعلم يا فقيه؛ أنَّ أداء التكاليف الشرعية في رأي ابن عربي، وابن الفارض، عبادة محرابها الباطن، لا شعائر ظاهرية، فما جدوى قيامك وقعودك في الصلاة إذا كنتَ مشغول القلب بغير الله؟ لقد مدح الله أقوامًا بقوله: "﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴾(المؤمنون: ٢) ، وذمَّ أقوامًا بقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ (الماعون: ٥) وهذا هو الذي يعنيه ابن عربي بقوله: "إن التعبد محرابه القلب"؛ أيْ الباطن لا الظاهر. فالمسلم لا يستطيع أن يصل إلى إدراك علم اليقين، وعين اليقين، إلاَّ إذا أفرغ قلبه مما يشوش عليه من أطماع الدنيا، وركز في التأمل الباطني؛ فغمرته فيوض الحقيقة.

كما أنَّ الصوفي الحق؛ ليس هو الذي يستجدي قوته، ويتكلف الناس، إنما هو الصادق الذي يهب روحه وقلبه، ويفنى في الله بطاعة الله، ومن هنا تنبع قوته فلا يخاف غير الله.

ولعلَّ ابن عربي قد أثار عليه بعض الفقهاء لأنه أزرى على اهتمامهم الجدل في العقائد، مما يشوش علي صفاء القلب، ثم في وقوع الفقه وافتراضاته فأسماهم (فقهاء الحيض) وأعيذك بالله أن تكون منهم. ألمْ تقرأ قول ابن عربي "مَن يبن إيمانه بالبراهين والاستدلالات فقط فلا يمكن الوثوق بإيمانه، فهو يتأثر بالاعتراضات، فاليقين لا يستنبط بأدلة العقل، إنما يغترف من أعماق القلب" ألمْ تقرأ هذا الكلام الصافي العذب قط؟

قال ابن تيمية: أحسنتَ والله؛ إنْ كان صاحبك كما تقول فهو أبعد الناس عن الكفر، ولكن كلامه لا يحمل على هذه المعاني فيما أرى.

قال ابن عطاء الله: إنَّ له لغة خاصة، وهي مليئة بالإشارات والرموز والإيحاءات والأسرار. ولكن فلنشتغل بما هو أجدى، وبما يحقق مصلحة الأمة؛ فلنشتغل بدفع الظلم، وحماية العدل المنتهك. أرأيت ما فعله بيبرس، وسلار بالرعية منذ خلع الناصر نفسه، فانفرد بالحكم، وإنْ عاد السلطان الناصر وهو يؤثرك على كل الفقهاء، ويستمع لك فأسرع إليه وانصح له".



جدير بالذكر؛ أنَّ هذه المناظرة بين الشيخيْن الجليليْن؛ كان لها بالغ الأثر، وعظيم النفع في مسيرة ابن تيمية العلمية؛ فقد قادته إلى قراءة مؤلفات الصوفية، وشرحتْ صدره لأنوار التصوف .. فأسرع إلى تأليف عدة كتب في هذا الميدان الفسيح، مثل: "رسالة المسترشدين" و"الاستقامة والتصوف"، و"الرسائل والمسائل"، و"التحفة العراقية في الأعمال القلبية"، و"الصوفية والفقراء"، و"المعجزة وكرامات الأولياء"، و"الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان"، و"رسالة في أمراض القلوب وشفائها"، وغيرها.

محاربة الجمود والتقليد

(السبت إنما جُعِلَ لأجل الإنسان،
وليس الإنسان لأجل السبت)
(مرقس ٢:٢٧)

❖❖❖

كان (الاجتهاد) وإعمال العقل، من أبرز صيحات ابن تيمية، فلم يكن مقلِّدًا لإمامٍ بعينه، ولا متبعًا لمذهب برمته، ولا موافقًا لِما استقر عليه العرف في عصره الذي بسَط فيه التقليدُ نفوذه! ففي مجموع الفتاوى (ج ٢٠ / ٢١١ - ٢١٢) يقول: "وهؤلاء الأئمة الأربعة -رضي الله عنهم- قد نهوا الناس عن تقليدهم في كل ما يقولونه، وذلك هو الواجب عليهم. فقال أبو حنيفة: "هذا رأيي وهذا أحسن ما رأيت، فمن جاء برأي خير منه قبلناه"، ولهذا لمَّا اجتمع أفضل أصحابه أبو يوسف بمالك فسأله عن مسألة الصاع وصدقة الخضراوات ومسألة الأجناس؟ فأخبره مالك بما تدل عليه السنَّة في ذلك، فقال: "رجعتُ إلى قولك يا أبا عبد الله، ولو رأى صاحبي ما رأيتُ لرجع إلى قولك كما رجعتُ". ومالك كان يقول: "إنما أنا بشر أصيب وأخطئ، فاعرضوا قولي على الكتاب والسنَّة". والشافعي كان يقول: "إذا صحَّ الحديث فاضربوا بقولي الحائط، وإذا رأيت الحجَّة موضوعة على الطريق فهي قولي". والإمام أحمد كان يقول: "لا تقلِّدوني ولا تقلِّدوا مالكًا ولا الشافعي ولا الثوري، وتعلَّموا كما تعلَّمنا"، وكان يقول: "من قِلة عِلم الرجل أنْ يقلِّد دينه الرجال"، وقال: "لا تقلِّد دينك الرجال فإنهم لنْ يسلموا من أنْ يغلطوا".

هذا هو خلاصة موقف ابن تيمية من المذاهب الفقهية؛ إنه موقف الرافض للجمود والتقليد، إلى الحد الذي وصفه أحدهم بأنه: كان معاكسًا للتيار، مخالفًا

للعادة والمألوف، مما جرَّ عليه البلاء مِن أئمة التقليد، فسيقَ إلى المنافي، واقتيدَ إلى السجون؛ فلم يُثنِه الحبس! بلْ صار منهجه ثورةً على التقليد والجمود، فهو يتتبَّع أقوالَ أئمة السلف، ويستقرئ النصوص المعصومة، فما ترجَّح أذاعه، ولو عارض الشائع المشهور، بلْ انتقد كثيرًا مما قيل إنَّ عليه إجماعًا، وأوضح أنه غير ثابت!

وكانتْ ردوده عن تبصُّر وإلمام، وتمحيص واستفهام، مِن ذلك نقضه للمنطق، إذْ يقول: "فإنني كنتُ دائمًا أعلم أنَّ المنطق اليوناني لا يحتاج إليه الذكي، ولا ينتفع به البليد، ولكن كنتُ أحسبُ أنَّ قضاياه صادقة، لِمَا رأيتُ من صدق كثير منها، ثم تبيَّن لي فيما بعد خطأ طائفةٍ مِن قضاياه، وكتبتُ في ذلك شيئًا".

ولعلَّ تبحره في العلوم؛ قاده لمراجعة كثيرٍ مِن المسائل والمقالات، حتى على كبار أهل العلم، فلمْ يتهيَّب من مقامهم، فاحترامُهم لا يعني عِصمتهم، وتقديرهم إنَّما يكون بالسير على مناهجهم، في بحث الحق وطلب الحقيقة، لا بتقديس أقوالهم ورفعها لمقام لا مساس.

وكان إذا أفتَى لا يلتزم بمذهبٍ معيَّن، بل يُفتي بما يقوم عندَه دليلُه، فاستخرج كنوزًا فقهية، غابت عن كثير ممن سبقوه من الفقهاء!

ولا أدلّ على بعده عن التقليد والمحاكاة، أنه كثيرًا ما يرجِّح غير المذهب الذي نشأ عليه وهو المذهب الحنبلي؛ فأحيانًا يرجِّح الحنفي أوْ المالكي أوْ الشافعي، أوْ يأخذ قولًا غير الأقوال الأربعة إذا رأى أن الدليل يسانده، سائرًا مع الحق، طالبًا الحقيقة، ومعتصمًا بالكتاب والسنَّة!

فكم من المسائل التي اكتظتْ بها كتب الفقه، فأوضح أن الصواب في خلافها؛ ففي (المذهب الحنبلي) انتقد كثيرًا مما كان عليه أتباع المذهب وأنصاره! فالحنابلة -مثلًا- يبدؤون كتب الفقه بقولهم: المياه ثلاثة أقسام، فخطأهم وقال: المياه قسمان فقط: طاهر ونجس.

ويقولون – مثلًا – إذا اشتبهتْ ثياب طاهرة بنجسة صلى بعددها وزاد صلاة، فأوضح أن هذا خطأ، بلْ على المصلِّي أن يتحرى ولا يلزمه أن يصلي بعددها. كذلك؛ المسح على الخفيْن اشترطوا فيه شروطًا ليست في الكتاب ولا في السنَّة، فأوضح أن هذا من الآصار والأغلال. كذلك؛ اشترطوا مسافة محددة بالأميال بالسفر، فأوضح أن هذا ليس موجودًا في الكتاب ولا في السنَّة، بلْ لا يسمى سفرًا أيضًا. كذلك؛ في مسائل الحيض أتوا بمسائل شاقة على المرأة، فأوضح أن السنَّة خلاف ذلك تمامًا. وفي مسائل المعاملات والبيع والشراء والصرف والإجارة وغيرها من الأبواب، نجده قد نقض كثيرًا من المسائل بالحجج الدامغة، والبراهين القاطعة!

الفتاوى التي تفرد بها الإمام:

كان ابن تيمية يفتي في بعض الأحكام بما أدى إليه اجتهاده، من موافقة أئمة المذاهب الأربعة، وفي بعضها قد يفتي بخلافهم، أو بخلاف المشهور من مذاهبهم، فمن الفتاوى التي خالفهم فيها، أو خالف المشهور من أقوالهم:

القول بقصر الصلاة في كل ما يسمَّى سَفَرًا، طويلًا كان أوْ قصيرا، كما هو قول بعض الصحابة، ومذهب الظاهرية.

والقول بأنَّ البِكر لا تُستبرأ، وإنْ كانت كبيرة، كما هو قول ابن عمر، وقد اختاره البخاري.

والقول بأنَّ سجود التلاوة لا يُشترط له وضوء كما يشترط للصلاة، كما هو مذهب ابن عمر.

والقول بأنَّ من أكل في شهر رمضان معتقدًا أنه ليل، فبان نهارًا، فلا قضاء عليه، كما هو الصحيح عن عمر بن الخطاب، وإليه ذهب بعض التابعين، وبعض الفقهاء بعدهم.

والقول بأنَّ المتمتِّع يكفيه سعي واحد بين الصفا والمروة، كما هو في حق القارن والمفرِد، وهو قول ابن عباس، ورواية عن الإمام أحمد بن حنبل، رواها عنه ابنه عبد الله، وكثير من أصحاب أحمد لا يعرفونها.

والقول بجواز المسابقة بلا مُحلِّل، وإنْ خرج المتسابقان.

والقول باستبراء المختلعة بحيضة، وكذلك الموطوءة بشبهة، والمطلّقة آخر ثلاث تطليقات.

والقول بإباحة وطء الوثنيات بملك اليمين.

والقول بجواز عقد الرداء في الإحرام، ولا فدية في ذلك.

والقول بجواز طواف الحائض ولا شيء عليها، إذا لم يمكنها أن تطوف طاهرة.

والقول بجواز بيع الأصل بالعصير، كالزيتون بالزيت، والسمسم بالشيرج.

والقول بجواز الوضوء بكل ما يسمى ماءً مطلقًا كان أو مقيَّدا.

والقول بجواز بيع ما يُتَّخذ من الفضة للتحلِّي وغيره كالخاتم ونحوه بالفضة متفاضلًا، وجعل الزائد من الثمن في مقابلة الصنعة.

والقول بأن المائع لا ينجس بوقوع النجاسة فيه، إلاَّ أن يتغير قليلًا كان أوْ كثيرًا.

والقول بجواز التيمم لمن خاف فوات العيد والجمعة، مع وجود الماء.

والقول بالجمع بين الصلاتيْن في أماكن مشهورة.

والقول بأنه مال أخيرًا بجواز توريث المسلم من الكافر الذِّمي، وله في ذلك بحث طويل.

ومن أقوال (ابن تيمية) المعروفة المشهورة التي بسببها تعرض لمحن وقلاقل:

قوله: بجواز التكفير عن الحلف بالطلاق.

وقوله: بأن (الطلاق الثلاث) لا يقع إلاَّ واحدة، وله في ذلك مؤلفات كثيرة، منها: "تحقيق الفرقان بين التطليق والأيمان" في أربعين كراسة، و"الفرق المبين بين الطلاق واليمين"، و"جميع أيمان المسلمين مكفّرة" وهو مجلَّد، وله قاعدة في تقرير أن الحلف بالطلاق من الأيمان حقيقة، وله قاعدة سمّاها "التفصيل بين التكفير والتحليل" وله قاعدة أيضًا سمّاها "اللُّمعة".



انظروا كيف انتصر (الإمام) لروح الشريعة، ولمْ ينتصر للمذاهب ومزالقها!

انظروا كيف غلَّبَ (الإمام) فقه الواقع وفقه الأولويات، على الفقه البدوي؟!

أرأيتم كيف هبَّ (الإمام) محاربًا الجمود والتقليد، ورافضًا التحجُّر الفكري، والتعقيد المذهبي، ومناهضًا للشوائب الموروثة ... مدركًا أنه "أينما كانت المصلحة؛ فثمَّ شرع الله"!

السؤال: لماذا لوْ تفرد أحد علماء عصرنا برأي، أوْ اجتهد في قضية اجتهادًا جديدًا، أوْ أفتى في مسألة بغير المألوف، أوْ نحو ذلك؛ تتصايح عليه الغلمان! وتخرج عليه الأفاعي! وتنبح عليه الكلاب الضالة! ويتعالم السفهاء! ويتطاول الأقزام! كما فعلوا مع (ساكنيْ البقيع) الإماميْن العظيميْن: محمد الغزالي، ومحمد سيد طنطاوي –قدَّس الله سرّهما.!

فقد تجرأ الغِلمان، وتصايح الخرسان، وتسابق العميان؛ فنصبوا المجانيق

للعلماء، وحفروا لهم الأخاديد! وأقاموا الدنيا ولم يقعدوها .. بلْ ألَّفوا كتبًا قبيحة "مدفوعة الأجر مُقدَّمًا"!!

السؤال بطريقةٍ أخرى: لماذا تقوم الدنيا على الغزالي، ولا تقوم على ابن تيمية وابن القيّم؛ اللذيْن أنكرا المجاز، وقالا بزوال النار وفنائها، وغير ذلك مما أوردناه في هذا الكتاب؟!

آه يا أولاد الأفاعي، ويا نسل فاعلي الشر!

ويلٌ .. ثمَّ ويلٌ.. ثمَّ ويلٌ للمطفِّفين!

لا .. للتكفير

(لا تنظروا إلى العباد على أنكم
أرباب، ولكن انظروا إليهم على
أنكم عبيد مثلهم)!

السيد المسيح عليه السلام



يقول الإمام/ محمد عبده: "البعد عن التكفير؛ أصل من أصول الأحكام في الإسلام، ولقد اشتُهِر بين المسلمين وعُرِف من قواعد دينهم أنه إذا صدر قول من قائل، يحتمل الكفر من مائة وجه، ويحتمل الإيمان من وجه واحد حُمِل على الإيمان، ولا يجوز حمله على الكفر".



هذا؛ وقد حذّر الإسلام من رمي الناس بعضهم البعض بألفاظ الكفر والفسوق، وما شابه ذلك؛ ففي الصحيحين عن ابن عمر، أن النبيّ ﷺ قال: «**إِذَا كَفَّرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا**».

بل حذّر النبيّ أمته من الغلوّ والتطرف، فقال فيما رواه ابن عباس: «**إياكم والغلوّ في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين**». وقال فيما رواه ابن مسعود: «**هلك المتنطّعون، هلك المتنطّعون، هلك المتنطّعون**». وما كررها – صلوات الله عليه– إلاّ لِعظم خطرها، ولتأكيد الاهتمام بمضمونها.

إنَّ هذا الغلوّ؛ انتهى بفِرق وجماعات من المتنطّعين؛ بتكفير من خالفهم من المسلمين، واستباحة دمائهم وأموالهم، وهو نفسه الذي انتهى بالخوارج قديمًا إلى

مثل ذلك، وأكثر منه، حتى إنهم استحلُّوا قتل أمير المؤمنين/ عليّ بن أبي طالب عليه السلام! وهو مَنْ هو قرابةً من رسول الله، وسابقة في الإسلام، وجهادًا في سبيله.

ولمْ يكن الخوارج ينقصهم العمل، فقد كانوا صُوّامًا قُوّامًا، قُرّاءً للقرآن. لكن لمْ ينفعهم العمل وطول التعبّد، وحُسن النية؛ لأنهم ساروا في غير الاتجاه الصحيح، ومن سار في غير الاتجاه المنشود؛ لم يزده طول السيرِ إلاَّ بعدًا عن الهدف، فلا أرضًا قطع، ولا ظهرًا أبقى.

فلقد صحَّ الحديث في ذم الخوارج، وفي التحذير منهم من عشرة أوجه، كما قال الإمام أحمد، وجاء عدد منها في الصحيحين، وفي بعضها: "**يحقِر أحدكم** صلاته إلى صلاتهم، وقيامه إلى قيامهم، وقراءته إلى قراءتهم" ومع هذا وصفهم بأنهم: "**يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرميّة**" وبيّن علامتهم المميزة، وهي أنهم: "**يَدَعُون أهل الأوثان، ويقتلون أهل الإسلام**". كما أشار إلى ضحالتهم وسطحيتهم، وعدم تعمقهم في فهم القرآن، حين قال: «**يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم أوْ تراقيهم**».



موقف (ابن تيمية) من مسألة التكفير:

في قضية تكفير من شهد (أنْ لا إله إلاَّ الله وأنَّ محمدًا رسول الله)؛ كان ابن تيمية ككل أئمة أهل السنَّة والجماعة، شديد الحذر والتحذير من التكفير، على خلاف ما يتوهم الذين لم يفقهوا حقيقة موقف الإسلام من هذه القضية، التي تحدث عنها ابن تيمية في حسم ووضوح، فقال: "والذي نختاره أنْ لا نكفِّر أحدًا من أهل القِبلة، والدليل عليه أن نقول: المسائل التي اختلف فيها أهل القِبلة مثل: أن الله تعالى هو عالم بالعلم أو بالذات؟ وأنه تعالى هل هو موجِد لأفعال العباد أمْ لا؟ وأنه هو متحيّز؟ وهل هو في مكان وجهة؟ وهل هو مرئي أمْ لا؟ لا تخلو إمّا أن تتوقف صحة الدِّين على معرفة الحق فيها أو لا تتوقف. والأول باطل؛ إذْ لوْ كانت معرفة هذه الأصول من الدِّين، لكان الواجب على

النبيّ أن يطالبهم بهذه المسائل، ويبحث عن كيفية اعتقادهم فيها، فلمّا لم يطالبهم بهذه المسائل، بل ما جرى حديث من هذه المسائل في زمانه ﷺ، ولا في زمان الصحابة والتابعين؛ علمنا أنه لا يتوقف صحة الإسلام على معرفة هذه الأصول، وإذا كان كذلك: لم يكن الخطأ في هذه المسائل قادحًا في حقيقة الإسلام، وذلك يقتضي الامتناع عن تكفير أهل القِبلة. إنَّ الكفر حكم شرعي، متلقى عن صاحب الشريعة، والعقل قد يُعلم به صواب القول وخطؤه، وليس كل ما كان خطأً في العقل يكون كفرًا في الشرع، كما أنه ليس كل ما كان صوابًا في العقل تجب في الشرع معرفته .. وإنما الكفر يكون بتكذيب الرسول فيما أخبر به، أوْ الامتناع عن متابعته مع العلم بصدقه .. وقد نُقِلَ عن الشافعي أنه قال: لا أردُّ شهادة أهل الأهواء إلاَّ الخطابية، فإنهم يعتقدون حل الكذب، أمَّا أبو حنيفة فقد حكى الحاكم عنه أنه لم يكفّر أحدًا من أهل القبلة. وحكى أبو بكر الرازي عن الكرخي وغيره مثل ذلك".

هكذا أعلن ابن تيمية رفضه تكفير أحد من أهل القِبلة؛ الذين يشهدون أنْ لا إله إلاَّ الله وأنَّ محمدًا رسول الله، لأنَّ مسائل الخلاف التي اختلف فيها المسلمون لا يتوقف عليها الإيمان بأصول الدين، وأركان الإسلام، التي جاءت بها النصوص قطعية الدلالة والثبوت. وأعلن أنَّ هذا الموقف هو موقف أئمة المذاهب الإسلامية المعتبرة.



وهناك كلام كثير لابن تيمية، محذِّرًا فيه من خطورة إطلاق التكفير بلا ضوابط شرعية، ففي "مجموع الفتاوى" (٣٤٩/٢٣) يقول رحمه الله: "فالإمام أحمد رضي الله عنه، ترحم عليهم (يعني الخلفاء الذين تأثروا بمقالة الجهمية الذين زعموا القول بخلق القرآن، ونصروه) واستغفر لهم، لعلمه بأنه لمْ يتبين لهم أنهم مكذِّبون للرسول، ولا جاحدون لما جاء به، ولكن تأوَّلوا فأخطؤوا، وقلَّدوا من قال ذلك لهم".

ويقول –أيضًا– في مجموع الفتاوى" (١٢/ ١٨٠):

"وأمَّا التكفير فالصواب أن من اجتهد من أمة مُحمَّدﷺ وقصد الحق فأخطأ لم يكفر، بلْ يغفر له خطؤه، ومن تبين له ما جاء به الرسول، فشاقَّ الرسول من بعد ما تبين له الهدى واتبع غير سبيل المؤمنين فهو كافر، ومن اتبع هواه وقصر في طلب الحق وتكلم بلا علم فهو عاص مذنب، ثم قد يكون فاسقًا. وقد يكون له حسنات ترجح على سيئاته".

وقال رحمه الله (٣/٢٢٩):

"مَن جالسني يعلم مني، أنِّي من أعظم الناس نهيًا عن أن ينسب معين إلى تكفير وتفسيق ومعصية، إلاَّ إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافرًا تارة، وفاسقًا أخرى، وعاصيًا أخرى، وإنِّي أقرر أنَّ الله قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية. وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل، ولمْ يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا بمعصية ... ".

وذكر أمثلة، ثم قال:

"وكنتُ أبيِّن أن ما نقل عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتكفير من يقول كذا وكذا، فهو أيضًا حق، لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين .." إلى أن قال: "والتكفير هو من الوعيد؛ فإنه وإنْ كان القول تكذيبًا لِما قاله الرسولﷺ، كأنْ يكون الرجل حديث عهد بإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة، ومثل هذا لا يكفر بجحد ما يجحده حتى تقوم عليه الحجَّة، وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص، أوْ سمعها ولم تثبت عنده، أوْ عارضها عنده معارض آخر أوجب تأويلها وإنْ كان مخطئًا. وكنتُ دائمًا أذكر الحديث الذي في الصحيحين في الرجل الذي قال: «إذا أنا مِتُّ فأحرقوني، ثمَّ اسحقوني، ثم ذروني في اليم، فوالله لئن قدر الله عليَّ ليعذبني عذابًا ما عذَّبه أحدًا من العالمين. ففعلوا به ذلك،

فقال الله: ما حملك على ما فعلت؟ قال: خشيتك. فغفر له». فهذا رجل شك في قدرة الله وفي إعادته إذا ذري، بلْ اعتقد أنه لا يعاد، وهذا كفر باتفاق المسلمين، لكن كان جاهلًا لا يعلم ذلك، وكان مؤمنًا يخاف الله أن يعاقبه، فغفر له بذلك.

والمتأوِّل من أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسولﷺ أولى بالمغفرة من مثل هذا".

ويقول ابن تيمية في مجموعة الرسائل والمسائل: "ولا يجوز تكفير المسلم بذنب فعله، ولا بخطأ أخطأ فيه، كالمسائل التي تنازع فيها أهل القِبلة .. والأصل أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محرمة من بعضهم على بعض، لا تحلّ إلاَّ بإذن الله ورسوله".



جزاك الله خيرًا -يا شيخ الإسلام- وأجزلَ مثوبتك!

لكن دعنا نسألك: إذا كان الأمر كذلك؛ فلماذا أجلبتَ بخيلكَ ورجلكَ على خصومك ومخالفيك، وأشهرتَ عليهم سيف التكفير .. ومارستَ التكفير عمليًّا لأناس بأعيانهم، وبذلك خالفتَ في الجانب التطبيقيِّ التنظيرَ الذي نظَّرته في الفَرق بين "تكفير المطلَق" و"تكفير المعيَّن"، وأنَّه لابدَّ من توافر الشُّروط وانتفاء الموانع لإطلاق الحُكم بتكفير أوْ تفسيق المعيَّن!

لماذا -يا سيدنا- أطلقتَ التكفير بشكلٍ واسع على فِرق ومذاهب بأكملها، ورميتها بالكفر والارتداد، والخروج من المِلَّة؟ لماذا كفَّرتَ فلاسفة بأعيانهم، وأطلقتَ عليهم النار بضراوة؛ فوصفتَ الفارابيَّ بأنَّه كافر ضالٌّ، وكفَّرتَ نُصير الدِّين الطوسيَّ، وصدر الدين القونويَّ، وكفَّرتَ ابنَ الفارض وابنَ سبعين، كما كفَّرتَ السَّهرورديَّ ووصفته بأنَّه صابئيٌّ محض، وكفَّرتَ ابن عربي وصاحبه الروميَّ، وإنْ كنتَ رجعتَ عن رأيك في "ابن عربي" وتحرَّزتَ فيه بقولك: (والله أعلمُ بما مات عليه).

الحقّ أقول: ليتَ الناس يتريَّثون، ويتعقَّلون، ويتراحمون فيما بينهم، ويحسِنوا ببعضهم الظن .. بدلًا من التلاعن، والتنابز، والرمي بالكفر والزندقة؛ حتى لا يقعوا في الفخ الذي نصبه لهم شياطين الإنس والجن على السواء!

أجل! فالحكم بالكفر على إنسانٍ ما، هو حكم جد خطير، يترتب عليه آثار غاية في الخطورة، منها: أنه لا يحلُّ لزوجته البقاء معه، بلْ يجب التفريق بينهما، كما أنَّ أولاده لا يجوز أن يبقوا تحت سلطانه! وأنه فقد حق النصرة من المجتمع بعد أن مرق منه، وخرج عليه بالكفر الصريح! ويجب أن يحاكم أمام القضاء، باعتباره مرتدًا، وإذا مات لا يغسّل ولا يصلَّى عليه، ولا يدفَن في مقابر المسلمين، ولا يرث ولا يورَّث! ليس هذا فحسب؛ بلْ يستوجب لعنة الله، وطرده من رحمته، والخلود الأبدي في جهنم!

ثنائيـة "العقـل" و"النقـل"

(أنا لا أخشى على الإنسان الذي يفكّر وإنْ ضلّ، لأنّه سيعود إلى الحق، ولكني أخشى على الإنسان الذي لا يفكّر وإنْ اهتدى، لأنّه سيكون كالقشّة في مهب الريح)!

الشيخ/ محمد الغزالي



لا توجد أُمّة من الأمم، ولا حضارة من الحضارات، ولا عصر من العصور، ولا مذهب من المذاهب؛ إلاّ واشتعلتْ بين أتباعه الخصومة، واحتدم الجدال حول (العقل، والنقل)!

لكن يستحيل في الإسلام وجود –ثمة– تعارض بين العقل والنقل، لأنَّ العقل الرشيد هو ابن شرعي للوحي الصحيح، ومن أبرز مهام الوحي تكوين العقل بعيدًا عن التقليد والجمود والتعصب والجزئية والعمى وسيطرة الغرائز وتحكم الهوى والضلال وغلبة التحيز والعنصرية وغيرها من صور الضغط التي تمنع العقل أن يرى الصورة كلها واضحة حتى يضع الأمور في نصابها؛ كيْ ينتهي إلى الحكمة الراشدة والرأي الدقيق المحيط السديد.

ومنذ قام البناء الإسلامي وهو يتكئ على تشابك خيوط الوحي والعقل معًا، فإذا كان الأساس وحيًا، فإنَّ طبيعة الوحي لم تكن من مواد مناقضة للعقل أوْ عسيرة الاستيعاب بالنسبة له، وليس في القرآن الكريم كله، ولا في سنَّة الرسول الكريم ما يتناقض مع العقل الصحيح.



لكن من أسف وجِدتْ في حضارتنا بعض الآراء الناشزة التي افتعلتْ الخصومة بين (العقل، والنقل)! فاعتمدوا على العقل في دراسة مسائل العقيدة، واعتبروه إمامًا يهتدون به، ويترسمون خطاه، وقدَّموه على المنقول من كتابٍ وسنَّة، كما قالوا بوجوب النظر العقلي، واعتبروه أول الواجبات على المكلف، كما قالوا بالمعارض العقلي، وقدَّموا العقل على النص؛ لأن العقل قبل السمع، وكان الناس قبل ورود الشرائع يحتكمون إلى عقولهم، كما أوَّلوا الآيات التي تبدو مخالفة لآرائهم، تأويلًا عقليا، كما أنهم رفضوا الاحتجاج بأحاديث الآحاد في العقائد.

فانبرى (ابن تيمية) في الرد عليهم، معتبرًا أنه لا يكون الاستدلال على أصول الدين بغير الكتاب والسنَّة، ففيهما كل أصول الدين من المسائل والدلائل التي تستحق أن تكون أصول الدين، أمَّا أصول المتكلمين فليست من أصول الدين؛ لأنها طريقة غير شرعية؛ فهي بعيدة تمامًا عن طريق القرآن، والقول بها من البدع المنكرة التي لم يعرفها السابقون، فهي باطلة في نفسها مخالفة لصريح المعقول، وصحيح المنقول، كما أنها طريقة صعبة، يصعب تصورها على كثير من الخلق، ففي مقدماتها طول وخفاء وتفصْيل.



لقد كانت معركة ابن تيمية مع (العقلانيين) حامية الوطيس! واستطاع أن يقدِّم نظريته في علاقة التكامل بين المعقول والمنقول، فألَّف كتابه (موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول) الذي سمَّاه تلميذه ابنُ القيِّم: (بيان موافقة العقل الصَّريح للنقل الصحيح). وهذا الكتاب يقع في عشرة مجلدات ضخمة! لا أظنُّ قرأها أحد سواي من العالمين! وأدعو الله، وأبتهلُ إليه سبحانه؛ ألاَّ يُبتلَى بقراءتِها إنسٌ ولا جان!! فهذا الموضوع؛ كان يمكن مناقشته أوْ معالجته في بضع صفحات، أوْ دون ذلك ... لكن (الشيخ) عفا الله عنه؛ أبى إلاَّ إرهاق العقول، وتكدير النفوس! من خلال منهجه القائم على الاستطراد، والتقعيد، والبسط،

وعرض النظائر، والترجيح، والتفصيل لأقوال المخالفين، والتفريع ذات الشمال وذات اليَمين، وغير ذلك مما يصيب اللبيب بالجنون، والحليم بالحيرة!

يقول -رحمه الله: "إنَّ ما عُرِفَ بصريح العقل لا يُتصور أن يعارضه منقول صحيح قط .. وقد تأملتُ ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدتُ ما خالف النصوص الصحيحة شبهات فاسدة، يُعلَم بالعقل بطلانها، بلْ يُعلَم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع. وهذا تأملته في مسائل الأصول الكبار، كمسائل التوحيد والصفات، ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك. ووجدتُ ما يُعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط، بلْ السمع الذي يقال إنه يخالفه، إمَّا حديث موضوع، أوْ دلالة ضعيفة، فلا يصلح أن يكون دليلًا لوْ تجرد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول؟ ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول، بلْ يخبرون بمجارات العقول، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه، بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته. قال تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾[فصلت:٥٣]. فأخبر أنه سيريهم الآيات الأفقية والنفسية المبينة، لأنَّ القرآن الذي أخبر به عباده حق، فتتطابق الدلالة البرهانية القرآنية، والبرهانية العيانية، ويتصادق موجب الشرع المنقول، والنظر المعقول".



هذا؛ ويرى ابن تيمية أنَّ "التأويل المقبول ما دلَّ على مراد المتكلم .. فالمتأوِّل إذا لم يكن مقصده معرفة مراد المتكلم، كان تأويله للفظ بما يحتمله من حيث الجملة في كلام من تكلم بمثله من العرب، هو من باب التحريف والإلحاد، لا من باب التفسير وبيان المراد. وأمَّا تأويل ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر، فهو نفس الحقيقة التي أخبر عنها، وذلك في حق الله هو كنه ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيره .. ولهذا قال السلف: إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، وإنْ علمنا تفسيره ومعناه. وكذلك الصحابة والتابعون، فسّروا

جميع القرآن، وكانوا يقولون: إنَّ العلماء يعلمون تفسيره وما أُريد به، وإنْ لم يعلموا كيفية ما أخبر به الله عن نفسه، وكذلك لا يعلمون كيفيات الغيب، فإنَّ ما أعده الله لأوليائه من النعيم، لا عين رأته، ولا أذنٌ سمعته، ولا خطر على قلب بشر. وأمَّا من قال: إن التأويل الذي هو تفسيره وبيان المراد به لا يعلمه إلاَّ الله، فهذا ينازعه فيه عامة الصحابة والتابعين الذين فسَّروا القرآن كله وقالوا إنما يعلمون معناه. والآيات التي ذكر الله فيها أنها متشابهات لا يعلم تأويلها إلاَّ الله، إنما نفى عن غيره علم تأويلها، لا علم تفسيرها ومعناها".



لكن فريقًا من النقاد؛ لم يعجبهم ما ذهب إليه ابن تيمية؛ فطرحوا عدة تساؤلات منها:

- ما هي ضوابط هذا العقل الصريح؟

- وهل عدم التعارض بين العقل الصريح والنقل الصحيح؛ يرجع إلى كونهما شيئًا واحدًا؟ أمْ لكونهما متماثليْن ويدلان على حقيقة واحدة؟ وإذا كانا غير متناقضيْن فلِمَ يعارض محاولات التوفيق بين الفلسفة والشريعة؟

- ألاَ يرى ابن تيمية أن قوله: (النقل الصحيح لا يعارض العقل الصريح) نوع من الجمع بين الحكمة والشريعة؟ أمْ أنه إذا ثبتت القضية بالنقل الصحيح فما وافقها فهو العقل الصريح، وما خالفها من العقل فهو غير صريح؟!

- ويقولون أيضًا: النقل عند ابن تيمية ليس هو (النص) بسِعته وعمقه، وبما يحمله من معان متعدِّدة، بلْ النقل أوْ النص أوْ الشرع عنده؛ إنَّما يقصد به (ظواهر النصوص) على التحديد، ولا شيءَ غيرها؛ هذا لأنَّ علماء الكلام يرون أنَّ ظواهر النصوص غير مقصودة في عديد من المواضع، لا سيما ما يتعلَّق بصفات الله تعالى، وهذا ما يُريد ابن تيميَّة أن يُبطله!

ويرون أنَّه من يزعم أنَّ (ظواهر النصوص) هي (النصوص) نفسها؛ فهذا إلغاء لكل المعاني الأخرى التي قد تحملها النُّصوص، وفيه -أيضًا- تضييقٌ لسَعة القرآن ورحابة معانيه.

فظاهر النصِّ ليس هو النص، وعليه فالمتكلِّمون يقولون بتعارُض العقل مع ظاهر النص، لا مع النصِّ نفسه؛ فخلافهم الحقيقي مع ابن تيمية؛ ليس بين النص والعقل -كما صوَّره شيخ الإسلام- وإنَّما هو خلاف بين منظومتيْن عقليتيْن:

إحداهما: تُثبِت المعنى الظاهر للنص وتقدِّم الأدلَّة العقليَّة لإثبات هذا الظَّاهر وتُلغي ما عداها.

الثانية: تثبِت الأدلَّة العقليَّة التي تخالف ظاهر النصِّ وتؤول النصَّ بمعنى من المعاني التي يحتملها؛ ليتفق مع تلك الأدلَّة على ضوء أساليب العرب وطرائقها في الكَلام.

ويقول النقاد: إنَّ "شيخ الإسلام" لا يجادل ولا يثبت رأيه ولا ينقض قول الخصوم إلاَّ بالأدلَّة العقليَّة! وهذا كاف جدًّا في أنه لا يجد ما يُثبِت به كلامه إلاَّ العقل؛ ذاك أنَّ النص ليس فيه تصريح البتة بما يفضُّ هذا النزاع، ولو أنَّه وجد في القرآن أو في السُّنة آيةً واحدة صريحة فيما يُريد، لاكتفى بها دون الولوج في الأدلَّة العقلية أصلا؛ فدعوى تأخير العقل بأدلَّة العقل نفسه تناقض بيِّن، وهذا وحده كاف في هذا القضية!

من هنا نعلم؛ أنَّ المتكلِّمين لمْ يخطئوا فيما قرَّروه، ولمْ يأتِ -شيخ الإسلام- بجديد حين نَسب إليهم الإقرار بامتناع المعارضة بين السَّمع والعقل، فإنَّهم يقرون بهذا، ولكن ابن تيميَّة يريد أن يجعل ظواهر النصوص هي النصوص نفسها، أمَّا المتكلمون فإنَّهم يقولون: إنَّ المعارضة مع (ظواهر النصوص) ليست معارضة مع (النصوص) نفسها، وإنَّما مع نوع من المعاني تحتملها تلك

النصوص، وتحتمل غيرها، فإذا تعارضت الأدلَّة العقليَّة مع تلك المعاني، وكان بالإمكان حمل النصوص على معانٍ أخرى محتملة ومعقولة وجارية على سُنن العرب وفهمهم لأساليب البيان .. فأين المعارضة؟!

معركة (المجاز)

(قيل للقدماء؛ لا تقتل، ومن قتل يكون مستوجِب الحُكم. أمَّا أنا فأقول لكم: إنَّ كل من يغضب على أخيه باطلًا يكون مستوجِب الحُكم. ومن قال لأخيه: يا أحمق يكون مستوجِب نار جهنم)!

إنجيل متى (٥: ٢١-٢٢)



كان ابن تيمية واسع الثقافة، عليمًا باللغة وآدابها، فقامته تطاول كبار علماء العربية، وقد كانت له تعقيباتٌ على إمام النحو سيبويه؛ أبهَر بها أئمَّةَ النحو في عصرِه، لكن حرصه على الدِّين كان أشد؛ فربما ضحّى بشيء من أساليب اللغة، ولوازمها؛ في سبيل الحفاظ على قدسية الدِّين ومعالمه، والعقيدة وجلالها، والشريعة وجمالها!

من أجل ذلك؛ خاض معركته الشهيرة (معركة المجاز) مخالفًا فيها رأي السلف، ومتجاهلًا رأي البلاغيين واللغويين، وضاربًا عرض الحائط بما استقر عليه رأي الأمة في مختلف عصورها! ولم تكن أسلحته كافية، ولا حجته بالغة... لذلك خسر المعركة، ولم يجد شافعًا؛ ولا نصيرًا، حتى إنَّ تلميذه ابن القيم -الذي آزره في بادئ الأمر- تراجع عن رأيه بعد ذلك!!

لكن -من أسف- مازال المغفلون من الأعراب يتعبّدون بخطأ ابن تيمية؛ بسبب العناد والمكابرة، والتلقّي الفج؛ الذي يفتقر إلى التحقيق والتدقيق العلمي!

هذا؛ ويرى الدكتور/ عبد العظيم المطعني: أنَّ (ابن تيمية وتلميذه) من القائلين بالمجاز، خلافًا لما يشاع عنهما! أمّا حالة إنكارهما للمجاز؛ فهو موقف طارئ منهما، أرادا به مواجهة تطرف المغالين في القول بالمجاز عند بعض الفِرق الكلامية كالمعتزلة!

فالمجاز حقيقة في اللغة، وحقيقة كذلك في القرآن الكريم، وهذا مذهب علماء الأمة سلفًا وخلفًا، ومنهم ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، لأنَّ إنكارهما للمجاز لم يكن عن عقيدة راسخة عندهما، يدينان بها، ولكن كان لهذه الظاهرة أسباب في عصرهما، وقبل عصرهما، لاسيما كتاب "فصوص الحِكم" لابن عربي! حيث رأى ابن تيمية أن فوضى التأويل امتدت، وربما تصل إلى القرآن الكريم فتسيء فهمه! ومن ثمَّ تبنى قضية (إنكار المجاز) لأنه يراه إحدى الذرائع التي أدت إلى تصدع وحدة فكر الأمة، وتغيير حقائق الإسلام، فرأى أن ضرر القول بإنكار المجاز عند مختلف الفِرق الكلامية أكثر من نفعه، فتبنى فكرة الإنكار سدًا للذرائع!!

فمشكلة ابن تيمية -كما يقول أبو زهرة: أنه وصل إلى درجة الاجتهاد المطلق، فأنكر المجاز سدًا للذرائع، وليس كما يعتقد أن المجاز منكر فعلًا في القرآن المجيد، وفي اللغة العربية.



وها نحن نبدأ عرض القضية بالسؤال التالي: هلْ المجاز واقع في اللغة العربية أمْ غير واقع؟ وإذا كان واقعًا فيها، فهلْ يجوز وقوعه في القرآن الكريم وفي أحاديث النبيّ ﷺ؟

لقد اختلفتْ وجهات النظر حول هذه القضية:

- فريق يقول بوقوعه في اللغة وفي القرآن الكريم.

- وفريق يقول بوقوعه في اللغة، وينفيه عن القرآن فقط.

- وفريق ثالث يذهب إلى نفيه عن القرآن وعن الأحاديث، لكن يثبته في اللغة.

والقول بنفيه عن اللغة والقرآن والأحاديث، هو جملة منسوبة للأستاذ/ أبي إسحاق الإسفرائيني، وأبي علي الفارسي، من القدماء.

أمَّا نفيه عن القرآن خاصة، فهو منسوب إلى داود الظاهري –إمام مذهب الظاهرية.

أمَّا من قال بوقوعه في اللغة، وفي القرآن وفي الأحاديث فهو مذهب الجمهور، أوْ مذهب العامة والكثرة الكاثرة؛ التي لا تحصى عددًا من علماء الأمة في كل فروع البحث والتأليف، وقد ضعوا مصنفات في إنكار المجاز لا حصر لها.

ولعلَّ منشأ الخلاف هو البحث في (أسماء الله وصفاته) فقد وردتْ في القرآن نصوص، يُوهِم ظاهرها المشابهة بالحوادث، مثل: إثبات اليد، والوجه، والعين، والمعيَّة، والقرب، والمجيء، والاستواء لله سبحانه وتعالى. مع ملاحظة أن بعض المواضع والنصوص أجمع السلف والخلف على صرفها عن ظاهرها، وتأويلها بمعانٍ مجازية. وسنعرض قضية تأويل (الأسماء والصفات) بعد هذا المبحث.

وإذا كان الاتجاه الأول قد عُرِفَ بأنه (مذهب السلف) وهو مذهب الآحاد!

فإنَّ مذهب الصرف والتأويل أوْ التفسير المجازي لبعض الأسماء والصفات الإلهية قد عُرِفَ بأنه (مذهب الخلف) وهو مذهب جمهور الأمة!

المهم أن الخلاف حول (المجاز) ظل هادئًا طوال القرون الأولى، حتى جاء ابن تيمية، فاتجه الخلاف إلى الشدة والعنف، وكانت الشدة من جانب المنكِرين

وحدهم، فقد تبنَّى ابن تيمية مذهب السلف، أيْ مذهب المنع والإنكار! وتصدى لأقاويل سائر الفِرق والمذاهب الأخرى، وعرض هذه المسألة وأطال فيها حتى استغرقتْ ١٧٩ صفحة من كتاب (الفتاوى). كما كتب عنها فصلًا كاملًا في كتابه (الإيمان) أنكر فيه المجاز، وحشد فيه من الأدلة النقلية، والعقلية، والواقعية، وشدَّد النكير على مجوِّزيه، فرماهم بالكذب حينًا، وبالجهل حينًا آخر!

وكان السبب المباشر لهذه الحملة القاسية؛ أنَّ فريقًا من العلماء، قال: إن الإيمان هو التصديق القلبي، أمَّا الأعمال فلا تدخل في الإيمان حقيقة، وإنما تدخل فيه مجازًا. لكن ابن تيمية رأى أن الإيمان هو التصديق والعمل معًا، ولكيْ يصح له ما أراد؛ أجهد نفسه وعقله في إنكار المجاز بهذه الصورة! ومن بعده حمل لواء المنع تلميذه (ابن القيم) فكان أقسى وأعنف من شيخه! وكتابه الذي ضمنه الرد على مجوّزي المجاز يشهد عنوانه على ذلك، فقد سمّاه (الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطِّلة)! كما سمَّى المجاز بـ"الطاغوت"! وبذل طاقة ذهنية هائلة، ليتوصل إلى إنكار المجاز!

على أننا إذا وجَّهنا أنظارنا باتجاه علماء الأمة، فالنحاة واللغويون، والأدباء والنقاد، والإعجازيون والبلاغيون، والمفسِّرون والمحدِّثون، والأصوليون والفقهاء، كل هؤلاء لهم مسلك آخر، ومنهج آخر، أطلقوا عليه (العمل بالمجاز) كل في دائرة اختصاصه!!

والملاحظ أن قومًا لا يُحصون عددًا من علماء المسلمين، منذ القرن الثاني الهجري إلى عصر ابن تيمية، وما بعد عصره؛ قد استثمروا المجاز في أعمالهم الفكرية والعلمية، فكشفوا عن سر جمال اللغة من جهة المجاز لغةً وعقلًا، وخاضوا معارك جِد خطيرة، كان المجاز واحدًا من أسلحتهم التي لا تُفلّ، ومواردهم التي لا تجف ولا تنضب!

بينما الذين قالوا بالمنع، وذهبوا إلى أن القول بالمجاز بدعة؛ لا يتجاوز عددهم أصابع اليديْن! كما أنهم -بما فيهم ابن تيمية وابن القيم- لمْ يقدِّموا أية

أدلة على صحة رأيهم بالمنع!!

واللافت للنظر؛ أنَّ هؤلاء الذين نفوا المجاز وجَّهوا سهامهم لما استظهره علماء أصول الفقه، ولم يناقشوا علماء البلاغة، فصالوا وجالوا في ميدان غير ميدانها، ولو أنهم التفتوا إلى تنظيرات البلاغيين؛ ما صمدتْ أبصارهم، ولا استقام عمود رأيهم، ولا نهض لهم دليل، ولا كتبوا في هذه المسألة! والمؤسف أنهم تركوا كتب البلاغيين، واعتمدوا على كتب الأصوليين! هذا مع توافر كتب البلاغيين بين أيديهم، ككتب ابن سنان ، وابن الأثير، والرماني، وعبد القاهر، والسكاكي، والقزويني، وغيرهم، وهذا ما يفسر موقف رجل مثل ابن قيم الجوزية، فهو عندما اعتمد على كتب الأصوليين فحسب، أطال في نقاش المسألة بما لا طائل منه، كما في كتابه (الصواعق) ثم إنه عندما راجع أقوال البلاغيين، وتفهّم رؤيتهم في المسألة، اعترف صراحة بالمجاز؛ في كتابه (الفوائد)!

لعلَّ البواعث في هذه المرحلة من القوة بحيث أملتْ على هؤلاء نظريتهم في نفي المجاز، والناظر في أدلتهم يعليم أنهم لم ينطلقوا في رؤيتهم من بحث لغوي محض، بلْ هو مطلب (الانسجام الفكري) أملى عليهم، ضرورة نفي المجاز، فهم يطمحون إلى سلب سلاح فتاك من أيدي خصومهم، وهو (المجاز)! لذلك نجد ابن تيمية لا يناقش المجاز في كتبه إلاّ في مباحث العقائد، ولا أدلّ على ذلك أيضًا من التوتر الذي وصل إليه ابن القيم وهو يتكلم على المجاز، حتى جعله "من الطواغيت التي هدم بها أصحاب التأويل الباطل معاقل الدين، وانتهكوا حرمة القرآن، ومحوا بها رسوم الإيمان"! ثم حصر كلامه على طاغوت المجاز بهؤلاء الذين يقولون: إن آيات الصفات وأحاديث الصفات مجازات لا حقيقة لها، فهم يريدون حمل آيات الصفات على ظاهرها، على وفق مذهبهم الفكري، والحمل على المجاز؛ يشغب على ذلك، كحمل اليد على القدرة، والوجه على الذات، وما إلى ذلك؛ فكان نفي المجاز مقدمة طبيعية لإثبات هذا المذهب!!

لقد حاول ابن تيمية أن يسد منافذ المجاز بأيّ وسيلة، فراح يفنِّد أمثلة المجوِّزين، ويحاول جاهدًا طردها من مضمار المجاز، وسنكتفي هنا بأشهر أمثلة المجاز في الكتاب العزيز عند المجوِّزين: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ ﴾ (يوسف: ٨٢) قالوا المراد بها: اسأل أهل القرية، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، وهذه نسبة إيقاعية، تدخل في النسب المجازية، وذلك من خلال إيقاع الفعل على غير مفعوله.

وقد ذهب ابن تيمية يفند هذه الحجة على النحو الآتي:

فقال: المراد بالقرية نفس الناس المشتركين الساكنين في ذلك المكان، فلفظ القرية هنا أريد به هؤلاء، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَـٰلِمَةٌ ۚ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴾(هود: ١٠٢). وقوله: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِۦ فَحَاسَبْنَـٰهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَـٰهَا عَذَابًا نُّكْرًا ﴾ (الطلاق: ٨). ثمّ لخص هذا قائلًا: "لفظ القرية والمدينة والنهر والميزاب وأمثال هذه الأمور التي فيها الحال والمحل، كلاهما داخل في الاسم ثم قد يعود الحكم على الحال وهو السكان، وتارة على المحل وهو المكان، وكذلك شفى النهر، يقال: حفرت النهر وهو المحل، وجرى النهر وهو الماء، ووضعت الميزاب وهو المحل وجرى الميزاب وهو الماء وكذلك القرية"

يفهم من كلام "ابن تيمية" أن اللفظ الذي يشتمل على محل وحال، يجوز الحديث عنه بمراعاة أحدهما: المحل مرة، والحال أخرى، واحتج لذلك بقوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِىَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَـٰهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ ﴾ (محمد: ١٣) فلفظ القرية هنا بمعنى المحل، وقوله: ﴿أَهْلَكْنَـٰهُمْ﴾ جاء على لفظ القرية بمعنى الحال أو السكان.

لكن العلماء لم يجروا اللفظ على ظاهره حين يجري على المحل دون الحال،

بل يؤولونه بالحال، ومنهم الإمام الشافعي الذي هو حجة في اللغة لدى العلماء، وقد ذكر هذه الآية تحت عنوان (الصنف الذي يدل لفظه على باطنه دون ظاهره) وحمل الشافعي القرية هنا على أهلها، ولم يحملها على حقيقة القرية كما ذهب ابن تيمية، وقال: "فهذه الآية في مثل معنى الآيات قبلها، لا تختلف عند أهل العلم باللسان: أنهم إنما يخاطبون أباهم بمسألة أهل القرية وأهل العير؛ لأنَّ القرية والعير لا ينبئان عن صدقهم"، فهو حملها على الحال دون المحل بالقرينة. لكن ابن تيمية وقع في بئر الغلواء عندما قال: "ونظير ذلك لفظ الإنسان يتناول الجسد والروح، ثم الأحكام تتناول هذا تارة وهذا تارة لتلازمهما، فكذلك القرية إذا عذِّب أهلها خربت، وإذا خربت كان عذابًا لأهلها، فما يصيب أحدهما من الشر ينال الآخر، كما ينال البدن والروح ما يصيب أحدهما"، فكأنه يقول: إن الخراب الواقع على القرية؛ هو عقاب لها من حيث إنها مكان ومنزل، وهذا فصل عجيب يدل على وهن مأخذ هذه النظرية.



أدلة ابن تيمية على نفي المجاز:

اتخذ ابن تيمية من الردّ على الإمام أبي الحسن الآمدي وغيره من العلماء منبرا لبث آرائه، وطرح أطروحته في نفي المجاز في غير كتاب من كتبه، وسنعرض لأهم أدلته، ثم نناقشها.

بدأ ابن تيمية رده بنفي تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز عند السلف، واعتبر ذلك من التقسيمات الحادثة، وقال: "فمعلوم أن أول من عرف أنه جرد الكلام في أصول الفقه هو (الشافعي) وهو لم يقسِّم الكلام إلى حقيقة ومجاز، بلْ لا يعرف في كلامه مع كثرة استدلاله وتوسعه ومعرفته الأدلة الشرعية أنه سمى شيئًا منه مجازا، ولا ذكر في شيء من كتبه ذلك، لا في الرسالة ولا في غيرها. وحينئذ؛ فمن اعتقد أن المجتهدين المشهورين وغيرهم من أئمة الإسلام وعلماء السلف قسَّموا الكلام إلى حقيقة ومجاز كما فعله طائفة من المتأخرين؛ كان ذلك

من جهله وقلة معرفته بكلام أئمة الدين وسلف المسلمين".

وقال:"لا ريب أن أكثر هؤلاء قسموا هذا التقسيم، لكن ليس فيهم إمام في فن من فنون الإسلام، لا التفسير ولا الحديث، ولا الفقه، ولا اللغة، ولا النحو، بل أئمة النحاة أهل اللغة كالخليل وسيبويه والكسائي والفرَّاء وأمثالهم كأبي عمرو الشيباني وغيرهم، لم يقسِّموا تقسيم هؤلاء".

وقال: "وبكل حال فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة، لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم كمالك والثوري والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي، بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو كالخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء ونحوهم، وأول من عرف أنه تكلم بلفظ (المجاز) أبو عبيدة بن المثنى في كتابه، ولكن لم يعنِ بالمجاز ما هو قسيم الحقيقة، وإنما عنى بمجاز ما يعبِّر به عن الآية".

وملخص كلامه: (أن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز حادث لم يقل به أحد من السلف، فهو ظهر بعد المائة الثالثة، وأن الأئمة المشهورين لم يقولوا بالمجاز، وأن نسبة القول المجاز إلى المعتزلة والمتكلمين حسب).

وهذا كلام مغلوطٌ مغلوطٌ يا شيخي!

فقولك بأنَّ(المجاز) لمْ يذكر إلاَّ بعد المائة الثالثة، غريب غريب، فقد قال به داود الظاهري(٢٧٠هـ) حين أنكر المجاز في القرآن واللغة، والخلاف على المجاز يدل على شهرته في هذه الحقبة بله وجوده، ولم تكن مجرد بوادر ظهوره!

وممن ذكر المجاز بلفظه ومعناه وبكثرة في المائة الثالثة، الإمام الجاحظ (٢٥٥هـ) وهو من أئمة اللغة والبيان، ففي نصوص كثيرة يذكر فيها المجاز بمعناه المقابل للحقيقة، منها قوله في رسائله: "وتسمَّوْا بأسماء العلم على المجاز من غير حقيقة".

وقال في موضع آخر: "وكل ما احتملته الأجسام، ووصفت به الأجرام. وكل ما كان كذلك فمخلوق في الحقيقة دون المجاز وتوسع أهل اللغة".

وممن ذكر المجاز في تلك الحقبة ابن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) ولا أدلّ على تقريره المجاز، من حُكمه على النصارى بالضلال لتركهم المجاز، وأخذهم بظاهر أقوال السيد المسيح، ومِن ذلك منعه ترجمة القرآن؛ لأنَّ العجم لم يتوسعوا في المجاز، كما توسعت العرب.

أمَّا قول ابن تيمية: إن الأئمة المشهورين لم يقولوا بالمجاز، وأكد نفي هذه القالة عن الإمام الشافعي؛ كونه أول من جرد الكلام في أصول الفقه، وهذه الدعوى مردودة عند التحقيق، فالجاحظ وابن قتيبة وغيرهما من الأئمة كابن المعتز وأبي زيد القرشي، كلهم قرروا المجاز واستخدموه في هذه الحقبة، وأمَّا الإمام الشافعي، فربما لم يستخدم لفظ المجاز في كتبه من حيث ما هو مصطلح، أمَّا مضمون مصطلح المجاز فقد قاله الإمام وأقره في كتابه الرسالة، فقال: "فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها، على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها، فيخاطب بالشيء منه عامًا ظاهرًا يراد به العام الظاهر، ويُستغنى بأول هذا منه عن آخره، وعامًا ظاهرًا يراد به العام، ويدخله الخاص؛ فيُستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه، وعامًا ظاهرًا يراد به الخاص، وظاهر يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره، فكل هذا موجود علمه في أول الكلام أو وسطه أو آخره". وقال الإمام تحت عنوان: (الصنف الذي يدل لفظه على باطنه دون ظاهره): "قال الله تبارك وتعالى وهو يحكي قول إخوة يوسف لأبيهم: ﴿وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَٰفِظِينَ ﴿٨١﴾ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ (يوسف : ٨١ ، ٨٢)فهذه الآية في مثل معنى الآيات قبلها، لا تختلف عند أهل العلم باللسان: أنهم إنما يخاطبون أباهم بمسألة أهل القرية وأهل العير؛ لأنَّ القرية والعير لا ينبئان عن صدقهم". فالشافعي هنا يقرر قرينة المجاز؛ فصدق إخوة يوسف لا يتقرر

بسؤال القرية والعير، بل بسؤال أهل القرية والعير، ومن العنوان الذي وضعه الشافعي يتضح أنه يقرر في هذه الآية القرينة الحالية؛ إذْ دلَّ لفظ هذه الآية على باطنها.

وقد نقل الإمام الزركشي في كتابه البحر المحيط -وهو الأعلم بنصوص الإمام الشافعي والأضبط لمذهبه من ابن تيمية- نصًا يفيد أن الشافعي استخدم في كتابه (الأم) لفظ المجاز بالمعنى الذي يقابل الحقيقة، وذلك في مبحث الألفاظ الشرعية كالصلاة والصوم والزكاة وغيرها، هل هي حقائق بالوضع الثاني، كما ذهبت إليه المعتزلة، أمْ مجازات لغوية، كما ذهب إليه المحققون من السنَّة، فقال الزركشي: "قُلت: ونص الشَّافِعِيِّ فِي (الأم) صريح في أَنَّهَا مَجازاتٌ لُغوية، قَالَه ابن اللَّبَّانِ فِي تَرتِيب الأم"! فكيف يقال بعد ذلك: إن الإمام الشافعي لم يفرق بين الحقيقة والمجاز في كتبه؟!

وأمَّا الإمام أبو حنيفة؛ فالنقل عنه كثير في هذه المسألة، فهو يفرق بين الحقيقة والمجاز، ويذكر الاستعارة بلفظها، وعليه فهو قد سبق الجاحظ في تسمية بعض المجاز استعارة، فقد نقل فخر الإسلام البزدوي عن أبي حنيفة قوله: إن المجاز خلف عن الحقيقة في التكلم لا في الحكم، بلْ هو في الحكم أصل، ألاَ ترى أن العبارة تتغير به دون الحكم؛ فكان تصرفًا في التكلم؛ فتشترط صحة الأصل من حيث إنه مبتدأ وخبر موضوع للإيجاب بصيغته، وقد وجد ذلك؛ فإذا وجد وتعذر العمل بحقيقته وله مجاز متعين صار مستعارًا لحكمه بغير نية"، وكذا تجد في أصول السرخسي.

فهل ابن تيمية أعلم من الإمامين الحنفيين(البزدوي، والسرخسي)بنصوص أبي حنيفة ومذهبه؟!

أمَّا **(الإمام مالك)** فله من التأويل المجازي ما يدلّ على تقريره المجاز، فإذا كان الإمام يأخذ بالتأويل؛ فهو قطعًا من المقرِّين به، جاء في كتاب التمهيد لابن

عبد البر: "عن مالك بن أنس أنه سئل عن الحديث (إنَّ الله ينزل في الليل إلى سماء الدنيا) فقال مالك: يتنزَّل أمره".

أمَّا (الإمام أحمد) فقد قال في كتاب الرد على الجهمية، في قوله: "إنا ونحن ونحو ذلك في القرآن: هذا من مجاز اللغة يقول الرجل إنا سنعطيك إنا سنفعل، فذكر أن هذا مجاز اللغة". إلاَّ أنَّ "ابن تيمية" رجع وفسَّر المجاز في قول الإمام أحمد بالجواز اللغوي، وليس هو بالمجاز المقابل للحقيقة، أيْ بمعنى: ما يجوز في اللغة، وهذا التفسير مردود بأمور:

١- أئمة المذهب الحنبلي الأقرب من الإمام أحمد لم يفهموا ما فهمه ابن تيمية، والدليل ما قاله ابن تيمية نفسه في مجموع الفتاوى: "وبهذا احتجَّ على مذهبه من أصحابه من قال إن في القرآن مجازا، كالقاضي أبي يعلى، وابن عقيل، وأبي الخطاب وغيرهم".

٢- التأويل المجازي في تطبيقات الإمام أحمد، تأويله الآية ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ (الفجر:٢٢) أيْ جاء ثوابه.

٣- أمَّا تفسيره لقول المعظِّم لنفسه (نحن) بالجواز اللغوي، فمن المسلَّمات عند علماء البلاغة أن المتكلم بصيغة الجمع، إنما هو منزل نفسه منزلة الجماعة، فاستعار الصيغة الموضوعة لهم، وأجراها على نفسه مجازا؛ فالواحد لا يكون جماعة أبدا، وتخريج الكلام على المجاز أولى وأحوط حين يجري الله تعالى هذا على نفسه؛ لِما في المجاز من نفي توهم التكثّر.

أخيرًا؛ هل صمدتْ حجَّة (ابن تيمية) بأن الأئمة المشهورين لمْ يقولوا بالمجاز؟ وهل مازال (المجاز) مقصورًا على المعتزلة والمتكلمين فقط؟!

إشكالية (الأسماء والصفات)

"ويلٌ لكم أيها الكتبة والفرّيسيّون المراؤون
لأنكم تُعشّرون النَّعنع والشِّبِث والكمُّون،
وتركتم أثقل الناموس: الحق والرحمة والإيمان،
كان ينبغي أن تعملوا هذه ولا تتركوا تلك"
(متى ٢٣:٢٣)



لقد شغلتْ مسألة (الأسماء والصفات) حيزًا كبيرًا من بحث العلماء وتفكيرهم، حتى تجاوز ما كتبوه عنها ملايين الصفحات! وقد انقسم العلماء حولها إلى فريقيْن؛ فريق ذهب إلى إثبات أسماء الله وصفاته كما هي. وفريق ذهب إلى تأويل الأسماء والصفات.

ولعلَّ منشأ الخلاف حول (أسماء الله وصفاته) أنه وردتْ في القرآن نصوص، يُوهِم ظاهرها المشابهة بالحوادث، مثل: إثبات اليد، والوجه، والعين، والمعيَّة، والقرب، والمجيء، والاستواء لله سبحانه وتعالى.

وفي الحديث الشريف، وردتْ نسبة القَدَم، والإصبع، والصورة، والنزول، والضحك، والكف لله سبحانه أيضًا. مع أنَّ في القرآن نصًا عاصمًا من اعتقاد التشبيه والتجسيم، وأيَّة مماثلة، وهو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ (الشورى: ١١).

(الفريق الأول) أجرى هذه الأمور على ظواهرها، وأبقاها على مدلولاتها، لأنَّ الله وصف بها نفسه، وكذلك رسوله الكريمﷺ، ولا يستطيع أحدٌ أن يصف اللهَ بأفضل مما وصفه به رسوله الأمين؛ الذي لا ينطق عن الهوى، وهو أعرف

الخلق بالله سبحانه وتعالى، وأعلمهم بما يجب له من كمالات، وما يُنزَّه عنه من نقائص!

أجل! أقروا هذه العقيدة على ما هي عليه من غير تأويل، ولا تمثيل، ولا تعطيل.

(الفريق الثاني) القائلون بتأويل الأسماء والصفات؛ وهو مذهب الجمهور، أوْ مذهب العامة والكثرة الكاثرة؛ التي لا تحصى عددًا من علماء الأمة؛ وقفوا موقفًا مغايرًا؛ فأوّلوا كل ما أوهم ظاهره تمثيلًا أوْ تجسيمًا، فأوّلوا اليد بالقدرة والقوة والنعمة. والإصبع بالأثر، والوجه بالذات، والاستواء على العرش بالهيمنة، والمجيء بمجيء الأمر، والنزول والقرب والمعية: باستجابة الدعاء ومنح النفحات وقرب العلم، ومعية العلم والنصر والتأييد.

ولكلٍ من الفريقين أدلة يعتمد عليها. ومما تجب إليه الإشارة أن من السلف من شارك المؤولِّين في تأويلهم! أيْ أن بعض المواضع والنصوص أجمع السلف والخلف على صرفها عن ظاهرها، وتأويلها بمعانٍ مجازية.

وإذا كان (الفريق الأول) قد عُرِفَ بأنه (مذهب السلف) وهو مذهب الآحاد! والذي ينتمي إليه (ابن تيمية) وتلميذه ابن القيِّم، وغيرهما من الحنابلة.

فإنَّ (الفريق الثاني) ذهب إلى الصرف والتأويل أوْ التفسير المجازي لبعض الأسماء والصفات الإلهية، وقد عُرِفَ بأنه مذهب الخلف، وهو مذهب جمهور الأمة!

وسوف ننقل أدلة الفريقيْن، ونعرض آراءهم، ونترك في نهاية البحث الحكم للقارئ اللبيب، ليعرف أيها أقوى حجة، وأبعد نظرًا، وأقوم قيلا.



(**الفريق الأول**) وهم الحنابلة، وأهل الحديث؛ القائلين بإثبات الصفات كما هي؛ يقول "ابن تيمية" رحمه الله: (... وجملة قول أهل السنَّة وأصحاب الحديث: الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وبما جاء من عند الله، وبما رواه الثقات عن رسول اللهﷺ لا يردون من ذلك شيئًا -إلى أن قال- وأنَّ الله على عرشه كما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ (طه: ٥) وأنَّ له يدين بلا كيف كما قال تعالى: {لِما خلقتُ بيدي} وأقروا أنَّ لله علمًا كما قال: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ (النساء: ١٦٦) ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾(فاطر: ١١)، وأثبتوا السمع والبصر؛ ولم ينفوا ذلك عن الله كما نفته المعتزلة، وقالوا: إنه لا يكون في الأرض خير ولا شر إلاَّ ما شاء الله، وأن الأشياء تكون بمشيئة الله، كما قال: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾(الإنسان: ٣٠) إلى أن قال: ويقولون إن القرآن كلام الله غير مخلوق، ويصدقون بالأحاديث التي جاءت عن رسول اللهﷺ مثل: "إن الله ينزل إلى سماء الدنيا فيقول: هل من مستغفر فأغفر له" كما جاء في الحديث.

ويقرون أن الله يجيء يوم القيامة كما قال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ (الفجر: ٢٢)، وأن الله يقرب من خلقه كيف شاء كما قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ (ق: ١٦) وذكر أشياء كثيرة، إلى أن قال: فهذه جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب. قال الأشعري أيضًا في مسألة الاستواء: قال أهل السنة وأصحاب الحديث: ليس بجسم، ولا يشبه الأشياء، وأنه على عرشه كما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ (طه: ٥)، ولا نتقدم بين يدي الله في القول، بل نقول استوى بلا كيف، وأنه له يدين بلا كيف كما قال تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾(ص: ٧٥) وأن الله ينزل إلى سماء الدنيا كما جاء في الحديث. قال: وقالت المعتزلة: استوى على عرشه بمعنى استولى. وقال الأشعري أيضًا في كتاب الإبانة في أصول الديانة في باب الاستواء

إن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟ قيل: نقول له إن الله مستوٍ على عرشه كما قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ (طه: ٥)، وقال: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ (فاطر: ١٠)، وقال: { ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ﴾ (النساء: ١٥٨)، وقال حكاية عن فرعون: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗا﴾ (غافر: ٣٦، ٣٧). كذب فرعون موسى في قوله إن الله فوق السماوات، وقال الله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ (الملك: ١٦) فالسماوات فوقها العرش، وكل ما علا فهو سماء وليس إذا قال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ يعني جميع السماوات وإنما أراد العرش الذي هو أعلى السماوات ألا ترى أنه ذكر السماوات فقال: ﴿وَجَعَلَ ٱلۡقَمَرَ فِيهِنَّ نُورٗا﴾ (نوح: ١٦)، ولم يرد أنه يملأ السماوات جميعًا ورأينا المسلمين جميعًا يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء لأن الله مستوٍ على العرش الذي هو فوق السماوات؛ فلولا أن الله على العرش لم يرفعوا أيديهم نحو العرش. وقد قال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية: أن معنى استوى استولى وملك وقهر وأن الله في كل مكان وجحدوا أن يكون الله على عرشه كما قال أهل الحق، وذهبوا في الاستواء إلى القدرة؛ فلو كان كما قالوا كان لا فرق بين العرش والأرض السابعة؛ لأن الله قادر على كل شيء والأرض فالله قادر عليها وعلى الحشوش والأخلية؛ فلو كان مستويًا على العرش بمعنى الاستيلاء لجاز أن يقال هو مستوٍ على الأشياء كلها وعلى الحشوش والأخلية، فبطل أن يكون معنى الاستواء على العرش الاستيلاء الذي هو عام في الأشياء كلها، وقد نقل هذا عن الأشعري غير واحد من أئمة أصحابه كابن فورك والحافظ ابن عساكر في كتابه الذي جمعه في تبيين كذب المفتري فيما ينسب إلى الشيخ أبي الحسن الأشعري، وذكر اعتقاده الذي ذكره في الإبانة وقوله فيه: فإنْ قال قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحلولية والرافضة والمرجئة فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون قيل له: قولنا الذي به نقول، وديانتنا التي

ندين بها التمسك بكتاب الله تعالى وسنَّة نبيه ﷺ، وما روي عن الصحابة والتابعين، وأئمة الحديث ونحن بذلك معتصمون، وبما كان عليه أحمد بن حنبل نضر الله وجهه قائلون، ولما خالف فيه مجانبون لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال وأوضح المنهاج وقمع به بدع المبتدعين وزيغ الزائغين وشك الشاكين ورحمة الله عليه من إمام مقدم وكبير مفهم على جميع أئمة المسلمين". جامع الرسائل (١|٩٧-٩٨).



رأي (الفريق الثاني):

هذا الفريق أخذ بتفويض وتأويل الأسماء والصفات، لذلك يرفضون آراء الفريق الأول، ويسمُّونهم(المشبِّهة) و(المجسِّمة)! ويرون أنَّ المنزِّه يكون إمَّا مفوضًا، وإمَّا مؤولا، وأنَّ التفويض والتأويل كانا عند السلف، فهم يفوضون معانيها إلى الله تعالى قاطعين باستحالة ظواهرها أوْ يؤولونها لدفع الناس عن الوقوع في الشبهة، ويرون أن الإثبات الذي يقول به المخالفين محض التشبيه، وادعاؤكم أن من لا يثبت آيات الصفات على ظواهرها ومعانيها الحقيقية معطِّل، فما ذلك إلا سوء فهم، ودعوة جاهرة إلى عقيدة التشبيه.

ويقول المؤولون (الفريق الثاني): إن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ (طه: ٥) ، وهو من آيات الصفات التي يوهِم ظاهرها التشبيه، وإن الذي يؤمن بها ويفوض معناها إلى منزلها مقبول لدينا، والذي يقرؤها ويؤولها إلى معنى يليق بجلاله على ما يقتضيه لسان العرب هو أيضًا مقبول لدينا.

ويقولون أيضًا: يا مشبِّهة أنتم خالفتم منهج السلف في مسألة آيات الصفات، وتعرضتم لفهم معنى هذه الآية حتى تصلوا إلى حد أن تستنبطوا منها أن الله عال على عرشه بذاته علوًا حسيًا، وأن العرش مكانه تعالى.

أمَّا قولكم:«لا نصف الله إلاَّ بما وصف به نفسه». فهذا حق لا ننكره البتة؛

فإنه منصوص عليه في القرآن، وكذا تفسيره بالعلو والارتفاع، بل نقول جهارًا إن من ينكره كافر بلا شك، لكن لا نحمله مثلكم على ظاهره ومعناه الحقيقي المعقول المكيف بالحلول والاستقرار. ما الفائدة في قولكم: نصف الله بما وصف به نفسه من غير تشبيه ولا تعطيل ولا تكييف ولا تحريف" مع قولكم استوى على عرشه بذاته حقيقة (لا مجازا) فقولكم هذا لا يخلصكم من التشبيه.

ويستشهد المؤولون (الفريق الثاني) بما رواه عبد الله بن المبارك، عن أسامة ابن زيد، عن عِكْرِمة، أن ابن عباس؛ سئل عن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾(القلم: ٤٢)، فقال: يوم يكشف عن أمر عظيم، كقول الشاعر: وقامت الحرب بنا عن ساق.

وقال مجاهد: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾، قال: شدة الأمر.

والسؤال: أليس "ابن عباس" هو ترجمان القرآن، وحبر الأمة الأعظم؟ أليس كل هؤلاء الرواة (عبد الله بن المبارك، عن أسامة بن زيد، عن عِكْرِمة) من السلف الصالح؟!

ويستشهدون -أيضًا- بكلام ابن عباس؛ الذي فسَّر الاستواء بالعلو والارتفاع، ويرون أن هذا التفسير أيضًا تأويل؛ لأن العلو يحتمل المعنيين. إذا قلنا: (علا زيد على أقرانه) لا يكاد يفهم أحد أن زيدًا صعد رؤوس أقرانه فوقف عليها، لكن معناها (فاق أقرانه في الرتبة) وإذا قلنا (علا زيد على الفرس) أيْ جلس على ظهره، فالمعنى الأول جائز في حق الله تعالى لائق بجلاله، ويرون أن ابن عباس ما أراد إلاَّ إياه؛ لأنه من المنزِّهين. والمعنى الثاني مستحيل في حقه تعالى، لأنه من لوازم الأجسام.

والحافظ ابن حجر العسقلاني يبطل عقيدة الفريق الأول (العلو الحقيقي) بقوله: "ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محالًا على الله أن لا يوصف

بالعلو؛ لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى، والمستحيل كون ذلك من جهة الحس". الفتح (٦/١٣٦)

وابن جرير الطبري يقول في تفسيره(١/١٩٢) عند تأويل قوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾(فصلت: ١١) ما نصه: والعجب ممن أنكر المعنى المفهوم من كلام العرب في تأويل قول الله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ الذي هو بمعنى العلو والارتفاع هربا عند نفسه من أن يلزمه بزعمه إذا تأوله بمعناه المفهوم كذلك أن يكون إنما علا وارتفع بعد أن كان تحتها إلى أن تأوله بالمجهول من تأويله المستنكر. ثم لمْ ينجُ مما هرب منه، فيقال له: زعمت أن تأويل قوله: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ﴾ أقبل، أفكان مدبرًا عن السماء فأقبل إليها؟ فإنْ زعم أن ذلك ليس بإقبال فعل ولكنه إقبال تدبير، قيل له: فكذلك فقل: علا عليها علو ملك وسلطان لا علو انتقال وزوال.

هكذا أَوَّل ابن جرير (الاستواء) وهو أحد أئمة السلف. أليس هذا تأويلًا صريحًا؟ فكيف تدَّعون بعد هذا أن الله علا على عرشه علوا حسيا؟

إنكم تدَّعون أيضًا أن المخلوقات تنتهي بالعرش وأن العرش منتهى المخلوقات، وليس فوقه شيء سوى سبحانه، ويبطل دعواكم هذه ما يلي:

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في الفتح (٣/٥٢٦) عند شرح حديث: (**إن الله كتب كتابًا لما قضى الخلق أن رحمته سبحانه سبقت غضبه فهو عنده فوق العرش**) ما نصه: "والغرض منه الإشارة إلى أن اللوح المحفوظ فوق العرش".

فإذا شارك اللوح خالقه تعالى في الكون فوق العرش، ألاَ يتعارض هذا مع قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ (الشورى: ١١)، هل ترى أن اللوح شريك لله بوجوده معه فوق العرش؟

ويرى (الفريق الثاني) أنَّ عقيدة الفريق الأول هي عقيدة فرعون، مستشهدين بما قاله الإمام الرازي في تفسيره(١٤/١١٩) ما نصه "إن فرعون لما

طلب حقيقة الإله من موسى عليه السلام ولم يزد موسى على ذكر صفة الخلاقية ثلاث مرات، فإنه لما قال: ﴿ وَمَا رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾(الشعراء : ٢٣) ، ففي المرة الأولى قال: ﴿ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾ (الشعراء : ٢٤) ، وفي الثانية قال: "﴿ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾، وفي المرة الثالثة، قال: ﴿ قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾، ومثل ذلك إشارة إلى الخلاقية، وأما فرعون لعنه الله فإنه قال: ﴿ يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ ﴾(غافر : ٣٦ ، ٣٧) فطلب الإله في السماء، فعلمنا أن وصف الإله بالخلاقية وعدم وصفه بالمكان والجهة دين موسى وسائر جميع الأنبياء. وصفه تعالى بكونه في السماء دين فرعون وإخوته من الكفرة".

كما نقل الحافظ ابن حجر عن الإمام ابن بطال في الفتح (١٣/٤٣٣) ما نصه "لا تعلق للمجسمة في إثبات المكان لما ثبت من استحالة أن يكون سبحانه جسما أو حالًا في مكان. فيكون تأويل الرداء، الآفة الموجودة لأبصارهم المانعة لهم من رؤيته".

ونقل الحافظ الكرماني في الفتح (١٣/٤١٢) ما نصه: قوله "في السماء" ظاهره غير مراد، إذْ الله منزَّه عن الحلول في المكان، لكن لما كانت جهة العلو أشرف من غيرها أضافها إليه إشارة إلى علو الذات والصفات.

ويتساءل (الفريق الثاني): كيف تجرؤون على مخالفة منهج السلف في آيات الصفات، وتخوضون في كشف معانيها، ثم تزيدون في شأن الله تعالى ما تزيدون وتنقصون ما تنقصون وأنتم خلف ستار (إننا أتباع السلف) ولم يقل أحد من أئمة السلف والخلف بأنَّ آيات الصفات وأحاديثها المشكلة على المعنى الذي أراده العرب أو على المعنى الذي أردناه، إنما قالوا: على المعنى الذي أراده الله ورسوله.

١- إن الإمام أبا جعفر الطحاوي لـمَّا تكلم في عقيدته الطحاوية عن إحدى

آيات الصفات المشكلة وهي "﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾(القيامة: ٢٢) قال ما نصه: (وتسنيره على ما أراده الله تعالى وعلمه وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن الرسولﷺ فهو كما قال، ومعناه على ما أراد. لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا. فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله عز وجل ولرسولهﷺ ورد ما أشتبه عليه إلى عالمه).

٢- قال **الإمام النووي** عند ما أشار إلى منهجي السلف والخلف في أحاديث الصفات، أحدهما: وهو قول جمهور السلف وطائفة من المتكلمين، إنه لا يتكلم في تأويلها بل نؤمن أنها حق على ما أراد الله، ولها معنى يليق بها وظاهرها غير مراد. شرح صحيح مسلم(١٧/١٨٣).

٣- قال **الإمام ابن دقيق العيد** في الفتح (١٣/١٨٣) ما نصه: تقول في الصفات المشكلة: إنها حق وصدق على المعنى الذي أراده الله ونسكت.

٤-قال **الحافظ الذهبي** "في سير أعلام النبلاء" (١٦/٩٧) ما نصه: تعالى الله أن يُحدّ أوْ يوصف إلاَّ بما وصف به نفسه أو علمه رسله بالمعنى الذي أراد بلا مثل ولا كيف ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١).

٥- قال **العيني** في "عمدة القاريء" عند شرح حديث القدم: ثم أعلن أن هذه الأحاديث من مشاهير أحاديث الصفات والعلماء فيها على مذهبين أحدهما مذهب المفوضة وهو الإيمان بأنها حق على ما أراد الله، ولها معنى يليق وظاهرها غير مراد وعليه جمهور السلف.

فتلحظ فيما قدمنا أن الواجب علينا في آيات الصفات أن نؤمن بأنها حق على المعنى الذي أراده ونسكت عن مرادها دون أن نخوض في كشفه، كما فعل المجسمة الكرامية أوْ نؤولها إلى المعنى يتفق مع تنزيه الله تعالى.

وهناك كلام نفيس لابن عربي؛ في إبطال مزاعم (الفريق الأول) بأن الله على

العرش حسًا، عند شرح حديث النزول، قال ابن عربي: (تعدى إليه قوم ليسوا من أهل العلم بالتفسير، فتعدوا عليه بالقول النكير، وقالوا (في هذا الحديث دليل على أن الله في السماء على العرش من فوق سبع سموات). قلنا: هذا جهل عظيم، وإنما قال ينزل إلى السماء ولم يقل في هذا الحديث من أين ينزل ولا كيف ينزل.

قالوا: وحجتهم ظاهر قول الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾(طه: ٥). قلنا: وما العرش في العربية؟ وما الاستواء؟

قالوا: كما قال الله تعالى: ﴿لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ (الزخرف: ١٣). قلنا: إن الله تعالى تنزه أن يمثل استواءه على عرشه باستوائنا على ظهور الركائب.

قالوا: كما قال الله تعالى: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ﴾ (هود: ٤٤). قلنا: تعالى الله أن يكون ما لسفينة جرت حتى لمست فوقفت.

قالوا: وكما قال: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾(المؤمنون: ٢٨). قلنا: معاذ الله أن يكون استواءه كاستواء نوح وقومه لأن هذا كله استواء مخلوق بارتفاع وتمكن في مكان واتصال ملامسة. وقد اتفقت الأمة من قبل سماع الحديث ومن بعده على أنه ليس استواؤه على شيء من ذلك فلا يضرب له المثل بشيء من خلقه.

قالوا: قال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ (البقرة: ٢٩). قلنا: تناقضت؛ فتارة تقولون: إنه على العرش فوق السماء ثم تقولون: إنه في السماء لقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ (الملك: ١٦)، وقلتم: «إن معناه على السماء».

قالوا: اجتمع الموحدون على أن يرفعوا أيديهم في الدعاء إلى السماء، ولولا ما

قال موسى: «إلهي في السماء» لفرعون ما قال: «يا هامان ابن لي صرحا». قلنا: كذبتم على موسى ما قالها قط، ومن يوصلكم إليه، إنما أنتم أتباع فرعون الذي اعتقد أن الباري في جهة؛ فأراد أن يرقى إليه بسلّم. واحتجوا بقول أمية بن أبي الصلت، حيث قال:

فسبحان من لا يقدر الخلق قدره ومنْ هو فوق العرش فرد موحد

مليك على عرش السماء مهيمن لعزته تعنو الوجوه وتسجد

وهل يجوز في قضية كهذه؛ أنْ يُستشهد فيها ببيت لشاعر جاهلي؟! مالكم كيف تحكمون!!

والذي يجب أن يعتقد في ذلك أن الله كان ولا شيء معه ثم خلق المخلوقات من العرش إلى الفرش، فلم يتعين بها ولا حدث له جهة منها ولا كان له مكان فيها، فإنه لا يحول ولا يزول قدوس لا يتغير ولا يستحيل) انتهى كلام ابن عربي رحمه الله تعالى.

هذا؛ قد نقل صاحب الرسالة القشيرية قول الإمام جعفر الصادق رضي الله عنه: من زعم أن الله في شيء أو من شيء أو على شيء؛ فقد أشرك! إذْ لو كان على شيء لكان محمولًا، ولو كان في شيء لكان محصورًا، ولو كان من شيء لكان محدثا.



رأي الإمام القرطبي:

قال الإمام القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ (الحديد: ٤): "قد جمع في هذه الآية بين ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ وبين ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ والأخذ بالظاهريْن تناقض. فدلَّ على أنه لابدَّ من التأويل، والإعراض عن التأويل

اعتراف بالتناقض. وقال الإمام الجويني: إن مُحمَّدًا ﷺ ليلة الإسراء لم يكن بأقرب إلى الله عزَّ وجل من يونس بن متى حين كان في بطن الحوت. الجامع لأحكام القرآن (٩/ ٤٦١).

أشار الإمام القرطبي إلى أن ظاهر قوله تعالى: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ يوهِم أنَّ الله متحيز في السماء، وظاهر قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ يوهِم أنه تعالى متحيز في الأرض، وكلاهما مستحيلان، والأخذ بالظاهرين تعارض يصادم القرآن الكريم الذي قال فيه منزله تعالى: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾(فصلت:٤٢). فظاهرهما غير مراد، فوجب تأويلهما إجماليًا كان أو تفصيليا، ولو كان الله تعالى فوق العرش حسًا عندما عرج بالنبيّ ﷺ إلى مكان المناجاة فوق السموات السبع لكان النبيّ ﷺ أقرب إليه تعالى من يونس بن متى عليه السلام. ويؤيد قول الجويني هذا ما قال النبيّ ﷺ لأصحابه: «لا تفضِّلوني على يونس بن متى» ، حيث خص اسمه بالذِّكر دون غيره من سائر الأنبياء في مقام التفضيل، فالقرب بالمسافة متسحيل في حق الله تعالى، لأنه ليس حالًا في مكان ما ، لكان جائز بالعلم والحفظ والعناية.

وقال القرطبي: عند تفسيره: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ بأن السلف قد أثبتوا جهة العلو لله تعالى، ولكن المراد بعلوه وارتفاعه عبارة عن علو مجده وصفاته وملكوته.

وقال القرطبي عند تفسيره قوله تعالى : ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ (الملك:١٦) ما نصه: قال ابن عباس: «أأمنتم عذاب مَن في السماء إنْ عصيتموه» ، وقيل: تقديره أأمنتم من في السماء قدرته وسلطانه وعرشه ومملكته. وخصَّ السماء وإنْ عمَّ ملكه تنبيهًا على أنه الإله الذي تنفذ قدرته في السماء لا من يعظمونه في الأرض. وقيل: هو إشارة إلى الملائكة. وقيل: إلى جبريل وهو الملَك الموكَّل بالعذاب. قيل: ويحتمل أن يكون المعنى: أأمنتم خالق من في السماء أن يخسف

بكم الأرض كما خسفها بقارون. وقال المحققون: أأمنتم من فوق السماء، كقوله: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ (التوبة : ٢) أيْ : فوقها لا بالمساسة والتحيز، لكن بالقهر والتدبير. وقيل: معناه أأمنتم من على السماء، كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ (طه : ٧١) ، أيْ عليها. ومعناه أنه مديرها ومالكها كما يقال: فلان على العراق والحجاز أيْ واليها وأميرها.

والأخبار في هذا الباب كثيرة صحيحة منتشرة مشيرة إلى العلو، لا يدفعها إلاَّ جاهل معاند. والمراد بها توقيره وتنزيهه عن السفل والتحت. ووصفه بالعلو والعظمة لا بالأماكن والجهات والحدود، لأنها صفات الأجسام. وإنما ترفع الأيدي بالدعاء إلى السماء لأن السماء مهبط الوحي، ومنزل القطر، ومحل القدس، ومعدن المطهرين من الملائكة، وإليها ترفع أعمال العباد، وفوقها عرشه وجنته، كما جعل الله الكعبة قبلة للدعاء والصلاة، ولأنه خلق الأمكنة وهو غير محتاج إليها، وكان في أزله قبل خلق المكان والزمان. ولا مكان له ولا زمان. وهو الآن على ما عليه كان. اهـ (الجامع لأحكام القرآن ١٨/٢١٦).

وقال عند تفسيره قوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ﴾ (المعارج : ٤) ما نصه: وقوله: «إليه» ، أيْ إلى المكان الذي هو محلهم، وهو في السماء، لأنها محل بره وكرامته. وقيل: هو كقول إبراهيم: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي﴾ (الصافات : ٩٩) أيْ إلى الموضع الذي أمرني به. وقيل: «إليه» أيْ إلى عرشه.اهـ (الجامع لأحكام القرآن ١٨/٢٤٥).

وقال عند تفسيره قوله تعالى: "﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾(البقرة : ٢٥٥)" ما نصه: وقد حكى الطبري عن قوم أنهم قالوا: هو العلي عن خلقه بارتفاع مكانه عن أماكن خلقه. قال ابن عطية: هذا قول جهلة المجسِّمين وكان الوجه ألاَّ يحكى. (الجامع لأحكام القرآن ٣/٢٧٨).

وقال الحافظ ابن حجر نقلًا عن الكرماني في فتح الباري (١٣/٤١٣) ما نصه: قوله: في السماء، ظاهره غير مراد إذ الله منزه عن الحلول في المكان، لكن لما كانت جهة العلو أشرف من غيرها أضافها إليه إشارة إلى علو الذات والصفات. لأن منهجه في آيات الصفات كلها في الجامع لأحكام القرآن يثبت أنه مؤول ومنزه لله تعالى عن الحلول في المكان، وعرفتم ذلك مما نقلنا من تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ في سورة الحديد، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ في سورة الأعراف، وننقل لكم أيضًا من أقواله ما يؤيد دعوانا.

❖❖❖

صفات الذات .. وصفات الفعل:

يقول ابن حجر في الفتح (١٣/٣٥٦-٣٥٧) "وقد قسَّم البيهقي وجماعة من أئمة السنة جميع الأسماء المذكورة في القرآن وفي الأحاديث الصحيحة على قسمين:

أحدهما: (صفات ذاته) ما اتصف به دون ضده وهو الأظهر كالحياة والقدرة والوجه واليد.

وثانيهما: (صفات فعله) ما اتصف به وبضده وهو الصوب كالرضا والغضب، وتعريف الإمام الرافعي أشمل، وهو قوله: "الصفات الحسية والصفات المعنوية".

وقال: ولا يجوز وصفه إلاَّ بما دلَّ عليه الكتاب والسنَّة الصحيحة الثابتة أو أجمع عليه، ثم منه ما اقترنت به دلالة العقل كالحياء والقدرة والعلم والإرادة والسمع والبصر والكلام من صفات فعله. وكالخلق والرزق والإحياء والإماتة والعفو والعقوبة من صفات فعله. ومنه ما ثبت بنص الكتاب والسنة كالوجه واليد والعين من صفات ذاته، وكالاستواء والنزول والمجيء من صفات فعله، فيجوز إثبات هذه الصفات لثبوت الخبر بها، على وجه ينفي عنه التشبيه. فصفة ذاته لم تزل موجودة بذاته ولا تزال، وصفة فعله ثابتة عنه، ولا يحتاج في الفعل إلى مباشرة.

وكذلك ما قال الإمام الرازي في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾: (إن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ يدل على أنه قبل ذلك ما كان مستويا عليه، وذلك يدل على أنه تعالى يتغير من حال إلى حال وكل من كان متغيرًا كان محدثا، وذلك بالاتفاق باطل ... أن ظاهر الآية يدل على أنه تعالى إنما استوى على العرش بعد أن خلق السماوات والأرض لأن كلمة (ثم) تقتضي التراخي، وذلك يدل على أنه تعالى كان قبل خلق العرش غنيًا عن العرش فإذا خلق العرش امتنع أن تنقلب حقيقته وذاته من الاستغناء إلى الحاجة. فوجب أن يبقى بعد خلق العرش غنيًا عن العرش، ومن كان كذلك امتنع أن يكون مستقرًا على العرش، فثبت بهذه الوجوه لا يمكن حملها على ظاهرها بالاتفاق، وإذا كان كذلك امتنع الاستدلال بها في إثبات المكان والجهة لله تعالى".

كذلك الإمام أبو الحسن الأشعري؛ قد مال إلى أن الاستواء صفة فعل؛ حيث ذهب إلى أن الله جلَّ ثناؤه فعل في العرش فعلًا سمَّاه استواء، كما فعل في غيره فعلًا سمَّاه: رزقًا ونعمة أو غيرهما من أفعاله، ثم لم يكيف الاستواء إلاَّ أنه جعله من صفات الفعل، لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ وثم للتراخي، والتراخي إنما يكون في الأفعال، وأفعال الله تعالى توجد بلا مباشرة منه إياها ولا حركة. كتاب الأسماء والصفات للبيهقي.

كما جمع أبو الحسن الأشعري، في كتابه "رسالة أهل الثغر" من المسائل الاعتقادية ما أجمع عليه أهل القرون الثلاثة المفضلة سلف هذه الأمة، فقال في الإجماع الخامس ما يلي: "ولا يجب أن تكون أعراضًا، لأنه عزَّ وجل ليس بجسم، وإنما توجد الأعراض في الأجسام، وهذا يستحيل عليه (كما لا يجب) أن تكون نفس الباري عز وجل جسمًا أو جوهرا، أو محدودا، أو في مكان دون مكان، أو في غير ذلك مما لا يجوز عليه من صفاتنا لمفارقته لنا".

وقد اتضح مما تقدم أن الاستواء (صفة فعل) وأنَّ صفات فعله تعالى كلها

حادثة متجددة بخلاف صفات ذاته، وهي قديمة قائمة بذاته. فإذا رزق الله أحدًا في ناحية من أنحاء الأرض لا يفهم أحد أعطى مسكة من العقل أن الله يجيء بذاته إلى مكان مرزوقه مباشرة ويعطيه الطعام بنفسه بلا واسطة. وكذا إذا فعل أي شيء من الخلق والإحياء والإماتة والعقاب والثواب وغيرها لا تكون مباشرة بين ذات الله وبين ذات مخلوقه، وكذا الاستواء من أفعاله تعالى فلا مباشرة بين ذات الله وبين عرشه، كما لا تكون المباشرة الذاتية بين الخالق ومخلوقه عند خلقه وبين الرازق ومرزوقه عند رزقه.

ويطرح (المؤولون) سؤالًا وجيهًا على مخالفيهم، قائلين:

قد ثبت أن الاستواء على العرش كان بعد خلق السماوات والأرض بدليل كلمة (ثم). فأين كان الله تعالى في الأيام الستة التي خلق فيها السماوات والأرض وقبل خلقهن وقبل خلق العرش؟ فإذا قلتم: لم يزل الله في الأزل مستويًا على العرش والعرش ما خلا عنه قط، لزم أن يشارك العرش الله تعالى في صفته (القِدم)! الذي لا يختص به إلاَّ هو فهذا باطل بالاتفاق.

وإذا قلتم: استوى على العرش بذاته بعد أن لم يكن مستويًا عليه قبل خلقه، أثبتم لذاته الله (التغير)! وهذا أيضا باطل؛ لأنَّ التغير من صفات الحوادث.

وها نحن نثبت أن الله منزَّه عن المكان بالعقل. قال الشيخ/ سعيد فودة في كتابه "حسن المحاججة في بيان أن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه": ولمَّا خلق الله العالم كيف تقولون إنه خلقه تحته وصار فوقه؟

إذن؛ فالله تعالى بعد أن لم يكن محدودا، جعل نفسه محدودا؟ أيْ ذا غاية ونهاية! ولم يكن له تحت فصار له تحت! ولم يكن في جهة فصار في جهة! ولم يكن في مكان فصار في مكان!

إذن؛ تأثر –سبحانه– بوجود العالم وصار محدودًا وفي مكان وفي جهة ....

إلخ. وهذا في غاية القبح أن جعلتم المخلوق يؤثر في الخالق، فهل تزعمون بعد ذلك أنكم تنزهون الله تعالى؟

كلاًّ! إنكم مشبِّهون، تصفون الله تعالى بصفات النقص، التي يتنزه عن مثلها حتى مخلوقه"!

ونختم هذا الباب، بما قاله الإمام/ جلال الدين السيوطي في الجامع الصغير: "اتفق العقلاء من أهل السنَّة الشافعية والحنفية والمالكية وفضلاء الحنابلة على أن الله تبارك وتعالى منزَّه عن الجهة والجسمية والحد والمكان ومشابهة مخلوقاته".



السؤال: يا شيخ الإسلام! لماذا أجهدتَ نفسك في البحث، حتى أجهدتَ البحث ذاته في مسألة (الأسماء والصفات) حتى بلغ بك التناقض في الكلام مبلغه؟! بلْ وخالفتَ معتقد السلف!

ـ ألستَ أنتَ القائل: "لوْ كانت معرفة هذه المسائل من الدِّين، لكان الواجب على النبيّ أنْ يطالبهم بها، ويبحث عن كيفية اعتقادهم فيها، فلمّا لم يطالبهم بها، بلْ ما جرى حديث من هذه المسائل في زمانه ﷺ، ولا في زمان الصحابة والتابعين؛ علمنا أنه لا يتوقف صحة الإسلام على معرفتها، وإذا كان كذلك: لم يكن الخطأ في هذه المسائل قادحًا في حقيقة الإسلام"؟!

عُقدة ابن تيمية

(أنتم ملح الأرض، ولكن إذا فسد الملح فبماذا يملح؟ لا يصلح بعد لشيء، إلاَّ أنْ يطرح خارجًا ويداس من الناس).

(متى: ١٣)



لا يشكُ مسلمٌ في أن الله موجودٌ بلا كيفٍ ولا مكانٍ ولا جهةٍ، فقد قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾(الشورى١١) ، وقال: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ (الإخلاص٤) ، وقال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾(مريم٦٥) ، والآيات في تنزيه جل وعلا عن مشابهة خلقِه كثيرة.

وفي الحديث الذي رواه أُبيُّ بن كعب عن رسول اللهﷺ: [لا فكرة في الرب] ومعناه: معرفة الله لا تُطلب بالتصوّر، لأنَّ الله تعالى خالق كل شيء فلا يشبه شيئًا من العلويات ومن السفليات، ولا يوصف بأوصاف الخلق كالشكل واللون والتغير والمكان والحد والجهة والعجز وسائر صفات الخلق وقد قال بذلك أئمة المذاهب الأربعة. وقال الصحابي الجليل أُبيّ بن كعب: [إليه تنتهي أفكار العباد فلا تصل إليه] .

وقال الإمام أبو جعفر الطحاوي في عقيدته التي سماها عقيدة أهل السنَّة والجماعة: [ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر]. وفيها قال: [تعالى الله عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات].

وقال الإمام/ عليّ كرم الله وجهه: [من زعم أن إلهنا محدود فقد جهل

الخالق المعبود].

وقال الإمام/ ذو النون المصري: [مهما تصورت ببالك فالله بخلاف ذلك].

وقال الإمام/ زين العابدين علي بن الحسين؛ في "الصحيفة السجادية": [أنت الله الذي لا تحد].

وقال الإمام/ الشافعي: [إنه تعالى كان ولا مكان فخلق المكان وهو على صفة الأزلية كما كان قبل خلقه المكان لا يجوز عليه التغيير في ذاته ولا تبديل في صفاته] كما نقله عنه الزبيدي في كتابه (إتحاف السادة المتقين) وقال أيضًا: [المجسم كافر] رواه السيوطي.

وقال ابن حمدان الحنبلي في "نهاية المبتدئين في أصول الدين" صـ٣١ من باب "معرفة الله تعالى": (لا يشبه شيئًا ولا يشبهه شيء، ومن شبهه بخلقه، وكذا من جسَّم، أوْ قال: إنه جسم لا كالأجسام؛ فقد كفر). وقد ذكره الإمام أحمد بن حنبل.

وقال الإمام/ أحمد: (لا يوصف الله تعالى بأكثر مما وصف به نفسه، فمن اعتقد أن الله سبحانه- جسم من الأجسام وأعطاه حقيقة الجسم من التأليف والانتقال فهو كافر؛ لأنَّ الله -عزَّ وجل- يستحيل وصفه بهذه الصفات).

وكلام العلماء في تنزيه الله عن الشبيه والمكان والجسم بحث طويل، فتنزيهه تعالى أقره القرآن الكريم، والسنَّة المطهرة، وإجماع العلماء سلفهم وخلفهم.



لم يبقَ سوى (ابن تيمية) الذي قال بما يفيد التجسيم والتشبيه -تعالى الله عن ذلك- فمن أقواله:

١- في "مجموع الفتاوى" المجلد الرابع ص٧٩ قال: [وأكثر أهل الحديث يصفونه باللمس].

ثم زاد الطين بلة؛ فقال في الصفحة ذاتها: [وطائفة من نظار المثبتة وصفوه بالأوصاف الخمس من الجانبين].

والصفات الخمس هي الحواس الخمس، فما كان يحق لابن تيمية أن يتجرأ هذه الجرأة السافرة!

٢- وقال في "مجموع الفتاوى" المجلد الرابع ص٣٧٤: [فقد حدث العلماء المرضيون وأولياؤه المقبولون أن مُحمَّدا رسول اللهﷺ يُجلسه ربه على العرش معه]ا.هـ

٣- وفي المجلد الخامس ص ٥٥٦ قال عن الله تعالى: [كونه فوق العرش ثبت بالشرع المتواتر وإجماع سلف الأمة مع دلالة العقل ضرورة ونظرًا أنه خارج العالم فلا يخلو مع ذلك إمَّا أن يلزم أن يكون مماسا أو مباينا أو لا يلزم، فإنْ لزم أحدهما كان ذلك لازمًا للحق ولازم الحق حق وليس في مماسته للعرش ونحوه من محذور كما في مماسته لكل مخلوق من النجاسات والشياطين وغير ذلك]ا.هـ.

لا أظنُّ أحدًا يمكن أن يتجرأ على ربه بهذه الجرأة!

ثم يقول ما نصه: [فإن تنزيهه عن ذلك إنما أثبتناه لوجوب بعد هذه الأشياء عنه وكونها ملعونة مطرودة لم نثبتها لاستحالة المماسة عليه وتلك الأدلة منتفية من مماسته للعرش ونحوه كما روي من مس آدم وغيره وهذا جواب جمهور أهل الحديث وكثير من أهل الكلام] ا.هـ.

٤- وانظروا كيف هو مستعد للكذب على الله تعالى ليدافع عن تشبيهه فها هو يقول في كتابه "بغية المرتاد" المسمى بالسبعينية ص ١٧٨: [قال تعالى:

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ فنزه ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ فشبه وهي أعظم آية أنزلت في التنزيه ومع ذلك لم تخل عن التشبيه].

وقال في ذات الصفحة: [وبها جاءت الشرائع فنزَّهت وشبَّهت].

انظر كيف نسب التشبيه إلى الشرائع السماوية؟

٥- وقد أجهد نفسه في كتابه "شرح حديث النزول" حتى أجهدَ البحث ذاته، وتعسف في ما لا يقل عن خمس صفحات متتالية؛ لإثبات لفظ (الجسم) إلى الله جلَّ ثناؤه (٢٣٧ - ٢٤١).

٦- وقال في كتابه "شرح حديث النزول" ص ٤٠٠: [وإذا كان قعود الميت على قبره ليس هو مثل قعود البدن فما جاءت به الآثار عن النبيّ ﷺ من لفظ القعود والجلوس في حق الله تعالى].

وهنا تجرأ ونسبَ الجلوس والقعود إلى الله تعالى، بلْ نسب قوله هذا إلى الآثار النبوية!! مع أنه لم يرد فيها ذلك.

٧- وقال في كتابه الذي سماه [بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية] الجزء الثاني صفحة ٥٥٥: [وطوائف كثيرة من أهل الكلام والفقه يقولون بل هو مماس للعرش ومنهم من يقول هو مباين له ولأصحاب أحمد ونحوهم من أهل الحديث والفقه والتصوف في هذه المسألة ثلاثة أقوال منهم من يثبت المماسة كما جاءت بها الآثار]. وما منهم من أحد أثبتها.

٨- وفي نفس الكتاب الجزء الأول صفحة ٥٧٣: [فهؤلاء الأئمة المذكورة في إسنادهم من أجل الأئمة وقد حدثوا به هم وغيرهم ولم ينكروا ما فيه من قوله: [من ثِقَل الجبار فوقهن] فلو كان هذا القول منكرًا في دين الإسلام عندهم لم يحدثوا به على هذا الوجه].

وهذا رواية شاذة، لمْ تأتِ من طريق معلوم. لكن ابن تيمية يعتمد مثل هذه الروايات الغريبة والمستهجنة، مادامت تعضِّد رأيه! لكن لوْ جاء غيره برواية ضعيفة؛ لأقام عليه الدنيا وأقعدها!

٩- وقال في ص ٥٦٨: [وقد بلغنا أنهم حين حملوا العرش وفوقه الجبار بعزته وبهائه ضعفوا عن حمله واستكانوا وجثوا على ركبهم حتى لقنوا [لا حول ولا قوة إلا بالله] فاستقلوا به بقدرة الله وإرادته ولولا ذلك ما استقر به العرش ولا الحملة ولا السموات والأرض ولا من فيهن].

ثم يستطرد –باستخفاف– قائلًا: [فكيف تنكر أيها النفاج أن العرش يقله والعرش أكبر من السماوات السبع والأراضين السبع ولو كان العرش في السماوات والأراضين ما وسعته ولكنه فوق السماء السابعة].

بعد كل هذا اللجاج من تجسيم وتشبيه للذات العليَّة؛ يناقض نفسه ويكفِّر المجسم والمشبه فيقول في رسالته المسماة "الفتوى الحموية الكبرى" ص ٤ ما نصه: [بل أكثر أهل السنة من أصحابنا وغيرهم يكفِّرون المشبِّهة والمجسِّمة].

معذرةً أيها الشيخ الجليل؛ ما هكذا تورد الإبل! فالانتصار للرأي، لا يكون بالمغالبة، ولا بالتلفيق، والتدليس، ولا بالتعسف، ولا بكثرة حشد الآراء، وفهم النصوص على غير وجهها!

الحق أقول: إنَّ عقدة ابن تيمية تتمحور حول (المجاز)!

فإنه قد أنكر وقوع (المجاز) في القرآن الكريم، ولم يتراجع عن رأيه، بلْ أصرَّ واستكبر استكبارًا ... فجنى ثمرة عناده؛ فناقض نفسه كثيرا، واضطرب اضطرابًا شديدًا، في كثير من القضايا التي ناقشها مع الأشاعرة، والمعتزلة، والصوفية، والفلاسفة، والمناطقة، وغيرهم!

لكن بعدما تراجع تلميذه (ابن القيِّم) عن رأيه في إنكار المجاز، وأقرَّ بإثباته

في كتاب (**الفوائد**) فقد بطلتْ مزاعم شيخه، وسقطت دعاواه! بلْ إنَّ هذا الكتاب أجهز على أكثر من ٨٠٪ من كتابات ابن تيمية، وأتى عليها من قواعدها!

فوا حسرتاه على قناطير الكتب المقنطرة؛ التي صارت هباءً منثورا !!

فناء النّار وزوالها

"لا يكون الإنسان لله وليًا إلاّ على طريقة الإمام أحمد، وعقيدة جمهور أئمة المسلمين كأبي حنيفة ومالك والشافعي وجعفر الصادق والجنيد وأبي الحسن الأشعري"!

الإمام/عبد القادر الجيلاني



منذ زمنٍ بعيد؛ اختلف العلماء في بيان الموقف من بقاء النار وخلودها، أمْ زوالها وفنائها؟!

الاعتقاد السائد والمستقر عند جمهور المسلمين؛ أنَّ عذاب النَّار أبدي بالنسبة للكفَّار الذين ماتوا على كفرهم مُصرِّين، وأنَّ النار لا تفنى أبدا، شأنها شأن الجنة ونعيمها. وهو رأي سلف الأمة، وأئمتها، وسائر المسلمين على هذا الاعتقاد.

لكن (ابن تيمية) وتلميذه (ابن القيم) لهما رأي آخر؛ خالفا فيه جمهور المسلمين، وهو أنَّ النار ليست أبدية، وأنها ستفنى يومًا بمشيئة الله وأمره، وأنها سيأتي عليها زمن لا يكون فيها أحد.

فما حجة هؤلاء وأولئك؟ وأيّ الرأيَيْن أرجح؟ وأيهما للصواب أقرب؟!

(الفريق الأول) القائلون بأبدية النار وخلودها؛ هم أهل الديانات السماوية جميعًا، وكذلك جمهور الأمة سلفًا وخلفًا، وشواهدهم في ذلك؛ تلك الآيات

المتواترة في القرآن المجيد، إلى جانب الأحاديث النبوية، التي لا حصر لها. لذلك لن ننقل آراءهم في هذا المقام!

أمّا (الفريق الآخر) الذي ذهب إلى القول بفناء النار، فهم قلة قليلة، فممن رأوا هذا الرأي (الجهمية) وابن برهان -وهو من علماء القرن الخامس، وابن تيمية، وغيرهم ممن أخذ بهذا الرأي، مخالفين سلف الأمة وأئمتها.

وقد نقل (ابن تيمية)عن الأشعري، الخلاف في أفعال الله، هل لها آخر أمْ لا آخر لها؟ حيث ذكر الأشعري كلام الجهمية؛ وهو قولهم بأن لها آخرًا، وهذا هو الذي بنوا عليه مذهبهم في أنَّ الجنة والنار تفنيان، ويفنى أهلهما، حتى يبقى الله -سبحانه- آخرًا لا شيء معه.

لكن؛ هناك جماعة من الناس، رأتْ أنَّ (ابن تيمية) يميل إلى القول بفناء النار، لكنه لا يصرِّح بذلك، وقالوا بهذا القول لمّا وقفوا على أقوال له تنص على فناء النار، وأنَّ مجمل كلامه يشعر بأنه يرتضي هذا القول، وإنْ لم يصرِّح به، مع وقوفهم على أقوال له أخرى تدل على أنه يرى أبدية النار، فحكمتْ طائفة منهم بميل ابن تيمية إلى القول بفناء النار.

بينما رأتْ طائفة أخرى أنه رحمه الله ظلّ مذبذبًا بين هذا وذاك!

لكن هناك طائفة ممن يتمذهبون بمذهبه (الخَلَفيين) أنكروا ذلك! بزعم أن ابن تيمية لا يخالف اتفاق الأمة، ولا يخرج عن رأيهم في هذه المسألة ولا في غيرها. وقد أتوا بنصوص وفقرات مختلفة من كتبه تؤيد ما ذهبوا إليه. لكن هذا الفريق يغض الطرف، ويتناسى كتابه (الرد على من قال بفناء الجنة والنار) وتوجد منه نسخة بدار الكتب المصرية، ونسخة أخرى بالمكتب الإسلامي ببيروت! وقد بسط رأيه جليًا، وقدَّم كثيرًا من الأدلة على صحة رأيه! وربما يكون عذرهم أنهم لمْ يسمعوا عن الكتاب، حتى ظنَّ البعض أن الردود على ابن تيمية؛ كانت ردودًا على (ابن القيم) في (حادي الأرواح) الذي نقل فيه أغلب كتاب ابن تيمية!

ولا ننسى أن الإمام الصنعاني (ت- ١١٨٢هـ) قد ردَّ على ابن تيمية، بكتاب (رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار) تحقيق الألباني. يقول الصنعاني: (استدلَّ شيخ الإسلام على سعة رحمة الله تعالى، وأنها أدركتْ أقوامًا ما فعلوا خيرًا، وساق أحاديث دالة على أن الرحمة أدركتْ من كان من عصاة الموحدين..). وتساءل الصنعاني، قائلًا: "كيف يقول ابن تيمية ولوْ قدِّر عذاب لا آخر له لم يكن هناك رحمة البتة! فكأنَّ الرحمة عنده لا تتحقق إلاَّ بشمولها للكفار المعاندين الطاغين! أليس هذا من أكبر الأدلة على خطأ ابن تيمية وبعده هو ومَنْ تبعه عن الصواب في هذه المسألة الخطيرة؟

كما ذكر الصنعاني بعض الأدلة التي استشهد بها ابن تيمية، منها: حديث الرجل الذي أوصى أهله أن يحرقوه إذا مات، وأحاديث أخرى.



وإليكم بعض النصوص الواردة في كتاب ابن تيمية حول هذه المسألة، التي تقول بفناء النار، وهي جليَّة كالشمس في ضحاها، والقمر إذا تلاها !

من هذه النصوص، قوله: (لمْ أجد نقلًا مشهورًا عن أحد من الصحابة يخالف ذلك، بلْ أبو سعيد وأبو هريرة، هما رويا حديث ذبح الموت، وأحاديث الشفاعة، وخروج أهل التوحيد، وغيرهما، قالا في فناء النار ما قالا)، وقال: (لكن إذا انقضى أجلها، وفنيتْ كما تفنى الدنيا، لمْ يبقَ فيها عذاب).

وقال: (وحينئذ، فيحتج على فنائها بالكتاب والسنَّة، وأقوال الصحابة - مع أن القائلين ببقائها ليس معهم كتاب، ولا سنة، ولا أقوال الصحابة..).

وقال ابن تيمية أيضًا: والفرق بين بقاء الجنة والنار: شرعًا وعقلًا، فأمَّا شرعًا فمن وجوه عديدة، ثم ذكر ثمانية أوجه شرعية، ولم يذكر الأوجه العقلية!

ومن هذه النصوص التي دلَّل بها على بقاء الجنة، وزوال النار:

أولًا: أن الله أخبر ببقاء نعيم الجنة ودوامه، وأنه لا نفاد له ولا انقطاع في غير موضع من كتابه، كما أخبر أن أهل الجنة لا يخرجون منها، وأمَّا النار وعذابها فلم يخبر ببقاء ذلك، بلْ أخبر أن أهلها يخرجون منها.

الثاني: أنه أخبر بما يدل على أن عذابِ النار، ليس بمؤبد في عدة آيات.

الثالث: أن النار لم يذكر فيها شيء يدل على الدوام.

وقال أيضًا: فإذا قدّر عذاب لا آخر له، لم يكن هناك رحمة البتة!

وهنا يلاحظ أنَّ ابن تيمية كان يظن صحة الآثار الواردة عن بعض السلف في فناء النار، ولذا حاول توجيه دلالة الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية إلى معنى الآثار التي ظنَّ صحتها.



خلاصة رأي ابن تيمية؛ أنَّه قال ببقاء الجنة، وزوال النار وفنائها صراحة في كتابه (الرد على مَن قال بفناء الجنة والنار) وهذا الكتاب قائم على مناظرة وحوار، ذكر فيه أدلّة الفريقيْن، ورجَّح أدلة القائلين بفناء النار، بلْ عرضها عرضًا يوحي بجلاء بأنه منهم، وعلى خلاف مع الفريق الآخر! وأوضح أنَّ القائلين بفناء النار؛ يحتجون بالكتاب، والسنَّة، وأقوال الصحابة، أمَّا القائلين ببقائها؛ فليس معهم كتاب ولا سنَّة، ولا أقوال الصحابة!

ولوْ لمْ يقل ذلك، فما الداعي إلى رد العلماء عليه في عصره، وبعد عصره؟!

كما أنَّ تلميذه ابن القيم أيده في القول بفناء النار، هو الذي نقل أغلب أجزاء كتابه (الرد على من قال بفناء الجنة والنار) في كتاب (شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة التعليل) من صفحة ٢٥٢ إلى صفحة ٢٦٤! وكتاب (حادي الأرواح) من ص ٢٥٤- ٢٨٠، وهو الكتاب الذي نقل فيه كثيرًا من كتاب ابن تيمية (الرد على من قال بفناء الجنة والنار) يعني أنه أيقن بهذا الرأي

بعدما سأل شيخه عن هذه المسألة، خاصة أنه كان راويته، ولسان حاله، وترجمان أفكاره. كما أنَّه معروف عنه لا يقول رأيًا مستقلًا من عند نفسه، إنما آراؤه تأييد وتأكيد لآراء شيخه في الغالب، وربما فصَّلها، وشرحها، ودلَّل عليها أكثر من شيخه!

❖❖❖

أدلَّة (ابن القيِّم) على فناء النَّار:

لقد تعرض (ابن القيِّم) لمسألة دوام النار وأبديتها أمْ فنائها، في كتابيْن، هما:

"شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة التعليل"، و"حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح". فلمْ يقل بفنائها فحسب ما قال شيخه؛ بلْ ذهب إلى أنَّ أهلها يدخلون بعد ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار!! وذلك واضح كل الوضوح في الفصول الثلاثة التي عقدها ابن القيم لهذه المسألة الخطيرة في كتاب "حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح".

وخلاصة ما ذكره ابن القيِّم في كتابيْه، يتلخص فيما يلي:

أولًا: ذَكَر في أبدية النار أوْ فنائها سبعة أقوال، أفاض القول في سابعها وهو: أن للنار أمدًا تنتهي إليه، ثم يفنيها ربها وخالقها تبارك وتعالى. وقد أيَّد هذا القول بوجوه عديدة -على لسان أصحابها- منها:

١ . أن الله تعالى أخبر في ثلاث آيات عن النار بما يدل على عدم أبديتها:

أ- (الآية: ٢٣) من سورة النبأ: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحۡقَابًا﴾(النبأ: ٢٣). فتقييد لبثهم فيها بالأحقاب؛ يدل على مدة مقدَّرة يحصرها العدد، لأن ما لا نهاية له لا يقال فيه: هو باق أحقابًا، وقد فهم ذلك من الآية الصحابة -وهم أفهم الأمة لمعاني القرآن.

ب- (الآية: ١٢٨) من سورة الأنعام: ﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾.

جـ- (الآية: ١٠٧) من سورة هود: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾. وقال بعدها في الجنة وأهلها: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۖ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ (الآية: ١٠٨). ولولا الأدلة القطعية الدالة على أبدية الجنة ودوامها، لكان حكم الاستثناءين في الموضعين واحدًا. كيف؟ وفي الآيتين من السياق ما يفرق بين الاستثناءين فإنه قال تعالى في أهل النار: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ فعلمنا أنه تعالى يريد أن يفعل فعلًا لم يخبرنا به، وقال في أهل الجنة: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ فعلمنا أن هذا العطاء والنعيم غير مقطوع عنهم أبدًا - وسنذكر ما قاله الصحابة في الاستثناء.

٢. هذا القول منقول عن عدد من الصحابة والتابعين وجلّة الأئمة:

فمن الصحابة:

عمر رضي الله عنه قال: "لو لبث أهل النار في النار عدد رمل "عالج" لكان لهم يوم يخرجون فيه".

وابن مسعود رضي الله عنه قال: "ليأتينَّ على جهنم زمان تخفق أبوابها ليس فيها أحد وذلك بعدما يلبثون فيها أحقابًا".

وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه روي عنه نحو ذلك.

وأبو هريرة قال: "أمّا الذي أقول: إنه سيأتي على جهنم يوم لا يبقى فيها أحد وقرأ: (فأما الذين شقوا..) الآيتين. ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ

فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ (هود: ١٠٦،١٠٧).

وأبو سعيد الخدري قال في آية ﴿ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ﴾: "أتت على كل آية وعيد في القرآن"!

وابن عباس قال في الآية ﴿ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ﴾ "استثنى الله، وأمر النار أن تأكلهم".

ومن التابعين وأئمة السلف:

الشعبي قال: "جهنم أسرع الدارين عمرانا، وأسرعهما خرابًا".

وأبو مجلز قال عن النار: "جزاؤه، فإن شاء الله تجاوز عن عذابه".

وإسحاق بن راهويه -وقد سئل عن آية هود- قال: "أتت هذه الآية على كل وعيد في القرآن".

٣-دلَّ العقل والنقل والفطرة على أن الربّ تعالى حكيم رحيم:

والحكمة والرحمة؛ تأبيان بقاء هذه النفوس في العذاب أبد الآباد، وقد دلت النصوص والاعتبار على أنَّ ما شرعه الله وقدَّره من العذاب والعقوبات في الدنيا، إنما هو لتهذيب النفوس وتصفيتها من الشر الذي فيها، ولحصول مصلحة الزجر والاتعاظ، وقطع النفوس عن المعاودة -وغير ذلك من الحكم- وفي القرآن والسنة ما يدلنا على أن جنس الآلام إنما هو لمصلحة الإنسان " ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ ﴾" (التوبة: ١٢٠). إلخ، "﴿ وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾" (آل عمران: ١٤١).إلخ، ورب الدنيا والآخرة واحد، وحكمته ورحمته موجودة في الدارين، بل رحمته في الآخرة أعظم؛ فقد ورد في الصحيح: أن رحمته في الدنيا جزء من مائة جزء من رحمته في الآخرة، فإذا كان العذاب في هذه الدار رحمة بأهله ولطفًا بهم ومصلحة لهم، فكيف في الدار التي تظهر فيها مائة رحمة، كل رحمة طباق ما بين السماء والأرض؟

وليس لله غرض في العذاب كما قال تعالى: " ﴿ مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ ﴾ (النساء: ١٤٧). كما أنه لا يفعله سدى، وإذنْ فلابدَّ من حكمة ومصلحة تعود على عباده، وهي إمَّا مصلحة أحبائه وأوليائه بتمام نعيمهم وبهجتهم بما يفعله في أعدائه وأعدائهم، وإمَّا مصلحة الأشقياء ومداواتهم، أوْ لهذا ولهذا. وعليه؛ فالتعذيب مقصود لغيره، قصد الوسائل لا قصد الغايات، والمقصود من الوسيلة إذا حصل على الوجه المطلوب زال حكمها. ونعيم أهل الجنة ليس متوقفًا في أصله ولا كماله على استمرار عذاب أهل النار ودوامه، ولو كان أهل الجنة أقسى خلق الله لرقُّوا لحال أعدائهم بعد طول العذاب. ومصلحة الأشقياء ليست في الدوام واستمرار العذاب، وإن كان في أصل التعذيب مصلحة لهم.

٤ - أخبر الله تعالى أن رحمته وسعتْ كل شيء:

وأنَّ رحمته سبقت غضبه، وأنه كتب على نفسه الرحمة، فلابدَّ أن تسع رحمته هؤلاء المعذَّبين، فلو بقوا في العذاب إلى غير غاية لم تسعهم رحمته، وهذا ظاهر جدًا، والثابت أن رحمته لابدَّ أن تنتهي حيث ينتهي العلم كما قالت الملائكة: ﴿ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا ﴾(غافر: ٧).

وقد تسمى الله بالغفور الرحيم، ولم يتسمَّ بالمعذِّب ولا بالمعاقِب، بلْ جعل العذاب والعقاب في أفعاله: " ﴿ نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّ عَذَابِى هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ ﴾ (الحجر: ٤٩، ٥٠). وغيرها من الآيات، فإنه يتمدح بالعفو والمغفرة والرحمة والحلم... إلخ ويتسمى بها، ولم يتمدح بأنه المعاقب ولا الغضبان ولا المنتقم إلاَّ في الحديث الذي فيه تعديد الأسماء الحسنى ولم يثبت.

٥ -يوضح هذا أن الله لم يخلق الإنسان عبثًا ولم يخلقه ليعذبه:

وإنما خلقه ليرحمه، ولكن اكتسب موجب العذاب بعد خلقه له، فتعذيبه ليس هو الغاية، وإنما تعذيبه لحكمة ورحمة، والحكمة والرحمة تأبيان أن يتصل عذابه سرمدًا إلى غير نهاية، أما الرحمة فظاهر، وأما الحكمة فلأنه إنما عذب على أمر طرأ على الفطرة وغيرها، ولم يخلق عليه من أصل الخلقة، لأن الله خلق عباده حنفاء، ولم يخلق للإشراك ولا للعذاب. بل خلق للعبادة والرحمة ولكن طرأ عليه موجب العذاب فاستحق العذاب، وذلك الموجب -وهو الكفر- لا دوام له فكيف يكون موجبه دائمًا؟

٦-أهل السنة على أنه يجوز تخلف الوعيد:

بلْ إنَّ إخلافه كرم وعفو وتجاوز يمدح الرب تعالى به، ويثني عليه به، لأنه حقه، والكريم لا يستوفي حقه فكيف بأكرم الأكرمين؟ واستشهد ابن القيم لذلك بآثار وأشعار. هذا في وعيد مطلق، فكيف بوعيد مقرون باستثناء معقب بقوله: (إن ربك فعال لما يريد)؟ ولهذا قالوا: أتت على كل وعيد في القرآن.

ثانيًا: فنَّد ابن القيم الأدلة التي استند إليها القائلون بدوام النار، وأهمها:

١ - الآيات التي دلت على خلود الكفار وتأبيدهم في النار، وقد قال: إنَّ ذِكر الخلود والتأبيد لا يقتضي عدم النهاية، والخلود هو المكث الطويل كقولهم: قيد مخلد والتأبيد في كل شيء بحسبه، فقد يكون لمدة الحياة، ولمدة الدنيا. وقد ورد النص بالخلود على بعض الكبائر من الموحدين وقيد في بعضها بالتأبيد، كما في قاتل المؤمن عمدًا: ﴿فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾(النساء: ٩٣). وكما في قاتل نفسه: "فحديدته في يده يتوجأ بها في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبدًا".

٢ - الآيات التي دلَّت على عدم خروجهم منها: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ (البقرة: ١٦٧). ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾(الحجر: ٤٨). ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾
[illegible] إلى آخر تلك الآيات [illegible] قال: إن إطلاقها [illegible]

التقييد بالاستثناء بالمشيئة، فيكون من باب تخصيص العموم، وكأن هذا قول بعض السلف في آية هود: أتت على كل وعيد في القرآن.

والذي صححه ابن القيم أن هذه الآيات على عمومها وإطلاقها، فهم باقون فيها لا يخرجون منها ما دامت باقية، ولكن ليس فيها ما يدل على أن نفس النار دائمة بدوام الله لا انتهاء لها، وفرق بين أن يكون عذاب أهلها دائمًا بدوامها، وبين أن تكون هي أبدية لا انقطاع لها، فلا تستحيل ولا تضمحل.

٣- الإجماع؛ قال ابن القيم: وإنما يظن الإجماع في المسألة من لم يعرف النزاع، وقد عرف النزاع فيها قديمًا وحديثًا، كيف وقد نقل عن الصحابة والتابعين التصريح بخلاف ما يدعون؟

ثالثًا: بعد هذا كله مال ابن القيم إلى التفويض في المسألة إلى مشيئة الله فلا جزم بفناء النار، كما لا جزم بدوامها. قال في شفاء العليل: وأنا في هذه المسألة على قول أمير المؤمنين عليّ؛ فإنه ذكر دخول أهل الجنة الجنَّة وأهل النار النَّار، ووصف ذلك أحسن صفة ثم قال: ويفعل الله بعد ذلك في خلقه ما يشاء، وعلى مذهب ابن عباس حيث يقول: لا ينبغي لأحد أن يحكم على الله في خلقه ولا ينزلهم جنة ولا نارا. ذكره في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ (الأنعام: ١٢٨)، وعلى مذهب أبي سعيد الخدري حيث يقول: انتهى القرآن كله إلى هذه الآية: (﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ (هود: ١٠٧)، وعلى مذهب قتادة حيث يقول: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ (هود: ١٠٨) الله أعلم انشياه: علام وقعت؟، وعلى مذهب ابن زيد حيث يقول: أخبرنا الله بالذي يشاء لأهل الجنة فقال: (﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ (هود: ١٠٨) ولم يخبرنا بالذي يشاء لأهل النار.

والقول بأن النَّار وعذابها دائمان بدوام الله خبر عن الله بما يفعله، فإنْ لم

يكن مطابقًا لخبره عن نفسه بذلك كان قولًا عليه بغير علم، والنصوص لا تفهم ذلك، والله أعلم.



أخيرًا؛ لا أجدُ ما أقوله في هذا الصدد سوى: سلام على العلماء في العالَمين!

فهذه آراؤهم، وهذه اجتهاداتهم بحسب ما توافر لديهم من عِلم، وبحسب ما فتح الله به عليهم من خزائن علمه ... ربما أصاب الشيخان (ابن تيمية وتلميذه)! وربما جانبهما الصواب!

لكن الذي أعرفه جيدًا؛ أنَّ الله سبحانه لا يحرم المجتهِد الأجر والمثوبة؛ تقديرًا لجهده، وتكريمًا لعقله ... وذلك بخلاف تلك الخراف الضالة، والقطعان الشاردة؛ التي ابتُلِيتْ بها الأمة .. فعطَّلوا عقولهم، وأصمَّوا آذانهم، واستغشوا ثيابهم، وأصرُّوا واستكبروا استكبارا !

السياسة الشرعية

"الحاكم إذا اطمأن إلى أنَّ أظافره لن تقلَّم؛ مضى في بطشه لا يخشى أحدًا، وما يغريه بالظلم إلاَّ أمن العقاب"!

الشيخ/ محمد الغزالي



على الرغم من كثرة كتب الفقه التي ألَّفها الفقهاء؛ إلاّ أنها تجمَّدتْ في مسائل هامشية، يتعلمها الناس بداهةً بالمعايشة، فلا تحتاج إلى تلك القناطير المقنطرة من الشروح والحواشي، والتقعيد والتنظير، والنقل والجمْع والشرْح، والتفريع على الأصول، والاختصار والاعتصار، والاستدلال والانتصار؛ مثل: مسائل الولائم وأحكام المولود، والرضاعة، والحجامة، والرقى والأحجبة، والجوارب والنقاب، والحيْض والنفاس، وأحكام الغُسْل، والجنائز، والطهارة، ونواقض الوضوء، وغير ذلك مما يدخل ضمن فقه دورات المياه! وأهملوا القضايا الجوهرية التي تقوم عليها شؤون العباد والبلاد، ومصالح الدِّين والدنيا؛ كالتعليم، والاقتصاد، والفلك، والبيئة، والعمران، والسياسة الشرعية، وغيرها؛ مما أصاب الحياة باضطرابات وأزمات وكوارث لا تنتهي .. فعشَّشَ الظلم، وباض الطغيان، وفرخ الاستبداد، وتغولتْ أنظمة الجور، وطفحت بالطغاة الحاكمين بأمرهم!



حتى الفقيه الكبير (ابن تيمية) عندما فتح الله عليه، وشرح صدره لفتح هذه القضية الكبرى، والمعركة الأزلية، والمرض المزمن؛ للتحذير من أنظمة

الجوْر والاستبداد، لاسيما أنه تلظى بنيرانها، كما تلظى سابقوه ولاحقوه؛ وألَّف كتابه (السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية) وهو عبارة عن رسالة صغيرة موجزة، لم يتوسّع فيها كعادته في الاستطراد وكثرة الاستدلال والحشد الرهيب من النقول والأدلة، التي تبلغ عدة مجلدات في بعض المسائل! ولمْ يحاول -رضي الله عنه- أن يشخِّص الداء، أوْ يضمِّد ذلك الجرح النازف، ولمْ نسمعه يصرخ بأعلى صوته كما فعل في معاركه مع الصوفية والأشاعرة والمعتزلة، وغيرها من الفِرق والمذاهب؛ التي ربما اختلف معها في تأويل كلمة، أوْ تفسير مسألة، أوْ ترتيب أولويات، أوْ غير ذلك مما يستوي العلم به والجهل!

لقد تحدث -رحمه الله- في كتابه (السياسة الشرعية) عن اختيار الأمثل من أمراء الأجناد ومقدّمي العساكر الصغار والكبار، وولاة الأموال، والكتّاب، والشادين والسعاة على الخراج والصدقات، واستعمال الأصلح من أئمة الصلاة والمؤذنين والمقرئين والمعلِّمين وأمراء الحج، وحراس الحصون، وغيرهم. ثم انتقل للحديث عن الحدود في الإسلام، كحد السرقة، وحد الشرب، وحد القذف، وحد التعزير، وحد القتل، والقصاص في الجراح، والقصاص في الأعراض، وعقوبة الفرية، وحقوق الزوج والزوجة، والمعاملات.

هذه هي المسائل التي عالجها شيخ الإسلام في كتابه! وتجاهل الحديث عن العدل وقواعده، والقسط والميزان، والحرية وآفاقها، وآفة المُلك العضوض، والإقطاع السياسي، وأنظمة الجوْر والاستبداد، وفساد الأنظمة؛ كالتي عاش في ظلها، واكتوى بلهيبها !

أجل! لقد عاش (الإمام) في دولة المماليك -أيْ أخريات الخلافة العباسية وانحطاطها- فصحِبَ أمراء وسلاطين تلك الفترة في مصر والشام، وكان فيهم ما فيهم من الجور والظلم، لكنه لم يأمر بالخروج عليهم، وحجته في ذلك أنهم مسلمون! فعاملهم بما يقتضي الحال من النصيحة والإرشاد والتوجيه، فلم يخرج عليهم، ولمْ يدعُ إلى السيف والمبارزة ومقاتلتهم.

ويمكن تلخيص موقفه في موضوع (الراعي والرعية) أنه ضد فكرة تغيير الحاكم بالثورة عليه، أوْ الخروج عن طاعته، فهو يفضِّل الموعظة والتغيير بالطرق السلمية المشروعة.

معذرةً يا شيخ الإسلام؛ ليس الأشاعرة والمعتزلة هم الذين عطَّلوا مسيرة الأمة، إنما هو الاستبداد اللعين، والإقطاع السياسي الذي له جذور بعيدة في تاريخنا، ترجع إلى اللحظة التي تحولت فيها نظام الحُكم من خلافةٍ راشدة إلى مُلك عضوض! فـ(الحُكْم) هو أول ما انحلَّ من عُرا الإسلام، وأمستْ "الدولة ورجالها" في أغلب الأعصار والأمصار الوجه الدميم للإسلام! وهذا التحول كان هزيمةً للحق، وضربةً موجعةً للمثُل العليا ..!



لقد نسيَ الشيخ الجليل، أنَّ المرض العضال يكمن في الأنظمة الجائرة والديكتاتورية والاستبداد، وأن سبب الكارثة؛ هم أشخاص الحكام والملوك أنفسهم، فإنْ هم صلحوا صلح سائر الجسد، وإنْ هم فسدوا فسد سائر جسد الأمة.

لقد تناسى الفقيه الكبير؛ أنَّ السبب فيما آلتْ إليه أحوال الأمة في عصره، وقبل عصره؛ هم أشخاص الأمراء الصعاليك والحكّام الفاسدين، والطريقة الخاطئة التي جاءوا بها إلى سدَّة الحكم! إذْ سرعان ما تحول معظم نشاطهم إلى المحافظة على الحكم في ذراريهم، ومنع محاولات الخروج التي يُحدثها الثائرون والمصلِحون!

ألمْ يتأمل –شيخ الإسلام– في أمراء عصره؛ أولئك الذين لوْ بيعوا رقيقًا ما جاء أحدهم بثمنٍ وجبة عشاء! ولكن العصبية والعنجهية فرضتهم على الإسلام ليقودوه بضعة قرون، فماذا حدث؟ قبعوا في قصورهم بين أحضان الجواري، وفي أجواء الطرب والنغم الجميل!

لذا؛ لا نعجب عندما نرى السلفيين (الخَلَفيين) في عصرنا؛ يقتدون بالشيخ، في تحريمهم الخروج على الحكّام، أوْ حتى مجرد تقريعهم بالكلمات! بلْ كرّسوا للاستبداد، وتصالحوا مع الطغاة، ونفضوا عنهم الغربة، ومنحوهم مشروعية البقاء!

ولا نعجب كثيرًا عندما نسمع فتوى "سلفية" جبانة مضلِّلة تلبِس الحق بالباطل، وتحرِّف الكَلِمَ عن مواضعه، تحت عنوان: هل تجوز منازعة الإمام الجائر؟ جاءت فيها هذه الكلمات:

"... ذهبت طائفة من المعتزلة، وعامة الخوارج إلى منازعة الإمام الجائر، وأمّا أهل الحق –وهم أهل السنَّة والأثر– فقالوا: الصبر على طاعة الجائر أولى، والأصول تشهد أن أعظم المكروهيْن أولى بالترك. فقال عياض: وأحاديث مسلم كلها حجة على ذلك كقوله ﷺ **"أطعهم وإنْ أخذوا مالك، وضربوا ظهرك"**! وقال الطرطوشي في سراجه: حديث أبي داود عظيم الموقع في هذا الباب، قال رسول الله ﷺ: **"يطلبون منكم ما لا يجب عليكم، فإذا سألوكم ذلك، فأعطوهم ولا تسبوهم"**. أيْ ندفع لهم ما طلبوا من الظلم، ولا ننازعهم، ونكف ألسنتنا عنهم. وقال ابن العربي: السلطان نائب رسول الله ﷺ يجب له ما يجب لرسول الله من التعظيم والحرمة والطاعة!. ويزيد على النبيّ ﷺ لا بحرمة زائدة، لكن لعلّةٍ حادثة بأوجه، منها الصبر على أذاه ويُدعَى له عند فساده بالصلاح.

الحقّ أقول: إنَّ الجُبن وحب الحياة ومهادنة الضلال تقطر من كلمات هذه الفتوى، وما تُربِّي إلاَّ أذنابًا للحاكمين، وحواشي للمستبدِّين .. وهي تصوّر الفكر السائد عند دعاة السلفية! وهو الفكر الذي حاربهُ زعماء الإصلاح وأئمة العلم، وبيَّنوا بعده السحيق عن دين الله.

وما أدري كيف يكتب هذه الكلمات من يعرف أنَّ الدِّين النصيحة، ومقاومة المنكر! وأنَّ أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر! وأنَّ الأُمة إذا هابت أن تقول للظالم يا ظالم؛ فقد ماتت موتًا ماديًا وأدبيًا ..

ألـمْ يـسمع هـؤلاء الجبناء، قـول الحق جلَّ جلاله: ﴿وَلاَ تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لاَ تُنصَرُونَ﴾.

ألـمْ يـسمعوا الحـديث الشريف: «**إذا رأيتَ أمتي تهاب أن تقول للظالم: يا ظالم، فقد تُودِّع منهم**».

بلْ إنَّ القرآن الكريم أعلن حملةً قاسيةً على الطغاة المتألّهين في الأرض من أمثال نمروذ وفرعون وهامان وغيرهم، وذمّ معهم من يتبعونهم ويطوفون في فلكهم؛ فقد ذمّ الله قومَ نوح بقوله: ﴿وَاتَّبَعُوا مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا﴾ (نوح: ٢١). وذمَّ عادًا قوم هود بقوله: ﴿وَاتَّبَعُوا أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ (هود: ٥٩). وقال عن ملأ فرعون: ﴿فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ (هود: ٩٧)، ﴿فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ (الزخرف: ٥٤).

❖❖❖

معذرةً يا شيخ الإسلام! لقد صارت أمتنا عالةً على الأمم، وعبئًا ثقيلًا على الحضارات؟! لاسيما بعدما رأينا دولًا عديدة وأُممًا كثيرة، لمْ يكن لها ذِكر في التاريخ ولا في الجغرافيا؛ إلاَّ أنها نهضت وسادت الدنيا بأسرها، وبسطت سيطرتها على العالم كله، بلْ صرنا نتسوّل منها طعامنا وشرابنا ودواءنا، ونستورد منها القوانين والدساتير والتشريعات والأدب والفن والشِّعر، بلْ ونتلقّى منها دروسًا في حقوق الإنسان والحيوان، ومعاملة النساء والأطفال!

أمَّا بلادنا المغلوبة على أمرها؛ فقد ابتُلِيتْ بالاستبداد السياسي، والتعصب المذهبي، وغدتْ مرعى لهؤلاء "الأعراب" الذين يصعدون المنابر، ويصرخون بملء حناجرهم المبحوحة، قائلين: اللّهمَّ دمِّر الغرب والغربيين، ويتِّم أطفالهم، ورمِّل نساءهم، واجعل بلادهم وديارهم غنيمةً .. لـ"السلفيين" و"التكفيريين"!

أخطاء "ابن تيمية" في حق آل البيت

(كَيْفَ تَدَّعُونَ أَنَّكُمْ حُكَمَاءُ وَلَدَيْكُمْ شَرِيعَةَ الرَّبِّ بَيْنَمَا حَوَّلَهَا قَلَمُ الْكَتَبَةِ الْمُخَادِعُ إِلَى أُكْذُوبَةٍ)؟

سِفر إرمياء(٨: ٨)



كثيرة تلك الكتب التي تناولت ابن تيمية بالنقد سواءً في منهجه، أوْ في طريقة مجادلاته، أوْ غير ذلك من الجوانب التي أخفق فيها. وفي هذا الصدد؛ اكتفينا بالوقوف على كتاب واحد فقط، وهو كتاب "أخطاء ابن تيمية في حق رسول الله وأهل بيته" للدكتور/ محمود السيد صبيح (ط١، ٢٠٠٣م، دار الركن والمقام بالقاهرة). باعتباره الأكثر توثيقًا وموضوعية مقارنةً بغيره .. وسوف ننقل منه فقرات كاملة؛ للوقوف على الحقيقة، وتجلية القضية.

يقول المؤلف: "قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٧/ ٢٧١): "إنَّ ابن تيمية ألَّف كتابًا بعنوان "الرد على ابن المطهَّر الرافضي" وهو المشهور كذبًا وزورًا بـ(منهاج السنَّة النبوية) وهذا تدليس على ابن تيمية!

من أسف؛ أنَّ العلماء لمْ يتتبعوا هذا الكتاب "منهاج السنة" فكمْ من عالمٍ، قال: لمْ يقل ابن تيمية كذا وكذا -منهم ابن كثير- والعجيب أن يكون ما نفاه ثابتًا من كلام ابن تيمية في أكثر من موضع من كتبه!

ويشتم من ردود ابن تيمية الحادة وغير المنطقية؛ أنَّ ابن المطهر كان لديه من الحجج الناصعة والبراهين القاطعة التي أربكتْ ابن تيمية! بلْ أخرجته عن

الموضوعية العلمية! أوْ يمكن القول بأن ابن تيمية قابل الغلوّ بغلوّ أشد، وجهل فوق جهل الجاهلينا !

ما كنا نتمنى لابن تيمية أن يوصَف بالمدلِّس أوْ المخادع؛ بسبب ما احتواه كتابه (منهاج السنَّة) من المغالطات، والمتناقضات، والتلفيق .. بلْ إن هذا الكتاب كفيل بأن يصف ابن تيمية بـ(القُصور العلمي)! فلم يكن منطقيًا ولا مقنعًا في كثير من آرائه التي بثها في كتابه!

فليس من الصواب أن يكون الرد على (المخالف) بالانتقاص من قدر آل البيت –عليهم السلام، والغض من مكانتهم، عن طريق الاستدلال الفاسد! كتحريمه لزيارة الروضة الشريفة! والنهي عن التوسل بالنبيّ ﷺ! وادعاءه أن الكعبة أفضل من النبيّ! وإنكاره مناقب السيدة فاطمة بنت النبيّ! وتقليل فضائل الإمام عليّ! وطعنه في خلافة الإمام عليّ، واتهامه بالفساد! وتقليل مكانة الأئمة كزين العابدين، وجعفر الصادق، وعليّ الرضا، والإمام زيد، وغيرهم!

فمثلًا؛ نراه يقلل من زهد وعلم الإمامين الحسن والحسين –رضي الله عنهما– بمنطق فاسد، إذْ يقول في منهاجه: (٤/ ٤١): "وأمَّا كونهما –الحسن والحسيْن– أزهد الناس، وأعلمهم في زمانهم، فهذا قول بلا دليل". ثم نراه يقول: وإنَّ كان –الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، فأبو بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة، وهذا الصنف أكمل من هذا الصنف". وقد نسي ابن تيمية أن الجنة ليس فيها كهول! ولمْ يقدِّم دليلًا على أنَّ (الشيخيْن) سيدا كهول أهل الجنة!

في ذات الوقت يثبت ابن تيمية في كتابه "الجواب الصحيح"(٦/ ١٥٣): أن "الصحابي أبا عبيدة بن الجراح؛ أزهد الخلق في الأموال وأعبدهم للخالق، وأرحمهم للمخلوق، وأبعدهم عن هوى النفس"! فما دليل ابن تيمية على صحة كلامه؟!

إنكار ابن تيمية خصوصية تقدّم نبوة النبيّ قبل جميع الأنبياء:

أنكر ابن تيمية خصوصية تقدم نبوّة النبيّ ﷺ قبل جميع الأنبياء، بما فيهم آدم، صارفًا معنى قول النبيّ ﷺ (كنتُ نبيًا، وآدم بين الروح والجسد) من كونه كان نبيًا بحقيقة من الحقائق تقصر عن فهمها العقول. والعجيب من نفي ابن تيمية وابن القيم للحقيقة المحمدية، مع ادّعاء ابن القيم ما ادّعاه في ابن تيمية، حيث قال في قصيدته النونية:

فاقرأْ تصانيفَ الإمام حقيقةً ... شيخ الوجود، العالِمَ الربَّاني!

أعني أبا العباس أحمدَ ذلك ... البحرُ المحيطُ بسائر الخِلجانِ!

ترى؛ لوْ قال مُحبٌّ لرسول الله ﷺ هذه الجملة؛ ماذا كان رد أتباع ابن تيمية عليه؟

بالطبع؛ لقالوا: أين دليلكم؟! هذا إطراء يفضي إلى الشرك .. فلا حول ولا قوة إلاَّ بالله!

والحاصل: أن ابن تيمية خالف في هذه المسألة أئمة المسلمين، بما فيهم الإمام/ أحمد بن حنبل -وهو إمامه- حيث سُئلَ عبد الله ابن الإمام أحمد عن معنى قول النبيّ: «**كنتُ أولَّ النبيين**». فقال الإمام أحمد: (**يعني خَلْقًا**).

بلْ تعدَّى ابن تيمية مخالفته بعدم إثبات خصوصية النبيّ بذلك، إلى أن قال: (إنَّ من قال: إنَّ الرسول كان نبيًا وآدم بين الروح والجسد، بأيّ معنى غير معنى -كُتِبتُ- فهو كافر باتفاق المسلمين)!

ويرد الدكتور/ محمود صبيح، قائلًا: لا ندري من أين أتى ابن تيمية باتفاق المسلمين، مع أن الحديث واضح بقوله ﷺ: «**كنتُ نبيًا وآدم بين الروح والجسد**» .

وتَجَاهَلَ ابن تيمية أحاديث ثابتة لمْ يذكرها أصلًا، وثبت فيها أن رسول الله

سُئل: "متى بُعِثتْ"؟ و"متى جُعِلتْ" و"متى وجبتْ" الذي رواه أبو هريرة، و"متى استُنبِئتْ"؟ من ما لا يقلّ عن ثلاثة من الصحابة كميسرة الفجر، وابن أبي الجدعاء، وغيرهم.

هلْ نسيَ (ابن تيمية) أمْ تناسى أنَّ هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده تحت رقم (٥/٥٩)، والإمام البخاري في التاريخ الكبير برقم (٧/٣٧٤) و(١٦٠٦). والحافظ ابن حجر، والهيثمي، وأقره الذهبي، والسيوطي، وأبو نعيم في الحلية، وابن سعد في الطبقات الكبرى، وعبد الله ابن الإمام أحمد في السُّنَّة، وصححه الألباني!

ولماذا لمْ يذكر ابن تيمية -ولوْ مرة واحدة- بقية الألفاظ التي ورد بها الحديث، وهي: (متى بُعِثتْ، و"متى جُعِلتْ، ومتى استُنبِئتْ) ولوْ كانت وردت بأسانيد ضعيفة لأقام الدنيا ولمْ يقعِدها، وتجاهلها تمامًا.

❖❖❖

طعن ابن تيمية في خلافة الإمام/ عليّ:

قال ابن تيمية في كتابه "منهاج السّنّة" (٤/١٠٥): لم يتمكن أحد منهم آل البيت من الإمامة إلاّ عليّ بن أبي طالب، مع أنَّ الأمور استصعبتْ عليه، ونصف الأمة أو أقل أو أكثر. وقال أيضًا: (٦/١٥٦، ١٥٧): "إن ولاية عثمان كان فيها من المصالح والخيرات ما لا يعلمها إلاّ الله، وما حصل فيها من الأمور التي كرهوها إلاّ كتأمير بعض بني أمية وإعطائهم بعض المال ونحو ذلك، فقد حصل من ولاية مَن بعده ما هو أعظم من ذلك من الفساد، ولم يحصل فيها من الصلاح ما حصل في إمارة عثمان". وقال أيضًا في المنهاج (٤/١١٧): "فلم يزهِر في خلافته -الإمام عليّ- دين الإسلام". وقال أيضًا في منهاجه (٤/١٦١-١٦٢): "ومن المعلوم أن الخلفاء الثلاثة اتفق عليهم المسلمون، وكان السيف في زمانهم مسلولًا على الكفار، مكفوفًا عن أهل الإسلام، وأمّا عليٌّ فلم يتفق المسلمون على مبايعته، بلْ وقعت الفتنة تلك المدة، وكان السيف في تلك المدة

مكفوفًا عن الكفّار، مسلولًا على أهل الإسلام، وهو تركٌ لِذِكر أئمة الخلافة التامة الكاملة، واقتصار على ذِكر الخلافة التي لمْ تتم، ولم يحصل مقصودها".
وقال أيضًا في منهاجه (٦/٤٨): "فإنْ قيل: عليٌّ كان مجتهدًا في ذلك، معتقدًا أنه بالقتال يحصل الطاعة، قيل: فإذا كان مثل هذا الاجتهاد مغفورًا، مع أنه أفضى إلى قتل ألوفٍ من المسلمين، بحيث حصل الفساد، ولم يحصل المطلوب من الصلاح، أفلاَ يكون الاجتهاد في قتل واحدٍ لوْ قُتِل لحصل به نوع المصلحة من الزجر عن الفواحش اجتهادًا مغفورًا، مع أنَّ ذلك لمْ يقتله، بلْ همَّ به وتركه".
وقال أيضًا في منهاجه (٧/٤٥٤): "ولمْ يحصل بالقتال لا مصلحة الدين ولاَ مصلحة الدنيا، ولا قُوتِلَ في خلافته كافر، ولا فرح مسلم". وقال كذلك في منهاجه (٨/٢٣١- ٢٣٣): "وعليٌّ رضي الله عنه لمْ يخص أحدًا من أقاربه بعطاء، لكن ابتدأ بالقتال لمن لم يكن مبتدئًا بالقتال، حتى قُتِلَ بينهم ألوفٌ مؤلفة من المسلمين. وإنْ كان ما فعله هو متأوّل فيه تأويلًا، وافقه عليه طائفة من العلماء، وقالوا: إن هؤلاء بغاة، والله تعالى أمر بقتال البغاة، بقوله: (فقاتلوا التي تبغي) لكن نازعه أكثر العلماء. وقال ابن تيمية أيضًا في منهاجه (٨/٢٤١-٢٤٣): "ومن ظنَّ أن هؤلاء الإثني عشر هم الذين تعتقد الرافضة إمامتهم، فهو في غاية الجهل، فإنَّ هؤلاء ليس فيهم من كان له سيف إلاَّ عليّ بن أبي طالب، ومع هذا فلم يتمكن في خلافته من غزو الكفار، ولا فتح مدينة، ولا قتل كافرًا".



وها نحن نتعجّب من كلام ابن تيمية الذي يُكذِّبه التاريخ الموثّق ويرفضه المنطق السليم؛ فكيف يتجاهل ما أخرجه البخاري في صحيحه (١/١٧٢، ٣/١٠٣٥): عن ابن عباس أن النبيّ ﷺ قال: «**ويح عمّار، تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنة، ويدعونه إلى النار**».

قال الحافظ ابن حجر في الإصابة (٤/ ٥٦٦): "وظهر بقتل عمّار أنَّ الصواب كان مع عليّ، واتفق على ذلك أهل السنَّة، بعد اختلاف كان في القديم، ولله الحمد".

وقد أخرج الطبراني في الكبير (٩/٢٤) عن جري بن سمرة قال: "لمَّا كان من أهل البصرة، الذي كان بينهم وبين عليّ بن أبي طالب، انطلقتُ حتى أتيتُ المدينة، فأتيتُ ميمونة بنت الحارث -زوجة النبيّ ﷺ- فسلَّمتُ عليها .. فقالت: ما جاء بك؟ قلتُ: كان بين عليّ وطلحة الذي كان، فأقبلتُ فبايعتُ عليًا، قالت: فالحق به، فو الله ما ضَلَّ، ولا ضُلَّ به، حتىٰ قالتها ثلاثًا".

❖❖❖

افتراء ابن تيمية على الإمام/ علي بن أبي طالب!:

عقد مقارنة ابن تيمية بين أصحاب الرسول قال في منهاج السنة(١٣٧/٧، ١٣٨): "ولم يكن كذلك عليٌّ، فإنَّ كثيرًا من الصحابة والتابعين يبغضونه ويسبونه ويقاتلونه".

يرد الدكتور/ صبيح، قائلًا: "إنَّ حب ابن تيمية لتنقيص الإمام عليّ وتهوين قدره، هو الذي جعله يتخيل أن كثيرًا من الصحابة والتابعين كانوا يبغضونه ويسبونه!

وكيف لا يحبونه، وهم يعلمون قول النبيّ لعليّ رضي الله عنه: «**لا يحبك إلاَّ مؤمن، ولا يبغضك إلاَّ منافق**» (أخرجه مسلم، واحمد، والترمذي والنسائي وابن ماجة وابن حبان وابن أبي شيبة وابن أبي عاصم، وابن عبد البر)!

وكيف يبغضه الصحابة، وقد روى البخاري قول النبيّ: «**أنت مني وأنا منك**»!

وكيف يبغضونه وهم الذين رووا كما جاء في الصحيحين عنه ﷺ: «**أمَا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلاَّ أنه لا نبوة بعدي**»"!

كذلك هم الذين رووا: «**من كنتُ مولاه فعليّ مولاه**» وهو حديث متواتر!

وكيف يبغضونه ويسبونه، وقد قال النبيّ ﷺ -كما في البخاري ومسلم

وغيرهما- يوم خيبر: «**لأعطينَّ الرايةَ غدًا لرجل، يفتح الله على يديه، يحب اللهَ ورسوله، ويحبه اللهُ ورسوله**». فبات الناس ليلتهم أيهم يُعطى، فغدا كلهم يرجونه، فقال النبي ﷺ: «**أين عليٌّ؟**» فقيل: يشتكي عينيه، فبصق الرسولﷺ في عينيه، ودعا له، فبرأ كأنْ لم يكن به وجع. وزاد مسلم في روايته من قول عمر بن الخطاب: ما أحببتُ الإمارة إلاَّ يومئذ"!

فمَنْ مِنْ الصحابة كان يبغض عليًا ويسبه بعد قول النبيِّﷺ فيه ما قال.

أمَّا قتال بعض الصحابة لعليّ، فمعلوم أن السيدة عائشة رضي الله عنها، ندمت على ذلك عندما سمعت كلاب الحوأب تنبح عليها .. وهناك آثار كثيرة في تذكير الإمام عليّ لتذكير طلحة والزبير بما قاله النبيّﷺ للزبير "أتحبه، فإنك تقاتله وأنت له ظالم". وهناك العديد من الآثار تفيد أن الزبير وطلحة أرادا الرجوع من موقعة الجمل، فقُتِلا أثناء رجوعهما.

وإذا كان ابن تيمية يعرف من التابعين مَن أبغضوا عليًا وسبوه، فليُسمِّ لنا طائفة منهم. والحق أنه لم يكن ذلك إلاَّ من الخوارج، وهم مَنْ هم؟ فهل الخوارج هم سلف ابن تيمية؟!



ابن تيمية ينفي حديث المؤاخاة بين النبيﷺ وعليّ !:

قال ابن تيمية في منهاج السنة (٣٥٩/٧-٣٦١): "إن أحاديث المؤاخاة لعليٍّ كلها موضوعة، والنبيﷺ لم يؤاخِ أحدًا، ولا آخى بين مهاجري ومهاجري، ولا بين أبي بكرٍ وعمر، ولا بين أنصاري وأنصاري، ولكن آخى بين المهاجرين والأنصار في أول قدومه المدينة". وقال في مجموع الفتاوى أيضًا (٤١٨/٤، ٤١٧): "وأمَّا قوله: «مَنْ كنتُ مولاه فعليّ مولاه، اللَّهمَّ والِ من والاه» فهذا ليس في شيء من الأمهات، إلاَّ في الترمذي! وليس فيه إلاَّ "من كنتُ مولاه فعليّ مولاه". وأمَّا الزيادة فليست في الحديث، وسئل عنها الإمام أحمد

فقال: زيادة كوفية، ولا ريب أنها كذب، ثم قال: وكذلك قوله: «**اللَّهمَّ والِ من والاه، وعادِ من عاداه**» مخالف لأصل الإسلام. فإنَّ القرآن قد بيّن أن المؤمنين إخوة مع قتالهم، وبغي بعضهم على بعض. وقوله: «**من كنتُ مولاه فعليّ مولاه**» فمن أهل الحديث من طعن فيه كالبخاري وغيره، ومنهم من حسَّنه.

كما أكدَّ ابن تيمية أيضًا في منهاجه (٧/ ٥٥): على هذا المعنى بقوله: "إنَّ هذا اللفظ وهو قوله: «**اللَّهمَّ والِ من والاه، وعادِ من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله**» كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث"!

يرد الدكتور/ صبيح، قائلًا: أمَّا بالنسبة للمؤاخاة، فيكفي ما أخرجه البخاري (٣/ ١٣٥٩)، (٤/ ١٦٠٢)، ومسلم (٤/ ١٨٧٠، ١٨٧١) في صحيحيهما، وغيرهما عن سعد بن أبي وقاص قال: قال رسول الله ﷺ لعليّ: «**أنتَ مني بمنزلة هارون من موسى، إلاَّ أنه لا نبيَّ بعدي**». والدلالة واضحة. أمَّا حديث «**من كنت مولاه فعليٌّ مولاه**» فقول ابن تيمية فيه "فمن أهل الحديث من طعن فيه كالبخاري وغيره، ومنهم من حسَّنه". فيعتبر نوعًا من أنواع التدليس، فالبخاري طعن في رواية إسماعيل بن نشيط العامري، وسهم بن حصين الأسدي، وعثمان بن عاصم أبي حصين الأسدي، فأين بقية الروايات عن ثلاثين من الصحابة؟؟!! كما قال العجلوني في كشف الخفاء (٢/ ٣٦١). وقال العجلوني أيضًا: الحديث متواتر أوْ مشهور. وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٤/ ٧٤): "وأمَّا حديث:«**مَن كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه**»، فقد أخرجه الترمذي والنسائي، وهو كثير الطرق جدًا، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب المفرد، وكثير من أسانيدها صِحاحٌ وحِسان. وانظر إلى جملة ابن تيمية كالبخاري وغيره؛ تعلم مدى الأسلوب النفسي الذي يتبعه ابن تيمية مع العوام والغوغاء! وأمَّا قوله: «ومنهم من حسَّنه» تدليس شديد وتمويه، فهو يوحي بأن العلماء لم يصححوه، وأنه ينزل درجةً عن الحسن إنْ اعترفوا به!

ولا ندري لماذا لم يحترم ابن تيمية إمامه -المفترض- أحمد بن حنبل تجاه

حكمه على هذه الأحاديث، بدلًا من تكذيب أحاديث النبيّ ﷺ؟! فقد ورد في كتاب السنَّة للخلاَّل (٢/٣٤٧، ٣٤٨) أن أبا بكر المروزيّ سأل أحمد بن حنبل عن قول النبيّ لعليّ: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى**» إيش تفسيره؟ قال: "اسكت عن هذا، لا تسأل عن ذا، الخبر كما جاء"! وأن أبا طالب سأل أحمد بن حنبل عن قول النبيّ ﷺ لعليّ: «**مَنْ كنتُ مولاه فعليّ مولاه**» ما وجهه؟ قال أحمد: "لا تكلَّم في هذا، دعْ الحديث كما جاء"!

ومما يدلنا على تدليس وتغرير ابن تيمية قوله: "ليس في شيء من الأمهات إلاَّ في الترمذي". فقد رأينا أنَّ الحديث مرويّ عند أحمد والنسائي وابن ماجة وغيرهم عن عدة من الصحابة!! وأمَّا قوله: «**إن الزيادة كذب**»، وقول ابن تيمية أيضًا كذبٌ باتفاق أهل المعرفة بالحديث" -يعني قوله ﷺ :«**اللَّهمَّ والِ من والاه، وعادِ من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله**».

يرد الدكتور/ صبيح قائلًا: إن هذا هو أحد كذبات وتهويلات ابن تيمية! فمن أين نقل هذا الاتفاق؟ وهل من صححه ممن أخرجه ورواه مثل ابن حِبَّان، والحاكم، والضياء المقدسي، وغيرهم، ممن ولِد ومات قبل ابن تيمية بعدة قرون ليسوا من أهل المعرفة بالحديث، وابن تيمية -وحده فقط- هو أهل المعرفة بالحديث والعلم؟! أمَّا لفظ: «**اللَّهمَّ والِ من والاه وعادِ من عاداه**» فقد أخرجه أحمد (١/١١٨، ١١٩، ١٥٢)، والنسائي (٥/١٣٢، ١٣٤، ١٣٦، ١٥٤)، وابن أبي شيبة (٦/ ٣٦٦، ٣٦٨)، وابن حِبَّان (١٥/ ٣٧٦)، والطبراني في الصغير (١/١١٩) والبزار (٢/١٣٣، ٢٣٥)، (٣/٣٥)، والضياء في المختارة (٢/١٠٥، ١٠٦) عن عليّ بن أبي طالب. وأحمد (٤/٢٨١، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٢)، (٥/٣٧٠)، والنسائي (٥/٤٥) والطبراني في الكبير (٥/١٦٦) والحاكم (٣/١١٨) وابن أبي عاصم في السنة (٢/٥٦٦) عن زيد بن أرقم. وأحمد (٤/٢١٨) وابن أبي شيبة (٦/٣٧٢) عن البراء. والطبراني في الكبير (٣/ ١٨٠) عن حذيفة بن أُسيْد الغفاري. وأبو يعلى (١١/٣٠٧) والطبراني في الأوسط

(٢٤/٢) عن أبي هريرة. والنسائي (١٣٥/٥) وابن ماجة (٤٥/١) والحاكم (١٢٦/٣) عن سعد. والبزار (١٧١/٣) والحاكم (٤١٩/٣) عن طلحة بن عبيد الله.

والسؤال: أكلُّ هؤلاء رووا كذبًا على النبيّ ﷺ؟؟!

أمّا من أخرج زيادة «**عادِ من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله**» فالإمام أحمد (٨٤/١، ١١٩) والبزار (٣٠/٣) وصحح الضياء المقدسي هذه الرواية (٧٤/٢) والهيثمي. وأمّا قول ابن تيمية "وكذلك قوله: «**اللّهمّ والِ من والاه، وعادِ من عاداه**» مخالفٌ لأصل الإسلام"! فيدل على مدى ما في نفسية ابن تيمية تجاه الإمام عليّ رضي الله عنه!

ونسأل ابن تيمية: ما هو هذا الأصل من أصول الإسلام الذي خالفه قول النبيّ ﷺ: «**اللّهمّ والِ من والاه، وعادِ من عاداه**» هل هو الصلاة أم الزكاة أم الحج؟؟!

من أسف؛ إنَّ كلام ابن تيمية هذا يفتح الباب على مصراعيه للزنادقة، فكل ما لا يروق له حديث ثابت عن رسول الله ﷺ؛ فإنه يقول: هذا الحديث مخالِف لأصل الإسلام!!!

وننقل هنا كلام الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٢٧١/٧): حيث قال: "وأنكر ابن تيمية في كتاب الرد على ابن المطهّر الرافضي المؤاخاة بين المهاجرين، وخصوصًا مؤاخاة النبيّ ﷺ لعليّ، قال: لأنَّ المؤاخاة شُرِعتْ لإرفاق بعضهم بعضًا، ولتأليف قلوب بعضهم على بعض، فلا معنى لمؤاخاة النبيّ لأحدٍ منهم، ولا لمؤاخاة مهاجريّ، وهذا ردٌّ للنص بالقياس، وإغفال عن حكمة المؤاخاة؛ لأن بعض المهاجرين كان أقوى من بعض بالمال والعشيرة والقوى، فآخى الرسول بين الأعلى والأدنى، ليرتفق الأدنى بالأعلى، ويستعين الأعلى بالأدنى، وبهذا تظهر مؤاخاته ﷺ لعليّ؛ لأنه هو الذي كان يقوم به -عليّ- من عهد الصِّبا

من قبل البعثة، واستمر، وكذا مؤاخاة حمزة وزيد بن حارثة؛ لأنَّ زيدًا مولاهم، فقد ثبت أخوتهما وهما من المهاجرين. وسيأتي في عُمرة القضاء قول زيد بن حارثة: إن بنت حمزة بنت أخي"!

كما أخرج الحاكم، وابن عبد البر بسند حسن عن أبي الشعثاء عن ابن عباس: آخى النبيّ ﷺ بين الزبير وابن مسعود، وهما من المهاجرين. كما أخرجه أيضًا الضياء في المختارة من المعجم الكبير للطبراني، مع العلم أن ابن تيمية أقرَّ بأن أحاديث المختارة أصح وأقوى من أحاديث المستدرَك!



قال ابن تيمية في منهاجه (١٤٩/٧): "من اعتقد في بعض الصحابة اعتقادًا غير مطابق، وظنَّ فيه أنه كان كافرًا، أوْ فاسقًا، فأبغضه لذلك كان جاهلًا ظالمًا. ولم يكن منافقًا، وهذا مما يبيَّنُ به ما يُروى عن بعض الصحابة كجابر أنه قال: "ما كنا نعرف المنافقين على عهد النبيّ إلاَّ ببغضهم عليّ بن أبي طالب، فإنَّ الله -عزَّ وجل- قد ذكر في سورة التوبة وغيرها من علامات المنافقين وصفاتهم أمورًا متعددة، ليس في شيء منها بغض عليّ كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ائْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾ (التوبة: ٤٩).

يبدو أنَّ ابن تيمية نسيَ ما أخرجه مسلم عن زر، قال: قال عليّ: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، إنه لعهد النبيّ الأمي ﷺ إليَّ: **ألاَّ يحبني إلاَّ مؤمن ولا يبغضني إلاَّ منافق**". أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجة وابن حبان وابن أبي شيبة وابن أبي عاصم وابن عبد البر. كما روى طائفة من الصحابة أن رسول الله ﷺ قال لعليّ: «**لا يحبك إلاَّ مؤمن ولا يبغضك إلاَّ منافق**».



ابن تيمية يتهم (ابن عمر) بالابتداع!

قال ابن تيمية في مجموعة فتاويه (١/٢٨١): "تخصيص ذلك المكان للصلاة من بدع أهل الكتاب التي هلكوا بها، ونهى المسلمين عن التشبه بهم في ذلك، ففاعل ذلك متشبِّه بالنبيّ في الصورة، ومتشبه باليهود والنصارى الذي هو عمل القلب"!

يقول الدكتور/محمود صبيح: من أخطاء ابن تيمية ما ادّعاه في تبديع الصحابي الجليل عبد الله بن عمر، وذلك لشدة اتباعه وتحرِّيه المواضع التي صلى فيها الرسولﷺ. حتى قال فيه بالحرف الواحد: "بلْ هو مما ابتدع"! وأن الصحابة لم يكونوا يلتفتون إلى شيء من ذلك، يعني آثار ومصايات النبي، وأن ذلك من البدع المحدثة! والعجيب أن ابن تيمية خالف بذلك إجماع الأمة، وابتدع فهمًا شاذًا لم يقله أحد من قبل، كما يقول الإمام النووي. ولوْ اتبع ابن تيمية مذهب إمامه أحمد بن حنبل؛ لأراح واستراح؛ لأنه لم يجعل مصليات النبيﷺ وآثاره من الأهمية بمكان، ولا حتى كبئر ناقة صالح، التي أمر النبيّﷺ الصحابة أن ينزلوا ويأخذوا من مائها، ليشربوا منه، ويعجنوا به عجينهم كما في صحيح البخاري وغيره! ولا جعل مصليات النبي كالسرحة -وهي شجرة كبيرة- التي سرى تحتها سبعون نبيًا، وكان النبيﷺ يدل ابن عمر على مكانها، ويكلمه على فضلها، ويشير عليه بإتيانها!



اتهام ابن تيمية لعمر بقطع الشجرة التي بويع النبيّﷺ تحتها!

كما افترى ابن تيمية على عمر بن الخطاب؛ من ذلك ادعاءه سب عمر لكعب الأحبار، واتهامه للفاروق -أيضًا- بقطع الشجرة التي بُويعَ النبيﷺ تحتها، ورضي الله على المؤمنين تحتها. فقال ابن تيمية في كتابيْه: "اقتضاء الصراط المستقيم" (١/٣٨٦)، ومجموع الفتاوى (١٥/١٥٣): "ثبت عن عمر بن الخطاب أنه كان في سفر، فرأى قومًا يتنابون مكانًا يصلُّون فيه، فقال: ما هذا؟ قالوا: صلى فيه رسول اللهﷺ. قال: أتريدون أن تتخذوا آثار أنبيائكم مساجد،

إنما هلك من كان قبلكم بهذا، من أدركته الصلاة فيه، فليصلِّ، وإلاَّ فليمضِ. ولمّا دخل بيت المقدس وأراد أن يبني مصلّى المسلمين، قال لكعب: أين أبنيه؟ قال: ابنهِ خلفَ الصخرة. قال عمر: خالطتك يهودية يا ابن اليهودية، بلْ ابنهِ أمامها".

ويرد الدكتور/ صبيح، فيقول: أمَّا بالنسبة لحادثة قطع الشجرة؛ فهذا لم يحدث أصلًا، ولم يأتِ ابن تيمية بمصدرها في أيّ كتاب من كتبه! على أن الدافع لعدم ذِكر ابن تيمية لإسنادها سببان: الأول: أنها لمْ تروَ في كتب الأحاديث المشهورة، بلْ رُويتْ في طبقات ابن سعد بإسنادٍ ضعيف، للانقطاع بين نافع مولى ابن عمر، وعمر بن الخطاب. على أنّ (نافع) لمْ يرَ أصلًا عمر بن الخطاب، ولمْ يسمع منه شيئًا ! الثاني: جاء مخالفًا لِما رواه البخاري ومسلم من أن الشجرة قد خفيَ مكانها على الصحابة، وأن التابعين كانوا يبحثون عنها بعد وفاة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بزمن طويل، فقد أخرج البخاري في صحيحه (١٥٢٨/٤) ومسلم (١٤٨٥/٣) عن طارق بن عبد الله، قال: "انطلقتُ حاجًا فمررتُ بقومٍ يصلُّون، قلتُ: ما هذا المسجد؟ قالوا: هذه الشجرة حيث بايع رسولُ الله ﷺ بيعة الرضوان، فأتيتُ سعيد بن المُسيّب، فأخبرته، فقال سعيد: حدثني أبي أنه كان فيمن كان بايع رسولَ الله تحت الشجرة، قال: فلمّا خرجنا من العام المقبِل أُنسِيناها، فلمْ نقدِر عليها، فقال سعيد: إنَّ أصحاب مُحمَّد لم يعلموها، وعلمتموها أنتم، فأنتم أعلم". وفي رواية أخرى: "لقد رأيتُ الشجرة، ثم أتيتها بعدُ فلمْ أعرفها"!

ويعلّق الدكتور/ صبيح على ذلك قائلًا: ففي ما رواه البخاري ومسلم دليل قطعي على ما ذكرناه من أن الشجرة قد خفي مكانها على الصحابة رضوان الله عليهم، وأنهم والتابعين كانوا يبحثون عنها بعد وفاة عمر بن الخطاب بزمن طويل، وذلك بإصرار، وبغير نكير من أحد! كما أن سيد التابعين سعيد بن المُسيّب رآها، فلم ينكِر سؤال السائل، ويقول هذه بدعة! ولكنه أقره على جواز زيارتها، وبذلك يسقط استدلال ابن تيمية، وينقلب عليه ما استدلّ به رأسًا على عقب! فلم يثبت إطلاقًا أن عمر قطع الشجرة أصلًا، كما روى البخاري ومسلم!!

يقول الدكتور/ صبيح- أيضًا: أيترك ابن تيمية استدلال البخاري وتبويبه، فقد بوّبَ في صحيحه (١/١٨٣ برقم ٤٦٩، ٤٧٠): "باب المساجد التي على طُرُق المدينة والمواضع التي صلى فيها النبيﷺ". ويستدل بأثر عند سعيد بن منصور. والعجيب أن الأثر الذي استشهد به ابن تيمية عن عمر بن الخطاب في التحريم، ورد -أيضًا- عن عمر في مسند أحمد، وهو ما يخالف ابن تيمية!

فهل نسي ابن تيمية ما أورده الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه فتح الباري في شرح صحيح البخاري (١/٥٦٩) من حديث عتبان، وسؤاله النبيّﷺ أن يصلِّي في بيته، ليتخذه مصلى. وإجابة النبيﷺ إلى ذلك، فهو حجة في التبرك بآثار الصالحين.

وهل نسي ابن تيمية -أيضًا- أنَّ عمر بن عبد العزيز هو الذي بنى المساجد والأماكن التي صلَّى فيها النبيّ بالمدينة، كما نقل ذلك ابن حجر في فتح الباري (١/٥٧١).

أمّا بالنسبة لما ساقه ابن تيمية في عدة كتب، وكذلك تلميذه ابن القيم عن الحوار الذي دار بين عمر بن الخطاب وكعب الأحبار عندما قال لكعب: "خالطتك يهودية يا ابن اليهودية"!

يعلِّق الدكتور/ صبيح قائلًا: هذه مفاجأة وكارثة، فمن أيّ كتب الحديث نقل ابن تيمية وتلميذه هذه الحادثة بهذا السياق عدة مرات، مع سبق الإصرار والترصد؟ فإنَّ هذا الأثر مذكور بسياق آخر مخالف تمامًا لما ذكره ابن تيمية وتلميذه، حيث روى الإمام أحمد في مسنده (١/٣٨ رقم ٢٦١) والضياء المقدسي في المختارة (١/٣٥٠، ٣٥١ برقم ٢٤١) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٦/٢٨٥، ٢٨٦) وابن قدامة في فضائل بيت المقدس (١/٨٧ رقم ٥٧) ونسبه ابن حجر في الإصابة (٧/٢١٢) وقال ابن كثير في البداية والنهاية (٧/٥٨) إسناده جيد، ما نصه: " .. فقال عمر رضي الله عنه: ضاهيتَ اليهودية، لا ولكن أُصلِّي حيث صلى رسول اللهﷺ، فتقدم إلى القِبلة فصلى، ثم جاء فبسط

رداءه، فكنس الكناسة في ردائه، وكنس الناسُ". انتهى لفظ الحديث عند جميع الرواة!

سبحان الله! إذا عُرِف السبب، بطل العجب! لمّا رأى ابن تيمية في رواية أحمد، والضياء المقدسي كلمة عمر (أُصلِّي حيث صلى رسول الله ﷺ) وجدها تهدم كل ما قاله واستدلَّ به على تبديع عبد الله بن عمر، ومخالفته لأبيه والصحابة، وأنَّ الحق مع الصحابة، وأظهر المسألة، وكأن فيها خلافًا، وليس فيها خلاف أصلًا إلاَّ في ذهن ابن تيمية! وبدلًا من أن يعترف ابن تيمية بتقصيره ومحاولته طمس أشياء كثيرة تجاه رسول الله ﷺ في هذه المسألة وغيرها، أتى ابن تيمية بجملة (بلْ أبنيه أمامها، فإنَّ لنا صدور المساجد) وأصرَّ عليها خمس مرات! في حين أن هذه الجملة الأخيرة التي أوردها ابن تيمية، لمْ ترِد فيّ أيّ كتاب من كتب الأحاديث المعتمدة، كالصحاح والسنن، والمعاجم وغيرها. ومن أين أتى ابن تيمية أيضًا بما نسبه إلى عمر بن الخطاب يوم فتح القدس، بقوله لكعب: (يا ابن اليهودية)! فهذه اللفظة التي جاء بها ابن تيمية وابن القيم سبع مرات، لا توجد في كتب الحديث أصلًا ! بلْ الأعجب أن ابن تيمية ناقض نفسه في كتابه "اقتضاء الصراط" (١/٤٣٣، ٤٣٤) ما نصه "وذلك أن سائر بقاع المسجد لا مزية لبعضها عن بعض إلاَّ ما بنى عمر رضي الله عنه لمصلى المسلمين".

ونحن نتساءل: أفيكون ما بناه عمر مصلى للمسلمين له ميزة على سائر بقاع المسجد الأقصى، ولا يكون مكان صلاة النبي ﷺ له ميزة؟! ما لكم كيف تحكمون؟!

والغريب حقًا؛ أن ابن تيمية استدلّ بشيئين لم يحدثا، ولم يكونا أصلًا:

أولهما: أن عمر بن الخطاب أمر بقطع الشجرة التي بُويع تحتها النبيّ بيعة الرضوان، والتي رضي الله عن الصحابة تحتها، وهذا لم يحدث بتاتًا.

ثانيهما: أن ابن تيمية ينقل عن "محمد بن وضاح" -أحد علماء المالكية- "أن علماء المدينة كانوا يكرهون إتيان تلك المساجد، وتلك الآثار التي بالمدينة ما عدا قبًا وأحدًا. فقال ابن تيمية في "اقتضاء الصراط": (١/٣٨٦): "وروى محمد بن وضاح وغيره أنَّ عمر بن الخطاب أمر بقطع الشجرة، التي بويع تحتها النبيّ بيعة الرضوان، لأن الناس كانوا يذهبون تحتها، فخاف عمر الفتنة عليهم". وقال أيضًا في ذات الصفحة: "وقد اختلف العلماء رضي الله عنهم في إتيان تلك المشاهد، فقال محمد بن وضاح: كان مالك وغيره من علماء المدينة يكرهون إتيان تلك المساجد، وتلك الآثار التي بالمدينة ما عدا قبًا واحدًا".

يرد الدكتور/ صبيح قائلًا: رحم الله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب؛ فكم ظُلِمَ من ابن تيمية، فتارةً يجعله وكأنه يريد أن يمحو ذكرى ومصليات وآثار رسول اللهﷺ، الأثر الذي حرَّف ابن تيمية معناه، الذي رواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق! وتارةً أنه لمْ يوافق على أفعال ابنه عبد الله تجاه رسول اللهﷺ! ولوْ اجتمع أهل المشرق والمغرب من ابن تيمية ما وجدوا جملة واحدة في ذلك! وتارة أخرى؛ نجد ابن تيمية يُظهِر أميرَ المؤمنين عمر بن الخطاب بمظهر من يترك أبا الهول والأهرامات، ويمحو آثار رسول الله عليه الصلاة والسلام؛ بقطع الشجرة التي بويع النبيّ تحتها بيعة الرضوان! وتارة يُظهِرُ ابن تيمية عمر شتَّامًا سبَّابًا لكعب الأحبار! وقد نسب ابن تيمية -أيضًا- إلى عمر ما لمْ يستطع المستشرقون أن يثبتوه، وهو أن عمر بن الخطاب هو الذي أمر بحرق مكتبة الإسكندرية في مجموع الفتاوى (١٧/٤١)!

سؤال لابد منه: لماذا أكثر ابن تيمية من الاتكاء على روايات "ابن وضاح المالكي" ولا يذكر غيره من المالكية إلاَّ قليلًا؟! فمن هو ابن وضاح؟؟

يقول الدكتور/ صبيح: إن علماء الأمة اتهموا ابن وضاح بخمسة أمور فِظاع:

قال ابن الفرضيّ عنه: كان كثيرًا ما يقول: "ليس هذا من كلام النبيّ في شيء"! وهو ثابت من كلامه صلى الله عليه وسلم!

لمْ يكن ابن وضاح له عِلم باللغة العربية! كما لم يكن له علم بالفقه، وله أخطاء كثيرة محفوظة عنه، وكان يغلط ويصحِّف! كما أثبت العلماء أنه كان يكذب ويقول: "إن يحيى بن معين قال: إن الإمام الشافعي ليس بثقة! ولم يقل ابن معين ذلك أبدًا !

ولكن لماذا ادّعى ابن وضاح على يحيى بن معين هذا الادعاء بحق الإمام الشافعي؟ إنَّ ذلك كان تجريحًا في الإمام الشافعي؛ لأنه بسببه انحسر أتباع المذهب المالكي، خاصة في مصر، ومكة المكرمة، والعراق. ولا ننسى دعاء الإمام الشافعي المعروف في أخريات حياته بمصر على بعض من آذاه من المالكية!

وقال الحافظ ابن عبد البر في كتابه "جامع بيان العلم" عن ابن وضاح المالكي: "ابن وضاح كذب على يحيى بن معين في حكاية عنه، أنه سأله عن الشافعي، فقال: ليس بثقة! وقال ابن عبد البر أيضًا عنه: ابن وضاح ليس بثقة!

وقال الحاكم في ابن وضاح: "تتبعنا التواريخ وسواد الحاكيات عن يحيى بن معين، فلم نجد في رواية واحد منهم طعنًا على الشافعي، ولعلّ من حكى ذلك قليل المبالاة بالوضع على يحيى"!

إذا عرفتَ هذا، علمتَ لماذا يستدل ابن تيمية بابن وضاح، ويترك كبار المالكية الذين هم أثبت بكثير منه! بلْ إنَّ ابن تيمية جعله في مصافّ البخاري ومسلم وأبي داود، في كتابه "منهاج السنة النبوية" (٧/٤٢٧)! ولوْ سألتَ ألفًا من العوام عن البخاري ومسلم لعلموا من هما، ولوْ سألتهم عن ابن وضاح، ما عرفه أحد!!

وإذا كان ابن وضاح بهذه الثقة عند ابن تيمية؛ فلماذا ترك روايته بشأن الصلاة والتبرك في مصليات الرسول التي أوردها الزرقاني في شرحه (٥٧/٢) وهي: "زاد في رواية ابن وضاح لي: هل تدرون أين صلى رسول الله من مسجدكم هذا، لأصلِّي فيه وأتبرك به؟ لأنه كان حريصًا على اقتفاء آثاره"!



هذا قليل من كثير، وغيض من فيض؛ مما جاء في كتاب "أخطاء ابن تيمية في حق رسول الله وأهل بيته" للدكتور/ محمود السيد صبيح. في رده على الإمام/ ابن تيمية. وأهمية هذا الكتاب أنه موثَّق توثيقًا جيدًا، وقد جاءت حججه دامغة، وبراهينه ساطعة .. لدرجة أنه لمْ يستطع أحد الردّ عليه حتى الآن!

والحقيقة؛ أنني أدركتُ بعد قراءة هذا الكتاب لماذا يُحذِّر السلفيون "الخَلَفيُّون" من هذا الكتاب! ويخشونَ وقوعه في أيدي أتباعهم وجماهيرهم الغفيرة! لأنَّه يكشف عن المنهج الخاطئ للشيخ/ ابن تيمية في طريقة العرض، والاستدلال. فقد جاءت حججه هزيلة في الرد على خصمه، ولمْ يستطع أن يقنع القارئ ولا السامع، وجاء ببضاعةٍ مزجاة! فضلًا عن غلوِّه، وشططه في مواضع كثيرة .. ما كنا نتمنَّى أنْ يقع فيها (شيخ الإسلام) رحمه الله.

الفتاوى الشاذة

(ائتوني بما ينفع الناسَ، وأنا آتيكم بالدليل)!

الإمام / المراغي

❖❖❖

كان (ابن تيمية) يقدِّر الفقهاء والأئمة الأعلام حق قدرهم، ويعتذر عن أخطائهم، ويرى أنهم في أخطائهم مجزيُّون مثابون؛ لأنهم مجتهدون مخلصون لا مبتدعون ولا مفتاتون على دين، والمجتهد إنْ أصاب له أجران، وإنْ أخطأ فله أجر واحد، ولو كان المجتهد محاسبًا على خطئه بالعقاب، وعلى صوابه بالثواب لكان في ذلك حرج وضِيق، وما اجتهد مجتهد في تعرف الحق خشية الزلل، فإنَّ توقي العقاب أقرب إلى النفس من الجرأة على الحق وطلبه، وإنْ كان ثمة احتمال للصواب ومعه ثواب، ويقول في ذلك ابن تيمية: "درك الثواب في جميع أعيان الأحكام إمَّا أن يكون متعذّرًا أو متعسِّرًا، وقد قال الله تعالى: "﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾(الحج: ٧٨). وقال سبحانه أيضًا: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (البقرة: ٨٥). وإن النبيّ مُحمَّد ﷺ ما لام مجتهدًا على اجتهاده، إذا كانت عنده أدواته من الفهم، ولا فرض عقابًا على مجتهد مخطئ، ولوْ كان عقابًا دنيويًا، ولذلك لم يُوجِب على أسامة بن زيد عقابًا، لا بالقصاص، ولا بالدية، ولا بالكفارة، لمَّا قتل من قال: "لا إله إلاَّ الله" في إحدى الغزوات معتقدًا جواز قتله، لأنه قالها تحت حد السيف! قال ابن تيمية: "جمهور الفقهاء على أن ما استباحه أهل البغي من دماء أهل العدل بتأويلٍ لا يُضمَنُ بِقَوَدٍ ولا دية ولا كفّارة، وإنْ كان قتلهم وقتالهم حرام".

من هنا نعلم؛ أن (الإمام) كان يتسامح في المخالفة في الفروع، مادامت من

مجتهد توافرت له أدوات الاجتهاد كلها، بينما لا يتسامح في العقائد، ولذلك يرمي المخالفين له في العقائد بالابتداع أحيانًا، والضلال أحيانًا، والكفر في أحيان قليلة. والسبب في ذلك أنه لا ينبغي أن يكون في أيّ أمر يتصل بالعقيدة خلاف، كما أنه لا اختلاف في أصل الفرائض، لأن العقيدة وأصل الفرائض جوهر الدين ولبابه.

وكان يرى أن القادر على الاستدلال في مسائل الدِّين، لا يجوز له أن يقلِّد، وكذلك القادر على الاستدلال في مسألة معينة، لا يقلِّد فيها، ويروي عن أحمد أنه قال: إنْ قلَّد أثِم، ويذكر أنه مذهب الشافعي وأصحابه وسفيان الثوري.

ويترك ابن تيمية المذهب لوجود الحديث النبوي، ولا يسوِّغ الاستمساك بالمذهب مع الحديث الصحيح قط، وإنَّ كل من يعتقد صحة حديث عليه أن يأخذ به، لأنَّ الله سبحانه يقول: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ (النساء: ٥٩). ولذلك لا يجب على أحد التزام مذهب معين إلاَّ قول الرسول. وإن السلف الصالح منذ عهد الصحابة إلى عصر الأئمة المجتهدين ما كانوا يعتبرون لأحدٍ قولًا إذا ثبت قول الرسول. ويروى في ذلك أن ابن عباس، لمَّا كان يُناقَش في نكاح المتعة الذي كان يرى أنه كان مباحًا في الإسلام، وقيل له: إنَّ أبا بكر وعمر –رضي الله عنهما– قد حكما ببطلانه، قال رضي الله عنه: "يوشِك أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول لهم: قال رسول الله ﷺ، ويقولون: قال أبو بكر وعمر"!

وإنَّ الأئمة الأربعة من بعد الصحابة، والتابعين كانوا ينهون الناس عن تقليدهم، إذا وجدوا حديثًا يخالف قولهم. فهذا أبو يوسف –تلميذ أبي حنيفة– كان على رأي شيخه في الأحباس، فلمَّا حجَّ وأطلعه الإمام مالك على أحباس الصحابة رجع عن مذهب شيخه، وأجاز الوقف، وحكم بلزومه، وقال لمالك: رجعتُ لقولك يا أبا عبد الله، ولوْ رأى صاحبي ما رأيتُ لرجع كما رجعتُ. ولقد كان مالك يقول: إنما أنا بشر أُخطئ وأصيب، فأعرضوا قولي على كتاب

الله وسُنَّة رسوله. وكان الشافعي يقول: إذا صحَّ الحديث، فاضربوا بقولي عُرض الحائط. ويقول أيضًا: إذا رأيتُ الحجة موضوعةً في الطريق فهي قولي. وكان أحمد يقول: لا تقلِّد في دينك الرجال، فإنهم لم يسلموا من أن يغلطوا، ومن ترك الحديث وأخذ بقول الرجال، فقد ترك من لا يغلط إلى من يغلط!



الملاحظ؛ أنَّ ابن تيمية لم يقيد نفسه من وقت أن شبَّ عن الطوق بدراسة الفقه الحنبلي لا يعدوه، بل كان يدرس غيره مع دراسته له، فخرج عن الإطار المذهبي إلى الدراسة الفقهية الجامعة. ويعتقد الإمام/ أبو زهرة- أن ابن تيمية درس فقه الشيعة الإمامية دراسة عميقة، وأن كتابه (منهاج السنَّة) الذي جادل فيه الشيعة، يدل على أنه كان عليمًا بآرائهم في الإمامة والعقائد، دارسًا لها دراسة فاحصة كاشفة، وإنا نجد آراءه في الطلاق الثلاث بلفظ الثلاث، وتعليق الطلاق تتقارب مع آراء الشيعة، إنْ لم تكن متحدة معهم في الجملة!

والملاحظ أن ابن تيمية ليس ممن يرى أن الحق يسوغ احتكاره في مذهب لا يعدوه، أو يصح أن يُدَّعى ذلك، فكل الأئمة يلتمس الحق، ويجتهد في طلبه مخلصًا غير وانٍ.

ولذلك قرر أمورًا ثلاثة تدل على أنه كان لا يميل إلى التعصب المذهبي:

- أنَّ تقديره للأئمة الأربعة من ناحية منازلهم الفقهية أبلغ التقدير.
- أنه يوصي الفقيه المحقق ألاَّ يلتزم مذهبًا معينًا، إذا وجد الحقَّ في غيره.
- وأن يترك المذاهب كلها، إذا وجد حديثًا يخالفها.

هذه الأمور الثلاثة هي التي برز منها ابن تيمية فقيهًا مجتهدًا.

هذا؛ وقد بدا تقدير ابن تيمية لآراء الأئمة والفقهاء والموازنة بينها، سواء في ذلك الخطأ والصواب منها، فهو يعتذر عن الخطأ الذي يخالف السنَّة، ويذكر الأعذار المختلفة. وقد كتب في ذلك رسالة سمّاها "رفع الملام عن الأئمة

الأعلام" قال في مقدمتها: "وليعلَم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولًا عامًا، يتعمد مخالفة الرسول في شيء، من سنّته في دقيق ولا جليل، فإنهم متفقون اتفاقًا يقينيًا على وجوب اتباع الرسول، وعلى أن كل أحدٍ من الناس يؤخذ من قوله ويُترك، إلاَّ رسول الله، ولكن إذا وُجِدَ لواحدٍ منهم قول؛ قد جاء حديث صحيح بخلافه، فلابدَّ له من عذرٍ في تركه".

كما يرجع ابن تيمية اختلاف آراء الفقهاء في مذاهبهم إلى ثلاثة أمور:

أولها: عدم العلم بالحديث.

ثانيها: العلم بالحديث، ولكن عدم الاعتقاد أن المسألة المستفتى فيها تدخل في العموم، أو تراد من الخصوص.

ثالثها: الظن أن ذلك الحديث منسوخ.

كما بيّن ابن تيمية أن الجهل ببعض الأحاديث لا يغض من قدر الأئمة، ولذلك كان يقول: لا يجب على أحد التزام مذهب معين، إلاَّ قول الرسولﷺ!

هكذا كان ابن تيمية يُحلّق في سماء الكتاب والسنّة غير مقيّد إلاَّ بنصوصها، ولقد أدت به هذه الدراسة المقارنة لجميع المذاهب أن يخالف الأئمة الأربعة ومذاهب الجمهور، لأنه رأى السنَّة في غير ما قالوا به، وإذا وجد أن نصوص القرآن بظواهرها ويحكمها، تصرح بغير ما انتهوا إليه؛ خالفهم أجمعين، ومن ذلك مسائل أيمان الطلاق، والطلاق الثلاث. ولذلك وافق آراء الشيعة الإمامية فيما قالوا أوْ قاربهم، وخالف فقهاء الجماعة مجتهدين!

من هنا نعلم؛ أنَّ إعجاب ابن تيمية بمذهب الإمام أحمد ليس إعجاب المتعصب، الذي يحجبه عن إدراك سواه، وفهم مراميه وغاياته. ولعله عدّل رأيه قليلًا في اعتبار كل ما ينفرد به أحمد راجحًا، وكل ما يقوله أحمد من الكتاب والسنَّة، فقد خالفه مخالفة صريحة جريئة في مسألة أيمان الطلاق. وكان ابن تيمية

عدوّ التعصب في الفروع، فقد درس فقه المسلمين كله دراسة عميقة. وكان ينهى أشد النهي عن التعصب، فيقول: "من تعصب لواحد من الأئمة بعينه، فقد أشبه أهل الأهواء؛ سواءً تعصب لمالك أمْ لأبي حنيفة أمْ لأحمد، ثم غاية المتعصب لواحد منهم أن يكون جاهلًا بقدره في العلم والدين، وبقدر الآخرين فيكون جاهلًا ظالمًا، والله يأمر بالعلم والعدل، وينهى عن الجهل والظلم، قال تعالى: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ (الأحزاب: ٧٢).

وعلى الرغم من المعايير العلمية الدقيقة التي استخدمها ابن تيمية؛ إلاّ أنه وقع في أخطاء فقهية، بلغت نحو ستين مسألة، حسب تقدير العلماء، نذكر منها:



فتوى: صرف الزكاة لأهل المعاصي:

أفتى ابن تيمية في كتابه "مختارات من الفقه الإسلامي" بأنه لا يجوز أن تصرف الزكاة لأهل المعاصي المُصرِّين عليها إلاّ أن يتوبوا، ولو كانوا فقراء ومساكين، فهو يقرر "أنه لا ينبغي أن تُعطى الزكاةُ لمن لا يستعين بها على طاعة الله تعالى، فإنه سبحانه فرضها معونةً على طاعته لمن يحتاج إليها من المؤمنين كالفقراء والغارمين، أو لمن يعاون المؤمنين، فمن لا يصلِّي من أهل الحاجات لا يُعطَى شيئًا حتى يتوب ويلتزم أداء الصلاة".

لكن بعض العلماء لهم رأي آخر في هذه الفتوى، منهم الشيخ (محمد أبو زهرة) الذي قال: نحن نخالف ابن تيمية في هذه الفتوى، لثلاثة أسباب:

أولها: عموم نصوص القرآن في مصارف الزكاة من غير تخصيص بين مطيع وعاص، وليس لأحدٍ أنْ يخصِّصَ لمجرد استحسانه من غير مخصص، أوْ دليل من الشرع يدل على التخصيص، ثم لا ندري كيف نعطي لغير مسلمين لنتألّفهم على الإسلامِ من الزكاة، ولا نعطي العصاة، أفلا نعطيهم لنتألّفهم على الطاعات كما تألّفنا هؤلاء على الإسلام؟! لذلك نرى أنَّ رأي ابن تيمية إن لم يخالف نص

آيات الزكاة، فهو يخالف فحواها، أو مرماها في الجملة.

ثانيها: أنَّ الزكاة معونة على الحياة، فهي تعطى للحيّ لتقوِّم حياته، ويوفر له الضروري من حياته. وإن سايرنا ابن تيمية في منطقه، فمؤدى ذلك ألاَّ يكون للعاصي حق الحياة، وأنه يباح للمجتمع أن يتركه أن يتضور جوعًا حتى يموت، وإذا كان ذلك مباحًا، فقتله أيضًا مباح، لأنه لا فرق بين القتل بالسيف والقتل بالجوع إلاَّ في الوسيلة، ولا فرق بينهما في النهاية! وإنَّ أحدًا لم يقل ذلك إلاَّ الخوارج، وليس ابن تيمية منهم والحمد لله!

ثالثًا: أنَّ النبيّ ﷺ كان يعين المشركين في ضرّائهم، فعندما نزلت بقريش جائحة بعد صلح الحديبية، أرسل إلى أبي سفيان خمسمائة دينار، يشتري بها ما يسدّ بها حاجة الفقراء بمكة، وكان جُلُّهم مشركين، فإذا كان البرُّ بالمشرك المحتاج سائغًا، أفيسوغُ في منطق الإسلام أن يترك العاصي جائعًا حتى يتوب؟ فإنْ لم يتب فليمت بغيظه أوْ ليكنْ سرّاقًا أوْ طرّارًا!

من أجل ذلك نخالف ابن تيمية في هذا.

فتوى: الحلف بالطلاق:

تعرّض ابن تيمية للكثير من الخصومات التي كانت من مخالفيه ومبغضيه، أو الحاقدين عليه، أو من ذوي السلطان الذين لم يرضوا عن وقوفه مع العامة في وجوههم.

فممن عاصره مع العلماء من خالفه في المذهب أوْ الرأي فوشى به عند السلطان، ومنهم من أهدر دمه، ومنهم من اتهمه بالكفر، ومنهم من اتهمه بالفسوق، وحاشاه -رحمه الله- عن كل ذلك؛ فسجن عدة مرات ومات سجينًا في نهاية المطاف!

ومن عجيب ما سُجِنَ لأجله فتواه في الطلاق؛ حيث خالف فيها جمهور الفقهاء؛ فأفتى بأنَّ الحلف بالطلاق كقول الناس: "عليّ الطلاق" لا يقع به الطلاق؛ بلْ يقع الطلاق باللفظ الصريح له، كأن يقول الرجل لزوجته: "أنتِ طالق". ولم يكن هذا رأي العلماء آنذاك.

العجيب؛ أنَّ هذه الفتوى أصبحت هي الأساس الذي بُني عليه شطر كبير من قانون الأحول الشخصية بمصر، وما اجتمع عليه علماء الأمة في وقتنا الحالي. ولا ننسى أنَّ كثيرًا من العلماء تبنوا رأي ابن تيمية، أمثال: الشيخ/ محمد مصطفى المراغي، ورشيد رضا، ومحمود شلتوت، وأحمد شاكر، ومحمد أبو زهرة، ومصطفى الزرقا، ومصطفى السباعي، وغيرهم.

من أسف؛ أنَّ أناسًا من أتباع ابن تيمية كرهوا منه هذا المذهب، واتهمه آخرون بأنَّ الشيعة أثَّروا على تفكيره، لأنَّ هذه الفتوى مأخوذة من المذهب الجعفري!

على أن الرجل أقوى شخصية من أن يتأثر بأحد!

فتوى: شرعية القتال:

تكلم ابن تيمية في مسألة أصل شرعية القتال، وما الباعث عليه؟ فقرر أن الوقائع التي يبنى عليها القول في هذه القضية أن النبيّ ﷺ قاتل الكفار الذين اعتدوا عليه وعلى أصحابه وأخرجوهم من ديارهم، فما السبب في القتال؟ أهو كونهم كفارًا أمْ السبب أنهم معتدون؟ فإنْ كان الأول، فإنه يحلّ قتال كل كافر إلاَّ إذا كان ثمة عهد سائغ، وإنْ كان الثاني، فإنه لا يحلّ إلاَّ قتال المعتدين، فليس كل الكافرين يسوّغ قتالهم، وإذا كان القتال لأجل وصف الكفر؛ فإنَّ العلاقة بين المسلمين وغيرهم هي الحرب، وحتى يكون عهد، فكل دار المخالفين دار حرب، ما لم يكن عهد، وإذا كان القتال لأجل الاعتداء فإنَّ الأصل في العلاقة هو السلم، حتى يكون مسوّغ للحرب.

يقول ابن تيمية، بأن الصحيح هو الرأي الثاني وهو قول الجمهور، ويحتج له بأدلة ونصوص من القرآن، كقوله تعالى: "﴿ وَقَـٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَـٰتِلُونَكُمْ ﴾(البقرة: ١٩٠). فهذه الآية مشيرة بنصها ومعناها إلى علة القتال وهو دفع الاعتداء؛ ويذكر غاية القتال، وهي منع الفتنة. كما يسوق ابن تيمية أدلّة من السُّنَّة، أن النبيّ ﷺ كان يوصي جيشه دائمًا بألاَّ يقتل إلاَّ المقاتِل، فكان يقول: «انطلقوا باسم الله، وبالله، وعلى مِلَّة رسول الله، لا تقتلوا شيخًا فانيا، ولا طفلًا، ولا امرأة، ولا تغلوا، وأصلحوا، وأحسنوا إن الله يحب المحسنين».

وإنَّ النبيَّ ﷺ ومن معه من الصحابة كانوا يأسرون المشركين ولا يكرهونهم على الإسلام، بلْ قد أسر ثمامة بن أثال، وهو مشرك، ثمَّ مَنَّ عليه، ولمْ يكرهه على الإسلام حتى أسلم من تلقاء نفسه، وكذلك مَنَّ على أسرى بدر.

ويقول ابن تيمية: "كانت سيرته أن كل من هادنه من الكفار لمْ يقاتله، وهذه كتب السيرة والحديث والتفسير والفقه والمغازي تنطق بهذا، وهذا متوافر من سيرته عليه الصلاة والسلام، فهو لم يبدأ أحدًا بقتال".

فتوى: إرضاع الكبير:

كان ابن تيمية يرى منع تخصيص النص بأحد أفراد الأمة دون باقيهم؛ لاشتراك الجميع في الوصف الذي يدور معه الحكم وجودًا وعدمًا، مثال ذلك: قوله: بأن إرضاع الكبير لا يحرُم إنْ احتيج إلى جعله ذا محرَم، استدلالًا بما رواه مسلم عن عائشة من حديث سالم مولى أبي حذيفة، حيث جاءت امرأة أبي حذيفة إلى رسول الله، فقالت: يا رسول الله، إنَّ سالمًا يدخل عليَّ وهو رجل، وفي نفس أبي حذيفة منه شيء! فقال رسول الله: "أرضعيه حتى يدخل عليك"، وفي رواية الموطَّأ، قال: "أرضعيه خمس رضعات". وقد ذهب الأئمة الأربعة إلى أن الحديث مخصوص بهذه الواقعة، وأنَّ رضاع الكبير لا تنتفي به الحرمة، بينما رأى ابن تيمية –وحده– تعميمه على جميع الأحوال المماثلة والمشابهة!!

لقد نسيَ ابن تيمية أنَّ هذه الرخصة كانت علاجًا لحالة خاصة لها ظروفها وملابساتها التي لا تتكرر -كما يقول الشيخ/ يوسف القرضاوي- فقد كانت بعد تحريم التبنِّي، ومراعاة ظروف هذا المتبنَّى، وهوَ مَنْ هو؟! إنه (سالم) أحد أعلام الصحابة، الذي قال له النبيّ ﷺ: «**الحمد لله الذي جعل في أمتي مثلك**»! وهو الذي قال فيه عمر: لوْ كان سالم مولى أبي حذيفة حيًا لاستخلفته! هذا وهو مولى!!

هذا الحديث يتضمن رخصة لـ(سهلة) امرأة أبي حذيفة في إرضاع (سالم) مولى أبي حذيفة، الذي عاش في كنف هذه الأسرة، ابنًا لأبي حذيفة وامرأته، وكانا قد تبنَّياه حتى حرّم الإسلام التبنِّي، ولكنه بقيَ في بيتهما كأنه ابنهما. فهي حالة خاصة به، ولا تعمم لغيره.

هذا؛ وقد سقط "أستاذ جامعي" ضحية فتوى ابن تيمية! عندما أفتى بتعميم حُكمها؛ فقامت عليه الدنيا كلها، حتى تمَّ فصله من الجامعة الأزهرية!

من أسف؛ أنَّ هذا (السلفي المفصول) أراد أنْ يحلّ مشكلة الاختلاط في الدوائر الحكومية، فوقع في مشكلة أخرى؛ مشكلة كشف المرأة صدرها؛ لتلقِم ثديها لرجل أجنبي يمتصه حتى يشبع! فالمشكلة في التطبيق؛ إذْ كيف تنفَّذ هذه الفتوى؟ هل تلقِم المرأة ثديها لزميلها ليرضعه خمس مرات مشبعات؟ وكيف يشبع رجل كبير من لبن امرأة؟ إنَّ الطفل يمكن أنْ يشبعه ثدي المرأة، أمَّا الرجل الكبير فأيّ ثدي يشبعه؟! وكيف تكشف المرأة له صدرها، وتمنحه ثديها، ويتلذّذ بمصِّه عشر دقائق أوْ ربع ساعة أوْ أكثر أوْ أقل؟! إنَّ مص الثدي لاشك من العمليات الجنسية المثيرة، والمرأة في هذه الحالة محرمة عليه، ولا تحلّ له إلاَّ بعد خمس رضعات مشبعات، أيْ أنه سيظل خمسة أيام يمارس هذه العملية! وماذا يكون الموقف لوْ دخل عليهما موظف آخر، ووجد الرجل واضعًا فمه على ثدي زميلته؟ ماذا سيقول الناس عن هذا الوضع؟ وكمْ من النِّكات ستظهر ويتناولها الناس عن "الرضيع" ابن الثلاثين أوْ الأربعين؟!

فتوى: زيارة القبور:

يرى ابن تيمية أن زيارة القبور مطلقًا للاتعاظ جائز، بل مندوب إليه، لأنه عبرة واعتبار، وتذكرة واستبصار. أمَّا القصد إلى زيارة قبر رجل صالح بعينه أو نبيّ بعينه، فإنَّ ذلك لا يجوز. وقد خالفه في هذا كثير من العلماء كأبي حامد الغزالي، وابن قدامة المقدسي، لعموم قوله ﷺ: «زوروا القبور».

والأساس الذي بنى عليه المنع هو الأساس الذي بنى عليه عدم دعاء الميت، لأنه يرى أن ذلك يؤدي إلى الوثنية والشرك، ولأن النبيّ نهى عن أن يتخذ قبره مسجدًا، حتى لا يُزار، فيؤدي ذلك إلى ما يشبه الشرك!

هذا رأي ابن تيمية في منع زيارة قبور الأنبياء والصالحين، والسفر إليها، ولم يستثنِ (الروضة الشريفة)! بل أدخلها في عموم حكمه، وتكلم فيها خاصة. وقد زكّى كلامه بالحديث الشريف: **«لا تشد الرحال إلاَّ إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى»**.

وقد عارض ابن تيمية في ذلك الرأي جمهور العلماء، فإنه يروى أن النبيّ قال: **«إذا سألتم الله فاسألوه بجاهي، فإنَّ جاهي عند الله عظيم»**. ويروى أنه عليه الصلاة والسلام قال أيضًا: **«من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي»**.

وقد ورد بما لا مطعن فيه أن الإمام أحمد قال في منسكه الذي كتبه للمروزي: "إنَّ في الاستسقاء يُتوسَّل بالنبيّ ﷺ". وكافة علماء الحنابلة يذكرون كلام ابن حنبل في باب الاستسقاء.

وقال الإمام أبو حنيفة في نصيحة لتلميذه أبي يوسف: "وأكثِر من زيارة القبور والمشايخ والمواضع المباركة، واقبل من العامة ما يقصُّون عليك من رؤياهم للنبيّ في المساجد والمقابر".

وقال الإمام مالك بن أنس في قصة المناظرة مع أبي جعفر المنصور: "ولمْ

تصرِف وجهك عنه ﷺ، وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم عليه السلام إلى الله تعالى".

وقال الإمام الشافعي: "إني لأتبرك بأبي حنيفة، وإذا عرضتْ لي حاجة صلَّيتُ ركعتين، وجئتُ إلى قبره، وسألتُ الله تعالى الحاجة عنده، فما تبعد عني حتى تُقضى".

بلْ الأعجب أن ابن تيمية يدَّعي أن النبيّ في قبره لا يدري من أمره شيئًا، وأنه لا يسمع، وأنه قد انقطع عمله، فكيف يدري لأمته عليه السلام؟ مع أنه في كتابه مجموع الفتاوى (٢٤/٣٦٨) قال: "ولمَّا كانت أعمال الأحياء تُعرض على الموتى، كان أبو الدرداء يقول: اللّهمَّ إني أعوذ بك أنْ أعمل عملًا أخزى به عند عبد الله بن رواحة"!

سبحان الله! إذْ كيف ينكِر ابن تيمية عرض الأعمال على النبيّ في قبره، بينما يثبت عرض الأعمال على الصحابة؟!

يقول أبو زهرة: نحن قد نميل إلى قول ابن تيمية في زيارة قبور الصالحين، أمَّا زيارة قبر النبي ﷺ فإنا نخالفه فيه مخالفة تامة، وذلك لأن الأساس الذي بنى عليه قوله هو الوثنية، فإن كان يريد أن زيارة القبر الشريف هو في ذاته نوع من الوثنية فهو غريب! فإنه كما يفسره ابن تيمية بأنه وثنية، يصح أن نفسره بأنه وحدانية، ومبالغة فيها، لأن زيارة قبر نبيّ الوحدانية استشعَار لحقيقتها وتقديس لمعناها، فإن التقديس الذي يتصل بالرسل، إنما هو من فكرتهم وهدايتهم، فالتقديس للرسول تقديس للمعاني التي دعا إليها وحثَّ عليها. وإذا كان خوف ابن تيمية من أن يؤدي ذلك بالناس إلى الوثنية بمضي العصور، فإنه خوف في غير مخاف! لأن الناس كانوا يزورون قبر الرسول على عهد الصحابة. وبمرور الزمن حتى يومنا هذا، ومع ذلك لم ينظر أحد من هؤلاء جميعًا إلى قبر الرسول نظرة عبادة أو وثنية! فإن الله سبحانه قد صان التوحيد إلى يوم القيامة، وقد ذكر ذلك الرسول في آخر حياته، وبشّر به المؤمنين وهو أن الشيطان قد يئس أن يُعبَد في أرض العرب، فليس إذن لابن تيمية أن يخاف على التوحيد من بعد! وإن

الآثار الصحيحة عن السلف الصالح تثبت أنهم -رضي الله عنهم- كانوا يتبركون بزيارة القبر الشريف، ولم يجدوا فيه وثنية ولا ما يشبهها. ألمْ يكن الشيخان الجليلان: أبو بكر وعمر حريصيْن على أن يدفنا بجوار جثمانه الكريمﷺ، ولم يريا في هذا الحرص وثنية أو ما يشبه الوثنية! ولقد روى ابن تيمية نفسه أن السلف الصالح كانوا يسلِّمونَ على النبيّ كلما مرّوا على الروضة الشريفة. قال نافع: كان ابن عمر يسلِّم على القبر، رأيته مائة مرة أو أكثر، يجيء إلى القبر فيقول: السلام على النبيّﷺ، والسلام على أبي بكر، والسلام على أبي. ورُئي واضعًا يده على مقعد النبيّ من المنبر، ثم وضعها على وجهه. ولقد قال ابن وهب: إن الإمام مالكًا قال: لا بأس لمن قدم من سفر أوْ خرج على سفر أن يقف على قبر النبي، فيصلي عليه ويدعو لأبي بكر وعمر. ولقد حكى -أيضًا- ابن تيمية عن أكثر الأئمة أنهم يرون أن يُستقبل القبر الشريف عند الدعاء.

الحقُّ: أن الزيارة إلى قبر الرسول هي الذكرى والاعتبار، والهدي والاستبصار، والدعاء عند القبر؛ والقلب خاشع، والعقل خاضع، والنفس مخلصة، والوجدان مستيقظ؛ ذلك أبرك الدعاء.

ويقول ابن تيمية: "من اعتقد أن في النذر للقبور نفعًا أو أجرًا فهو ضال جاهل .. وأن من يعتقد باب الحوائج إلى الله تعالى، وأنها تكشف الضر، وتفتح الرزق، وتحفظ العمر، فهو كافر مشرك، يجب قتله".

يعقِّب الإمام/ أبو زهرة قائلًا: لو اقتصرتْ فتوى ابن تيمية على أن زيارة القبور ضلال؛ ما كان في ذلك تطرف ولا مغالاة. أمَّا الحكم بأنه كفر، فأحسبه مغالاة دفعته إليها حِدَّة الجدال".

سؤال لابدَّ منه: ما هو سِر تضارب آراء ابن تيمية وأحكامه وفتاواه؟

نقول: إنه بتقدُّم (الإمام) في العمر، وتراكم خبراته في حقل الدعوة، وسِعة اطلاعه على المذاهب الفقهية ومدارسها؛ جدَّتْ له آراء واجتهادات غير مسبوقة، نقض فيها ما قاله من قبل، بل ربما خالف فيها الجميع!

معنى ذلك؛ أنَّ الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والحال، وأنَّ العلماء يصيبون ويخطئون؛ فلا تقديس لآرائهم وفتاواهم .. فابن ابن تيمية أجاد وتألّق في مواضع؛ كذلك أخفق في مواضع أخرى ... فعلامَ هذا التقديس، وتلك الرهبة التي صنعها (الخَلَفيّون)؟!

لكن لا يسعنا في هذا المقام؛ إلاَّ أنْ نؤكد أن مصادر الإسلام معصومة لأنها من عند الله، لكن التفكير فيها والاستنباط منها غير معصوم، لأنه من عند الناس! وأن الانتفاع بكل فقيه مخلص ذكي يدعِّم المسيرة العلمية للأمة، ولا يضيرها أبدًا، ويجب أنْ تنتفي الحساسية والكراهية للأشخاص. وإنَّ وجود هنات في رأي هذا أوْ سيرة ذاك لا تهدم عبقريته أوْ تخدش تفوقه إنْ كان صاحب عبقرية وتفوق!

ماذا يبقى من ابن تيمية؟!

ألا كل كاتب لا شكَّ يبلى ويُبقي
الدهرُ ما كتبتْ يداه فلا تكتب بيدك
غير شيءٍ يسرك في القيامةِ أنْ تراه!

ذو النون المصري

❖❖❖

رحل (الإمام) بعدما شَغَل عصره بآرائه ومعاركه، وقد ترَك وديعةً فكريَّة للأجيال من بعده، احتوتْ المجادلات والمساجلات التي قامَت بينه وبين معاصريه؛ من فقهاء ومتكلِّمين، ومُتَصوِّفين وفِرَق، ومذاهب شتى!

فماذا أبقى التاريخ منها؟ ما هو الصالح منها والفاسد؟ ما هو الجيد فيها والرديء؟ ماذا نترك منها، وماذا ندع؟! لقد انقسم الناس في ذلك إلى فريقيْن:

فريق؛ لمْ يفكِّر في الالتفات إلى تراث الإمام، بلْ نظر إليه بازدراء! فخسروا كثيرًا من عطائه الفكري، وما فيه من فتوحات وإشراقات روحية لا يستهان بها.

فريق آخر؛ لا يقل سفاهةً عن الفريق الأول! اعتبروا (الإمام) حِكرًا عليهم! وجعلوا مؤلفاته مصدرًا أساسيًا للفقه والتشريع! فتعبَّدوا بها، ولمْ يميزوا بين ما يصلح وما لا يصلح، فنقلوا زلاته وأخطاءه -التي تراجع عنها- وراحوا يرددنها بدون وعي؛ فأحدثوا أزمات فكرية، ومصادمات ثقافية عنيفة!

لكن الرأي الذي نتزعمه نحن، ونطمئن إليه، لكيْ نستفيد من تراث (الإمام) في حياتنا المعاصرة وفي ظل معركتنا الحضارية؛ أنْ ننظر إلى تراثه نظرة موضوعية؛ فما وجدناه صالحًا أخذناه وشكرناه عليه. وما وجدناه بخلاف ذلك؛ تركناه، وعذرناه فيه، وترحَّمنا عليه!

وشتان بين (النقض) الذي عماده الرفض المطلق دون مناقشة ولا تمحيص؛ كما هو حال الأشقياء والأغبياء، والفِرق الضالة؛ التي ابتليتْ بداء التعصب المقيت!

أمّا (النقد) فهو النظر، والتمحيص؛ وهو موقف معرفي قائم على أخذ وقبول ما هو صواب، ورد ما فيه من خطأ. وقد دعا الإسلام إليه، بعد تقييده بمعايير موضوعية، يقينية الورود قطعية الدلالة، قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ﴾ (الزمر: ١٨).



لقد تميز (الإمام) بأسلوب خاص في التأليف؛ فهو يؤصِّل ويستطرد؛ أيْ: يعرض المختصَر ويقعِّد الأصول، ثم يبسُط الكلام، فكأنّما هو يضَع الأساس ثم يَبني عليه، متفرعًا ذات الشمال وذات اليَمين، فيَذكُر في المسألة أصولها وفروعها وصُورها والحُكم عليها، ثم يستطرد إمّا ناقلًا لتأييد كلامه، وإمّا عارضًا للنظائر للاستئناس، وبيان صواب ترجيحاته، وإمّا استطرادًا ببيانِ أقوال المخالفين، ولوازمها، وجذورها التاريخيّة، ثم يُفَصِّل في الردِّ عليها بأوجهٍ عِدَّة.

غير أنَّ البعض عدَّ ذاك عيبًا في تصانيفِه، "إذْ لا يُركِّز على محور الموضوع، ولا يُفرِد الموضوعات المهمَّة بأبحاثٍ مستوفاة، يُحيل إليها حينما يحتاج إلى ذلك -كما يقول إبراهيم العقيلي- في "تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية". ويؤكد هذا الرأي الشيخ/ أبو زهرة- بقوله: "في كتابات ابن تيمية عيبٌ واضح، وهو كثرةُ الاستطراد، حتى إنَّه أحيانًا يتكلَّم في العقائد، فيستطرد ويشرح مسألةً في الحديث، وأحيانًا يكتب في مسألةٍ فقهية، فيستطرد استطرادًا طويلًا، يوضِّح معها مسألةً أصولية، ثم يعود بعد رحلةٍ طويلة إلى المسألة الفقهيَّة، التي هي مِن أصل الموضوع، ويبتدئ؛ فيقول: والمقصود.

وإنَّ ذلك يَتكرَّر في كثيرٍ مِن بحوثه الفقهية، وكثيرًا ما يقرِّر قواعد أصولية

مُحكَمة في أثناء شرْح جزئية فقهية والاستدلال لها، وربما كانت القاعدة التي ذكرها استطرادًا أدقَّ وأحكم، وأكثر إنتاجًا مِن ذات الموضوع نفسِه!

وإنَّ هذا الاستطراد بلا شكٍّ عيبٌ في التأليف، يُصعِّب القراءة، ويؤثِّر في الاستفادة، فإنَّ مَن أراد الاطلاع على الموضوع الأصلي، يجد نفسَه مضطرًّا ليقرأ غير ما يطلب، ويطَّلع إكراهًا منه على غير ما يُريد؛ لأنه لا محالة سيقرؤه؛ حتى يعرف في أيِّ مكان يعود إلى الموضوع الأصلي، وإنَّ قِراءته الكارهة لا يستفيد منها؛ لأنَّه لا يطلبها فلا يُمعن فيها، بل يعبرها عبورًا سريعًا إلى مقصوده ومطلوبه، ويمرُّ عليها كأنها من اللغو؛ لأنَّها غير ما يُريد، مع أنها عِلم قيِّم مفيد. والمسائل الاستطرادية لا يستفيد منها طالبها بيسرٍ وسهولة؛ لأنَّه إنْ طلبها فسيبحث عنها في مظانِّها، فلا يجدها".

ملاحظة ثانية؛ يعتمد (الإمام) إستراتيجية التدعيم والحشد، بسرد عشرات النقول من الآراء السلفية، والأئمة المجتهدين على اختلاف مناهجهم، بدعوى أنَّ هذا قول عامة الطوائف، أوْ جماهير العقلاء، أوْ جماهير المسلمين! ويكفي العودة إلى كتاب "درء تعارض العقل والنقل" الذي يقع في عشر مجلدات! كذلك؛ عند عرضه لمسألة (الحقيقة والمجاز) أطال فيها حتى استغرقتْ ١٧٩ صفحة من كتاب الفتاوى! ولمَّا تكلَّم عن إبطال قول المناطقة: "إنَّ التصور الذي ليس ببديهي؛ لا يُقال إلاَّ بالحد"، أوردَه في تِسعة عشرَ وجهًا في ١٦ صفحة مِن كتاب "نقض المنطق"! ولعلَّ كثرة النقول وسَوْقها بهذا الشكل الضخم المبالَغ فيه، والتهويل والتزيُّد في كثرة القائلين يدلُّ على الاحتياج الشديد لذلك، وهذا له دَلالات لا تخفى على الناقد البصير!

ملاحظة ثالثة؛ مَن يتأمل مؤلفات (الإمام) ورسائله؛ يدرك على الفور، أنها كانت ردود فعل، وتعقيبات، ومناظرات، ومجادلات مع مخالفيه، أوْ مع ما لا يقبله من أفكار وآراء ومسائل علمية أو فقهية أو فلسفية! حسبنا أنْ نشير إلى بعض عناوين مؤلفاته: "الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح"، "الصارم

المسلول على شاتم الرسول"، "نقض المنطق"، "الرد على المنطقيين"، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية"، "درء تعارض العقل والنقل"، الرد على البكري، الرسالة القبرصية، الرسالة الأكملية، كتاب الصفدية، كتاب "الإيمان" الذي أنكر فيه وقوع (المجاز) في القرآن، "منهاج السنَّة" الذي خصصه للرد على ابن المطهَّر الرافضي، "العقيدة التدمرية" في الرد على الأشاعرة، إلى غير ذلك من كتبه ورسائله التي واكبتْ أحداثًا وأزماتٍ طارئة .. وقد تخطَّاها الزمن، فلا قيمة لها الآن بحال من الأحوال!



لذا؛ فإنَّه على الرغم من كثرة مؤلفات (الإمام) إلاَّ أنَّه كما وصفه الباحث صلاح حسن رشيد، بقوله: (ابن تيمية زرعه كثير، وحصاده قليل)! أوْ كما قيل: (ابن تيمية كثير العلم، قليل الفتح)! أيْ أنَّ مؤلفاته حصيلتها هزيلة، وبركتها قليلة، ونفعها ليس بالكثير، مقارنةً بغيره ممن استفاد الناسُ بتراثهم، وانتفعوا به؛ كأبي حامد، وابن الجوزي، والرازي، والباقلاني، والجويني، والذهبي، والقرافي، وابن كثير، وابن القيِّم، وغيرهم؛ الذين لمْ يشغلوا أنفسهم بما انشغل به -رحمه الله!

ولعلَّ أهم المجالات التي كان له فيها إسهامات ملحوظة، سواء كثر فيها إنتاجه أوْ قل، سواء اتفقنا أوْ اختلفنا فيما ذهب إليه: (التفسير، الفقه، التصوف، الفلسفة، المنطق وعلم الكلام).

ففي مجال (التفسير) على الرغم من ثقافة ابن تيمية الموسوعية، وقوة عزيمته؛ إلاَّ أنه لم يفكر في إنجاز تفسير للقرآن الكريم، ولوْ أنه فعل؛ لصار تفسيره مما يشار إليه بالبنان!

لكن ما تركه من تفسير بعض السور والآيات؛ يكشف أنه -رحمه الله- لا يأخذ إلاَّ بالتفسير المأثور، فإنْ وجد الأثر، لمْ يلتفت إلى سواه. وراح يتنزل في

الأخذ من الصحابة والتابعين وتابعيهم، فهو يقبل في التفسير إلى القرن الثالث الهجري، ويرفض الأخذ بالرأي المجرد في التفسير، فيقول: (أمَّا تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام). ويسوق لهذا الرأي الأحاديث المثبِتة، والآثار المروية عن الصحابة التي تدلّ على توقفهم إذا لمْ يجدوا حديثًا مفسِّراً.

لكن أغلب العلماء لا يوافقونه، حيثُ خالف كثيرًا ممن سبقوه، كالإمام أبي حامد الغزالي؛ الذي يرى أن الأخبار تدل على أن في القرآن متسعًا لذوي الأفهام، ويرى الوقوف في فهم ظاهر القرآن؛ إنْ ورد نص صحيح فلا يخالفه، ولا يرى الوقوف من غير فهم، إن لم يرِد نص صحيح، أو نص غير ثابت. فالغزالي إذن يفتح الباب بهذا لكل من عنده المؤهلات للفهم والاستنباط من معاني القرآن أن يفهم ويستنبط ما لمْ يكن مخالفًا لنص صريح للنبيﷺ.



في مجال (الحديث والرواية) لمْ يكن (الإمام) مبرزًا في هذا الميدان، على الرغم من أنَّ (الحديث) هو المرجعية الأساسية للمدرسة السلفية التي يتزعمها ابن تيمية! فقد استدرك عليه العلماء، واتهموه بالتدليس، والتزوير، من هؤلاء: الأمير الصنعاني؛ الذي ردَّ عليه، في كتاب "رفع الأستار". والدكتور/ محمود صبيح في كتاب "أخطاء ابن تيمية". وكذلك تهكّم الشيخ الألباني من مغالطات ابن تيمية في كتاب "إرواء الغليل"، واتهمه بالتسرع في تضعيف الأحاديث، وأنه لمْ يعطِ الأحاديث حقها من النظر والنقد، وأنه كان يكتب من حفظه، وقلّما يراجع كتابًا عندما يكتب؛ فيرفض روايات صحيحة، مدعيًا أنها لمْ تثبت، في الوقت الذي يحتجّ بأخبار مغلوطة، وروايات واهية؛ مادامت تؤيد مذهبه! إلى غير ذلك من الأخطاء التي ما كنا نتمنى أن يتورط فيها رحمه الله! فقال: ابن تيمية يتوهم أن الحديث القائل: "بسم الله ولجنا، وبسم الله خرجنا .." من أوراد الدخول إلى المسجد! أيضًا؛ يدعي ابن تيمية الإجماع على أحاديث بأنها موضوعة، مثل: (لو أراد الله أن لا يُعصَى ما خلق إبليس). قال الألباني في

"السلسلة الصحيحة" قال ابن تيمية: هذا حديث موضوع مختلق باتفاق أهل المعرفة"! ولعلَّ ابن تيمية توهم أنه هو راوي هذا الحديث! وإلاَّ فلا وجه للحكم عليه بالوضع من حيث إسناده، فإنه ليس فيه متهم، من حيث سنده ومتنه". وغير ذلك الكثير من الروايات التي أوردها الألباني في "السلسلة الصحيحة"!

السؤال الذي يطرح نفسه الآن: لماذا لم ينتفض (الخَلَفيُّون) ويردوا على الألباني، ويقولوا: كيف ترد على شيخ الإسلام وتتهكم منه؟ ولماذا لمْ ينكِروا على ابن تيمية رفضه للأحاديث الصحاح؟ أوْ ينكروا عليه خلطه بين دعاء دخول البيت، ودخول المسجد؟!

يبدو أنهم لمْ تأتهم أوامر بالردّ من سادتهم وكبرائهم القابعين في نجد! أوْ لأنهم علموا أنهم لن يتقاضوا عليها أجرًا، ولنْ تتنزل عليهم الموائد ولا على حواريبهم! أوْ أنَّ ردودهم في هذه الحالة؛ لا توافق هوى المُخرِج والمنتِج معًا! أوْ أنَّ ردودهم ستهدم (المعبد) على ما فيه ومن فيه!!



(الفقه) لعلَّ الفقه هو أخصب جزء من إنتاج (الإمام) وإنْ لم يكن أكثر إنتاجه شهرةً وظهورًا، فإنه أنتج في الفقه إنتاجًا عظيمًا، ومعاييره الفقهية، تعد من أدق المعايير وأضبطها، وإنَّ مداركه الفقهية تعدّ أثمر وأنضج من مداركه في العقيدة. وإنْ كانت الأخيرة قد أخذت الشطر الأكبر من حياته.

وله في الفقه كتاب قيِّم بعنوان "مختارات من الفقه الإسلامي" لم يتقيّد فيه بمذهب معين؛ يتخير منها ولا يتقيد. ولقد كان أساس الاختيار عنده كما يبدو يدور حول ثلاثة محاور:

أولها: القرب من الآثار، فلا يختار غرائب الفقه، بلْ يختار ما له اتصال أوثق بمصدره.

ثانيها: القرب من حاجات الناس وتحقيق مصالحهم، فإنه بعد وثوقه من الاتصال بين الحكم والمصدر الشرعي من كتابٍ أوْ سنَّة، يختار الأعدل والذي يلائم العصر ويتفق مع الحاجات.

وثالثها: تحقيق المعاني الشرعية التي شُرِعت لها الأحكام.

فهو على ذلك جِد حريص في كل ما يختار ويفتي، ويعلن من آراء. وهنا يقول الإمام/ أبو زهرة: "إذا كان بعض العلماء الأقدمين سمَّى الشافعي: (فيلسوف الفقهاء) عندما كتب رسالة الأصول، ووضع أسس الاستنباط؛ فإنَّ من حق العِلم أنْ يسمِّي ابن تيمية (فيلسوف الفقهاء) أيضًا، بدراساته الفقهية المقارنة"!



(التصوف): يعدّ ابن تيمية؛ من أشهر ناقدي التصوف وأشدّهم، وتتلخص رؤيته في أنه مع التصوف الحقيقي، رافضًا البدع والشوائب التي لحقتْ به. ولا تتضح هذه الرؤية إلاَّ في إطار منظومته الكلية؛ التي انتظمت عددًا من الكتب، منها: "الاستقامة والتصوف"، و"الرسائل والمسائل"، و"التحفية العراقية في الأعمال القلبية"، و"الصوفية والفقراء"، و"المعجزة وكرامات الأولياء"، و"الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان"، فضلًا عما جاء في رسائله وفتاواه.

هذا؛ وقد أثنى -رحمه الله- على أئمة وعلماء التصوف، في مجموع الفتاوى "ص٣٦٩/٨ " فقال: "وأمَّا أئمة الصوفية والمشايخ المشهورون من القدماء مثل: الجنيْد بن محمد وأتباعه، ومثل الشيخ عبد القادر وأمثاله، فهؤلاء من أعظم الناس لزومًا للأمر والنهي، وتحذيرًا من المشي مع القدر كما مشى أصحابهم أولئك، وهذا هو الفرق الثاني الذي تكلم فيه الجنيْد مع أصحابه، والشيخ عبد القادر كلامه كله يدور على اتباع المأمور وترك المحظور والصبر على المقدور ولا

يثبت طريقًا تخالف ذلك أصلا، لا هو ولا عامة المشايخ المقبولين عند المسلمين".

ويتمثل موقفه النقدي من التصوف في قوله (والصواب أنهم مُجتهدون فِي طاعة اللَّه كما اجتهد غيرهم مِن أهلِ طاعة اللَّه.فَفِيهم السابِق المقرَّب بِحَسَب اجتهاده وفيهم المُقتَصِد الَّذِي هو مِن أهل اليمِين وفي كلٍّ مِن الصنفيْن مَن قد يجتهِد فيخطِئ وفيهم مَن يُذنب فيتوب أو لا يتوب. ومن المنتسبين إليهم مَن هُوَ ظالِم لنفسه عاصٍ لربِّه. وقد انتسب إلَيهِم طَوَائِف مِن أهل البدع والزَّندقة؛ وَلَكن عند المُحَقِّقِين مِن أهل التصَوف ليسوا منهم).

وفي هذا الصدد؛ نستطيع القول: لوْ لمْ يبقَ لابن تيمية سوى كتبه في التصوف التي تجاوزت ثمانية كتب؛ لكفاه! وهي أفضل مؤلفاته على الإطلاق من الناحية الموضوعية، أوْ من ناحية العمق، وقوة التحليل والنقد الاستنباط.

والسر في ذلك؛ أنه نشأ نشأةً صوفية كما اعترف في أكثر من مناسبة، وأنه كان من مريدي الطريقة القادرية الجيلانية. وكانت روح التصوف متغلغلة بداخله، لكنه حاول ألاَّ يُظهِر ذلك؛ بسبب أخطاء الصوفية وغلوهم، وما علق بالتصوف من شوائب! وليس أدلّ على حبه للتصوف من وصيته التي أوصى فيها بأن يُدفَن في مقابر الصوفية بالشام!



في مجال (الفلسفة): لمْ يستطع في بادئ الأمر، أن يتصالح معها، ووقف منها موقفًا عدائيًا، وليس أدلّ على ذلك من قوله: "علم الفلسفة كلحم جمل غث، على رأس جبل وعر؛ لا سهل فيرتقى ولا سمين فينتقل. وقوله -أيضا: "الفلسفة؛ كلحم خنزير في طاسة من ذهب". يعني أنه خبيث في عبارات براقة!

لكنه سرعان ما تجاوز هذه النظرة القاتمة، وموقف الرفض المطلق؛ إلى موقف نقدي متوازن؛ فأنصف الفلاسفة القدماء (الفلسفة اليونانية) فاعترف

لهم بالذكاء والفطنة والزهد والأخلاق. وقال عنهم: "وهم قد يقصدون الحق ولا يظهر عليهم العناد". لكنه خالفهم في علم (الإلهيات) ووصفهم بأنهم جهّال بالعلم الإلهي، وهم معذورون في ذلك إذا كانت لم تصلهم رسالة سماوية، وهذا لا يستلزم كونهم أشقياء في الآخرة إلاّ إذا بعث الله إليهم رسولًا فلم يتبعوه..». ويبلغ من إنصافه لهم قوله:"والقوم لولا الأنبياء لكانوا أعقل من غيرهم..".

المهم؛ أنه –رحمه الله– لمْ يأخذ موقفًا أحاديًا من (الفلسفة اليونانية) سواء بالرفض أوْ القبول، بلْ قسَّمها في كتابه "الرد على المنطقيين" إلى ثلاثة أقسام:

- **الإلهيات** (الميتافيزيقا): رفض هذا القِسم، بلْ أغلب رفضه للفلسفة ينصب على هذا القِسم!

- (**الطبيعيات**) يرى جواز الأخذ بهذا القِسم، مع عدم ربطه بالإلهيات (الميتافيزيقا) ويعتبر أن هذه القِسم (غالبه كلام جيد، وهو كلام كثير واسع، ولهم عقول عرفوا بها، وهم يقصدون به الحق لا يظهر عليهم فيه العناد، ولكنهم جهال بالعلم الإلهي).

-(**الرياضيات**)يرى وجوب الأخذ بها، وقال:"ضرورية لعلوم الفرائض وقِسمة التركة وغيرها".

أمّا عن الفلاسفة الإسلاميين، فقد هاجمهم في بادئ الأمر، واتهمهم بمخالفة الكتاب والسنَّة؛ لكنه راجع نفسه، وقال: "لا يجوز تكفير المسلم بذنبٍ فعله، ولا بخطأ أخطأ فيه". وقال أيضًا: "وإنِّي أقرر أنَّ الله قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية. فالسلف لمْ يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا بمعصية.

مبلغ القول؛ إنَّ (ابن تيمية) مصلح فقيه، قَصَر فكره النقدي للفكر الفلسفي بفرعيه المشائي والصفوي، والفكر الديني بفرعيه الكلامي والصوفي؛

على مجرد إفحام الخصوم بإلزامات جدلية؛ هدفها الوحيد الدفاع عن نوع من السلوك يعالج الأمور الإنسانية بمنطق سد الذرائع؛ فينتهي إلى بتر كل أعضاء العقل المبدع!!

فبذور الفكر الفلسفي في أعماله ليست عملًا فلسفيًا ناجزًا؛ بسبب ما يغلب عليها من أسلوب الفتوى والأجوبة الظرفية المرتجلة، رغم أننا لا ننكر وجود بعض الأعمال النسقية ذات النفس الفلسفي، فبذور فكره الفلسفي تعبِّر عن مشروع ذي نفس فلسفي لم يكتمل!



وفي مجال (علم الكلام): فقد حاربه في بادئ الأمر بشراسة، وأعلن كفر المشتغلين به، واتهمهم بالزندقة والإلحاد! لكنه رجع بعد ذلك عن هذا الرأي المتطرف، وقرر جواز الإشغال بعلم الكلام لإحقاق الحق وإبطال الباطل، فقال: (فَالسَّلف وَالأئمة لمْ يكرهوا الكلام لمجرد ما فيه مِن الاصطلاحات المُوَلَّدَةِ، كلفظ الجوهر والعَرَض والجسمِ وغير ذلك؛ بلْ لأنَّ المعاني التي يُعَبِّرون عنها بِهذه العبارات فِيها من الباطل المذموم فِي الأدِلَّة والأحكام ما يجب النَّهي عنه، لاشتمال هذه الألفاظ على معانٍ مُجملة في النفي والإثبات، كما قال الإمام أحمد في وصفه لأهل البدع، فقال: هم مختلِفُون فِي الكتاب، مُخَالِفون لِلكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، يتكَلَّمون بِالمتشابِه من الكلام، ويُلَبِّسون على جُهَّالِ الناس بما يتكلمون به مِنْ المتشابه. إذا عُرِفتْ المعاني التي يقصدونها بأمثال هذه العباراتِ، وَوُزِنَت بالكتاب والسُّنة، بحيث يثبُت الحق الذي أثبته الكتاب والسنَّة، وَيُنفى البَاطل الذي نفاه الكتاب والسُّنة، كان ذلك هو الحق). (مجموع الفتاوى، المجلد الثالث).

لقد كان إنجازه في نقد (المنطق) أساسًا في فكره الفلسفي، هذا المنطق الذي قدم فيه علماء الكلام الأوائل نقدهم، وتحويراتهم المقترحة (خصوصًا ابن حزم) لكنه بقي سائدًا لديهم في صورته الأرسطية حتى مجيء ابن تيمية. فهذا

النقد استلزم وعيًا جديدًا للفلسفة والعلم. فاستطاع في نقده للصوارنية في المنطق توليد مشكلات معرفية ومعالجتها في صورتها الجديدة، في اشتغاله على مفهومي «التصور» و«القياس».

فابن تيمية لا يرفض المنطق بالجملة (المنطق الأرسطاطاليسي) إنما ينقده بمنطق واعٍ، فيناقش ويظهر حسناته، ويرد على أجزاء أخرى. ونستطيع القول: إن نقد منطق أرسطو في الغرب؛ لم يبدأ إلاَّ بعد عصر النهضة، فكان ابن تيمية سباقا في نقده!

فقد تنبه -رحمه الله- إلى أن المنطق ضيق النطاق ولا يغطي سوى مساحة محدودة من المعالجات المعرفية والمنهجية، فثمة مجالات حجب عنها المنطق، وهي «المعرفة ما قبل المنطقية» وتتمثل في العمليات المعرفية والمنهجية الفطرية والنفسية الممهدة لبناء القضايا الأولية أو البدهيّة أو المسلّمة. ومجال «المعرفة خارج المنطقية» وتتمثل بتلك القضايا التي نبذها المنطق الأرسطي واعتبرت ظنية، ومجال «المعرفة فوق المنطقية» التي تتمثل في القضايا الحدسية والإلهامية التي تتأبّى على الحشر ضمن القضايا المنطقية أو السابقة عليها أو المنبثقة منها، أو الخارجة عنها. ويرى ابن تيمية أن المعرفة الناتجة عن هذه المجالات وغيرها كالقضايا الدينية هي التي كانت تلعب دورها في تشييد المعرفة، في حين أن المنطق الذي يقع خارجها جميعًا لم يلعب مثل هذا الدور إلاّ في حدود ضيقة!

ولولا أن ابن تيمية تسرع في آرائه، وتشدد في أحكامه؛ لكان عمدة المنطقيين، بل كانت الدنيا كلها تحتفي به وبجهوده! لكن موقفه المتذبذب بين الرفض والقبول والتحفُّظ؛ أضاع هويته، وأفسد رؤيته، وأخرجه من هذا السباق!



خلاصة الخلاصة؛ إنَّ تراث (الإمام) ثري للغاية، وله تأثير بالغ على حالة الأمة، وعلينا أنْ ننبِّه إلى أنه على الرغم مما فيه من الفتوحات والإشراقات الروحية؛ إلاَّ أنه مملوء بالأخطاء الفادحة، المجافية لسماحة الإسلام ومرونته، والمخالفة لروح الشريعة وجوهرها، وقد بدتْ هذه الأخطاء واضحة للعيان في كتاباته الأولى التي كتبها في شبابه الباكر، حينما هاجم الفلاسفة والمناطقة، والأشاعرة والمعتزلة والصوفية، وغير ذلك من الفِرق والمذاهب؛ حين أسرف في نقده إلى الحد الذي أفقده الموضوعية، وحاد به عن الصواب، لدرجة أنه رماهم بأقذع الألفاظ وأشنعها، حتى أخرجهم من المِلَّة!

ولعلَّ الظروف السياسية السائدة في عصره، والحالة النفسية التي كانت تعتريه، وحياته التي قضاها ما بين المنافي والسجون؛ ألقتْ بظلالها على آرائه وأفكاره واجتهاداته ومؤلفاته ..!

لذا؛ فقد نقض أكثرها، وتراجع عن أغلبها، وتخلى عن معظمها، وقد حدثت ثورة التغيير هذه؛ في سجنه الأخير الذي استمر حقبة طويلة ... فقد نفض الدنيا عن كاهله، وخلا بربِّه، فهدأتْ سريرته، وصفتْ نفسه، وتهيأتْ للتجليات القدسية، والفيوضات الإلهية ... فراجع صفحته، وصحَّح مسيرته، وتصالح مع نفسه، ومع خصومه ... فألَّف (داخل السجن) أفضل كتاباته وأعمقها، ألاَ وهي (الفتاوى) التي نقض فيها آراءه السابقة، وهدم بها كثيرًا من كتاباته التي كانت (خارج السجن)!

لذا؛ ينبغي على القارئ لابن تيمية أن يميز بين كتاباته الأولى (خارج السجن) وكتاباته الأخيرة (داخل السجن)!

(خارج السجن) هي مراحل الشباب، والفتوة، والصولات والجولات والمعارك الفكرية، والمبارزات الكلامية؛ التي يغلب عليها روح الانتقام، والغلبة، والتطفيف!

(داخل السجن) هي مرحلة الرشد، والتفكير العميق؛ والصفاء والتأمل، والبحث عن الحقيقة!

لعلَّ سائلًا يسأل: لماذا لم يقلْ (الإمام) بأنه أخطأ في مسائل كذا، ورجع عن كذا، كما فعل كثير من العلماء والكتَّاب في مختلف العصور؟

نعم؛ كان من الواجب على (شيخ الإسلام) أن يعترف بأخطائه، ويعتذر عما جانبه فيه الصواب! لكنه -من أسف- لم يفعل!

ربما لأنه دخل في رحم المعارك، فلمَّا أراد الخروج منها لمْ يستطع! فظلتْ الثورة ملازمة له حتى في داخل السجن.

أوْ ربما كره أن يعتذر لخصومه الألدَّاء صراحةً، لاسيما بعدما لعنهم، وأخرجهم من الملَّة!

أوْ ربما كان (الإمام) يتفاعل مع اللحظة التي يعيشها فقط، وينسى ما قاله من قبل! بسبب الحالة النفسية التي كانت تعتريه -رحمه الله!

وقيل: إنه تراجع عن حدَّة الشباب، والتعصب المذهبي، والاندفاع في إصدار الأحكام؛ لكنَّ رجوعه كان بطريقة غير مباشرة، حين ولَّى وجهه شطر الاعتدال والوسطية الجامعة؛ نلمس ذلك في قوله -رحمه الله: "علينا ألاَّ نكفِّر أحدًا من أهل القِبلة، فالمسائل التي اختلف فيها، مثل: أن الله تعالى هو عالم بالعلم أو بالذات؟ وأنه تعالى هل هو موجِد لأفعال العباد أمْ لا؟ وأنه هو متحيِّز؟ وهل هو في مكان وجهة؟ وهل هو مرئي أمْ لا؟ فلا تتوقف صحة الدِّين على معرفة الحق في هذه المسائل؛ إذْ لوْ كانت معرفة هذه الأصول من الدِّين، لكان الواجب على النبيّ أن يطالبهم بها، ويبحث عن كيفية اعتقادهم فيها، فلمَّا لم يطالبهم بهذه المسائل، بلْ ما جرى حديث عن هذه المسائل في زمانه ﷺ، ولا في زمان الصحابة والتابعين. إذن؛ لا تتوقف صحة الإسلام على معرفة هذه الأصول". وقال -رحمه الله-: إنَّ المسائل الكلامية والفلسفية، اجتهادات لا

تعدو أن يكون الخلاف فيها لفظيًا فقط! فالكل يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كله اختلاف العبارات، فلا يجوز تكفير المسلم بذنبٍ فعله، ولا بخطأ أخطأ فيه. وقال: إنّي أقرر أنَّ الله قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية. وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل، ولمْ يشهد أحد منهم على أحد لا بكفرٍ ولا بفسقٍ ولا بمعصية!

رحم الله أبا العباس/ أحمد بن تيمية- الذي مازالت كنوزه دفينة في حاجة إلى تسليط الأضواء عليها بنظرة حيادية .. فلا يجوز تجاهلها أوْ الغض من قدرها، كما لا يجوز التحامل على (الإمام) أوْ التوجس منه؛ باعتبار أنَّ أكثر الداعين إلى مذهبه، من ذوي القلوب الغلْف، والآذان الصُّم، وضحايا الأفكار الراديكالية؛ فلا يصح تحميل (الإمام المجتهد الفذ) أوزار الحمقى والمجانين، والمغفَّلِين من الأعراب!



أخيرًا؛ لا أجد ما أقوله -قبل مغادرة روضة (الإمام) رضي الله عنه- سوى أنَّ هذا هو حال العظماء والنوابغ في كل عصرٍ ومصر!

لابدَّ أنْ يدفعوا ضريبة حظهم من الشهرة، وزكاة علمهم ونبوغهم .. ليطَّهروا قبل يوم النشور!

ولازال العقلاء والعلماء؛ يدينون لهم بالتبحُّر في العلوم والرسوخ في الفنون، وإنْ كانوا يردُّون بعض اجتهاداتهم، إلاَّ أنهم لا يُنكرون مَلَكاتهم ومكانتهم، وقد يَنْقِمون عليهم أخلاقًا وأفعالًا؛ منصفُهم فيها مأجور، ومُقتصدهم معذور، وظالمهم مأزور، وغاليهم مغرور، وإلى الله تُرجع الأمور ... فرَحِم الله امرًا تكلَّم في العلماء بعلم، أوْ صمت بحلم، وأمْعن في اختلافاتهم بعلمٍ وفهم، ثمَّ استغفر لهم، ووسَّع نطاق المعذرة، وإلاَّ فهو لا يدري، ولا يدري أنه لا يدري.

فما من إمامٍ ولا عالمٍ إلاَّ له زَلَّة، ولا جَوَاد إلاَّ له كبوة، وإنْ أنت عَذَرتَ كبار

الأئمة في مُعضلاتهم، ولا تَعذر دونهم في مفرداتهم، فقد أقْرَرتَ على نفسك بالهوى، وعدم الإنصاف.. وبذلك تكون خالفتَ أمر الواحد الدَّيّان ﴿ وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ ﴾ (الرحمن :٩).

ما بعد ابن تيمية

(انتشار الكفر في العالَم يحمل نصف أوزاره متديِّنون بغَّضوا اللهَ إلى خَلقِه؛ بسوء صنيعهم وسوء كلامهم)!

الشيخ/ محمد الغزالي



من أعراض المرضَ الذي ابتليَ به (العقل العربي) نشوء ظاهرة التضخيم والمبالغة والخرافة، أوْ ما يعرف بـ(فلسفة الأسطورة)! التي تجعل إمكانية تفسير أسباب الغلو في الصالحين؛ تفسيرًا فلسفيًا منطقيا، وقد ثبت بالمتابعة والملاحظة التاريخية؛ ما أنْ يغادر الدنيا عالِم ولا زعيم؛ حتى تبدأ الأسطورة تتشكَّل في أذهان أتباعه، ثم يتفرق الناس فيه شِيعًا وفِرقًا، فقد غال أتباع (ابن تيمية) فيه، وتفرقوا عنه أحزابا ﴿ فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ ﴾ (المؤمنون: ٥٣) وهذه حقيقة؛ ومن طبيعة الحقيقة أن لا تتحمل الأمر غير الحقيقي!



رحل شيخ المسلمين/ ابن تيمية -قدَّس الله سِرَّه- منذ سبعة قرون، لكن فكره وعلمه لم ينتشر؛ بسبب جنوحه إلى التشدد، ومجافاة الوسطية ... حتى ظهر في (القرن الثاني عشر الهجري/ القرن الثامن عشر الميلادي) الشيخ/ محمد بن عبد الوهاب- الذي درس كتبه في الاعتقاد والفقه، وتحمس لها، بلْ تعصب واشتدَّ في تعصبه -كما يقول الشيخ/ أبو زهرة- فدعا مَنْ حوله إلى اعتناق هذه الآراء، فوجدَ آذانًا تسمع، فتكوَّنَ من هؤلاء الأتباع دولة صغيرة، لاسيما أنَّ ابن عبد الوهاب كان من أشد أنصاره صِهره الأمير/ محمد بن سعود (مؤسس

الدولة السعودية)! الذي قام بمغامرات حربية لنشر فِكر ابن تيمية وحمايته، لأنه كان يعتقد أنه هو السنَّة! ولعله قد التقى المطمح السياسي بنصرة المذهب الديني، فعاون كلاهما الآخر. وقامت بذلك تلك الدولة الصغيرة، وفيها تمَّ التحقيق العملي لآراء ابن تيمية، فيما يتعلق بزيارة الأضرحة، وقبور الصالحين، بلْ قبر النبيّ ﷺ! فشنوا غارةً على البدع، وحاربوها بكل قوة، وأحيوا في نظرهم السنَّة بأعمالهم، ومنعوا إلحاق المآذن بالمساجد، وخرّبوا القِباب، واستهجنوا استعمال المسابح، وحاولوا أن يعيدوا كل شيء إلى حالة السذاجة الأولى! فتسامع الناسُ بحركاتهم في كل البلاد، فآمن أُناسٌ بها، وناصروها، ودعوا إليها، وبذلك اتسعتْ رقعة الأتباع لابن تيمية. لكنَّ تشددهم في معاملة مخالفيهم، وتشددهم في عقائدهم، ومحاربة بعض المباحات على أنها بدع؛ كانت سببًا في كثرة خصومهم في البلاد الإسلامية، لاسيما عندما أخذت قواتهم وجيوشهم تدمِّر كل شيء في طريقها يخالف اعتقادهم. حتى إنهم قاموا في وجه الدولة العثمانية وحاربوها؛ فاستعانت بوالي مصر/ محمد علي باشا؛ الذي عنده العدة والعتاد، فخرجت الجيوش إليهم بقيادة إبراهيم باشا، فصدَّتهم، وأنزلت بهم الخسائر الشديدة في الرجال، فآبوا إلى مثابتهم من حيث خرجوا! لكنهم استمروا يتشددون في اتباع آراء ابن تيمية فيما يتعلق بزيارة القبور وغيرها، ولا يتجاوزون نجدهم إلاَّ قليلا. فلمّا اندلعتْ الحرب العالمية الأولى، وانحلَّتْ الإمبراطورية العثمانية؛ وجدها الملك عبد العزيز فرصة سانحة؛ فانقضَّ على الأسرة الهاشمية في الحجاز، وانتزعها، وتولّى سدانة الحرم، وصار أكثر الجزيرة تحت سلطانه، فأحيا فِكر ابن تيمية مرة أخرى!

لكن أغلب العلماء والمفكرين والمصلحين؛ انتقدوا السلفية الوهابية؛ فقال الإمام/ محمد عبده: "لقد قامت الوهابية على الإصلاح، لولا الغلو والإفراط .. لقد زعمتْ أنها نفضت غبار التقليد، وزالت الحجب التي كانت تحول بينها وبين النظر في آيات القرآن ومتون الأحاديث، لتفهم أحكام الله منها .. لكنها ترى وجوب الأخذ بما يفهم من اللفظ الوارد والتقيد به، بدون التفات إلى ما تقتضيه

الأصول التي قام عليها الدِّين، وإليها كانت الدعوة، ولأجلها منحت النبوة؛ فلم يكونوا للعلم أولياء، وللمدنية السليمة أحبّاء؛ بلْ كانوا أضيق أفقًا، وأحرج صدرًا من المقلّدين ... فأيّ حاجة إلى قولهم: بهدم قبة النبيّ ﷺ؟ والقول بكفر جميع المسلمين! والعمل على إخضاعهم بالسيف أو إبادتهم!



هذا؛ وقد تفرّعتْ هذه الشجرة "السلفية" بفضل توظيف المال والإعلام، والترويج بمختلف الوسائل، حتى صار لها أبواق كثر، بلْ صار لها مؤسسات وفضائيات، يمتلكها ويديرها المغفَّلون من الأعراب! الذين أهملوا الكتاب العزيز وعلومه، وقنعوا من العلم بنقل الأقوال والمذاهب وتقعيدها وتأصيلها والجدال عنها، والتفريع عليها، والتخريج منها في أحسن الأحوال! واستمر الانحدار، واشتدَّ الخلاف وتعمق ونشأت أجيال على التقليد المحض، فركدتْ حركة الفكر، وذوتْ شجرة الاجتهاد، وانتشرت الفتن، وعمَّ الجهل، وأصبح الفقيه العالِم -في نظرهم- هو ذلك الذي حفظ جملة من أقوال الفقهاء، دون تمييز بين قويِّها وضعيفها، وصار المحدِّث مَن حفظ جملة من الأحاديث صحيحها وسقيمها.

وفي هذا الجو الفاسد؛ سقط في شِراكهم كثير من خِراف العرب الضالة، وظهرت فِرق ناشزة وجماعات مارقة، أغلبهم معتل الضمير والتفكير .. سمَّوا أنفسهم بـ(السلفية)! ألاَ إنهم هم (الخَلَفية) ولكن لا يشعرون! احتكروا هذا المصلح، واشتُهِروا به، وهم الذين تجمّدوا عند النصوص، دون نظر أوْ اعتبار، ودون الأخذ بالرأي والقياس والتأويل، وغيرها من سبل النظر العقلي، فوقفوا عند الرواية متجاهلين الدراية، وحرَّموا الاشتغال بعلم الكلام والفلسفة، ورفضوا التفكير فيها، وإعادة فهمها. سبق أنْ تحدثنا عنهم في كتاب "أزمة العقل السلفي"!

وقد نجحوا بامتياز في تحويل البلاد إلى شلالات من الدماء، وجبال من

الجماجم، وأقاموا مملكةً للقبح، وأولموا بالتمر الوخواخ! وقدَّموا الإسلام في صورة تقشعر من هولها الجلود، وترتعد منها الفرائص، وتشيب لها الولدان!

هؤلاء الغلمان أنشؤوا فِرقًا دينية متطرفة، والتحقوا بجماعات ناشزة؛ لأنهم لم يجدوا عصابة لقطع الطرق يلتحقون بها!

فراحوا يدعون إلى اللفظية في العقيدة، والشكلية في العبادة، والسلبية في السلوك، والسطحية في التفكير، والحرفية في التفسير، والظاهرية في الفقه، والمظهرية في الحياة!

إنهم يدعون إلى (إسلامهم) المقطّب الوجه، العبوس القمطرير، الذي لا يعرف غير العنف في الدعوة، والخشونة في المجادلة، والغلظة في التعامل، والفظاظة في الأسلوب!

راحوا يبشِّرون بـ(مذهبهم) الجامد كالصخر، الذي لا يعرف تعدد الآراء، ولا يعترف بتنوع الاجتهادات، ولا يقر إلاَّ بالرأي الواحد، والوجه الواحد، ولا يسمع للرأي الآخر، ولا للوجهة الأخرى، ولا يرى أحدهم أن رأيه صواب يحتمل الخطأ، وأن رأي غيره خطأ يحتمل الصواب، بل رأيه هو الصواب الذي لا يحتمل الخطأ، ورأي الآخرين هو الخطأ المحض الذي لا يحتمل الصواب!

ويحضُّون الناس على اعتناق (مذهبهم) الذي يتوسَّع في مساحة التحريم، حتى يكاد يجعل الحياة مجموعة من المحرمات! ولا يعرف التسامح مع المخالفين في الدِّين، ولا يقبل الحوار مع المغايرين في الفكر، ولا يأذن بوجود للمعارضين في السياسة!

نعم! إنهم يريدون أن يفرضوا (مذهبهم) الذي لا يعنيه العدالة في توزيع الثروة، وتوكيد قاعدة الشورى في الحكم، وعدم إقرار الحرية للشعب، وعدم مساءلة اللصوص الكبار، وعدم تحذير الناس من الوقوع في براثن التبعية للقوى

الأجنبية، لكيْ ينشغل الناس بالجدال في مماحكات جدلية، وفرعيات فقهية، وجزئيات خلافية في العبادات والمعاملات! بلْ ألَّفوا كتبًا كريهة كمؤلِّفيها، وسيئة السمعة كأصحابها؛ صبُّوا فيها جام غضبهم على المخالفين لهم في الآراء!



ليس هذا فحسب؛ بلْ خرجتْ من عباءتهم سلفيات بغيضة: قاسية القلب، متحجِّرة العقل، فاسدة الذوق، قليلة الحياء، طويلة اللسان، كثيرة الغباء، مخضَّبة اللِّحى، وسيئة السمعة؛ يكفر بعضها ببعض، ويلعن بعضها بعضًا .. فمن السلفية؛ سلفية ظلامية لعينة؛ بلغ بها الغلوّ حدودًا فاقت الخيال، فقامت بتكفير أئمة السلفية أنفسهم، فمثلًا قالوا عن ابن القيِّم: "إنه زائغ، مبتدع، كذاب، وقح، بليد، غبي، جاهل، ضال مضل، خارجي، ملعون، كافر .. بلغ في كفره مبلغًا لا يجوز السكوت عليه، ولا يحسن لمؤمن أن يغض عنه ولا أن يتساهل فيه .. وفيه تصوف وابتداع، خصوصًا في كتابيه "مدارج السالكين" و"الروح"!

أمَّا ابن تيمية فقالوا عنه: "إنه لا تؤخذ منه أحكام الولاء والبراء .. ولقد سئمتُ من تتبع مخازي هذا الرجل المسكين، الذي ضاعت مواهبه في شتى البدع! ومن اتخذه إمامًا إنما يتخذه إمامًا في الزيغ والشذوذ".

بلْ هناك اتهامات أفظع، لكن قلمي لا يملك الجرأة لنقلها! مَن شاء فليرجع إلى كتاب "القدوات الكبار بين التحطيم والانبهار" للدكتور/ محمد موسى الشريف. الذي نقل هذه التهم الجائرة عن كتب "براءة أهل السنَّة"، و"السيف الصقيل" و"تبديد الظلام المخيِّم على ابن القيّم" و"المفردات".

إنَّ هؤلاء لا سلف ولا خلف، بلْ عصابات من المرضى والمجانين وقطاع الطرق .. ينبغي أن يساقوا إلى المصحات النفسية!

الحقّ أقول: إنَّ هذه الخراف الشاردة، ونسل فاعلي الشر؛ اكتسبوا شهرة

وضجيجًا، في عصر صناعة "النجوم"! لكنهم لم يكسبوا شرعية، ولا زالوا يشعرون بغربة في المكان، وضِيقٍ في المسافة!

على الرغم من كتائبهم المدجَّجة بالمال والإعلام، ومليشياتهم التي تمتلك كثيرًا من الصحف، ودور النشر؛ فمازالوا نسخًا مكرورة، وازدادوا مع الزمن انغلاقًا، بلْ صارت آراؤهم ومؤلفاتهم؛ أشْبه بـ"الحمل السفاح"!

أخيرًا؛ فليعلم هؤلاء وأولئك، أنهم لنْ يستطيعوا أنْ يحجبوا الشمس بغربالهم المزيل، ﴿ قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ (النحل: ٢٦)!

المحتويات